جعفر مايي

كردستان والخيار الفدرالي

(دراسة سياسية تحليلية)

الطبعة الاولى
١٩٩٣ السويد

Jaafar MAYI

KURDISTAN & DEN FEDERATIVA ALTERNATIVEN

Weşanên APEC-Tryck & Förlag
Weşan no: 45

هەوالّی کتێب

© Jaafar MAJI

ISBN: 91-87730-45-6

Utgivare: Apec-Tryck & Förlag
Box 3318, 163 03 Spånga/Sweden
Tel:08-761 81 18 * Fax: 08-761 24 90

كلمة اهداء..

* الى ابن العم سعيد فخري، ذلك الفلاح الشهيد الذي لم يفهم للظلم سبباً، فسألني يوماً ببراءة كبراءة الاطفال: لماذا لا يتركوننا احراراً في قرانا وبين مزارعنا..؟

* الى العم انور مائي، ذلك العالم الشهيد، الذي ادرك عمق اسباب الظلم وابعاده، فحمل القلم في يد والبندقية في اليد الاخرى.

* الى بقية الشهداء من قريتي، والى مئات الالوف من رفاق دربهم في عموم كردستان، اهدي هذه الصفحات.

ج. مابي

المقدمة

المشكلة الاساسية التي عانتها ثوراتنا الكردية وتعانيها ثورتنا الكردستانية في الوقت الحاضر ايضاً تتمثل في الابعاد الفكرية. اية ثورة من الثورات المذكورة لم تكن تشكو يوماً القلة في الطاقات البشرية، مع ذلك لم تستطع ان ترتقي الى مستوى الطموح، ناهيك عن انجاز الاهداف. بينما تنعكس الحالة في الثورات العالمية، حيث تتمثل مرحلة الصعوبة في تكوين القاعدة الجماهيرية. وبعد ذلك يكون تحقيق انجاز الاهداف امراً ميسوراً. كان هذا من الحاضر الاساس الذي حفزني الى تناول الطرح الفدرالي الكردستاني الذي اعلنه البرلمان الكردستاني في كردستان -العراق. ارتأيت ان اوزع البحث على ثلاثة اقسام:

القسم الاول يتناول الطرح المذكور وابعاده المتنوعة. والقسم الثاني يبحث في الاجواء الفكرية السائدة في البلدان التي تتقاسم كردستان، ومدى اطيعتها لاحتضان ذلك الطرح.

والقسم الثالث ابديت فيه بعض الملاحظات والانطباعات العامة حول السياسة الكردية بشكل عام.

سيجد القارئ نوعاً من التكرار في بعض المواضيع، ارجوا ان لا يمله ذلك، حيث استحسن التطرق المكرر كلما سمح المجال، للمواضيع ذات الاهمية الاستراتيجية على ان لا يشوه ودون ان يكون ذلك على حساب القواعد الفنية للنص. وربما سيلاقي القارئ جملة من الاخطاء القواعدية وحتى الاملائية ايضاً. لعذري للقراء واعتذاري

للغة الربية.
لاادعي العصمة والكمال في هذا البحث، فهو ليس الاجهد متواضع في موضوع مهم، متشعب وعميق، عميق جداً.

جعفر مايي
كنيڤستا/ السويد
١٩٩٣/٧/٥

هەوالنێ كتێب

القسم الأول

الطرح الفدرالي الكردستاني

الأبعاد و الآفاق

هەوالّ کتێب

يبدو أن القرار الذي أعلنه المجلس الوطني الكردستاني – العراق، في بيانه المؤرخ في الرابع من التشرين الأول لعام ١٩٩٢ (راجع الملحقين رقم ١ و٢) والمتضمن؛ الإعلان عن الفدرالية كصيغة لتحديد العلاقة بين كردستان –العراق والسلطة المركزية في بغداد، قد أثار مسألة سياسية هي في غاية الدقة وتنطوي على معان وأبعاد سياسية فكرية، ذات مدلولات تاريخية، إجتماعية مهمة وعميقة. بالإظافة الى أن القرار بحد ذاته يشكل إنعطافا نوعيا في مسار الحركة التحررية الكردية في ذلك الجزء من كردستان.

و بتفحص سهل لمضمون القرار وما يطوي عليه من المعان والابعاد، وتفحص اسهل للواقع الموجود كرديّاً و عراقيّاً،نجد أنّ هذه التجربة تنفرد بالكثير من الخصائص شكلاً ومضموناً، ممّا يصعب على المرء قياسها مع التجارب السياسية الفدرالية العالمية الأخرى. ويكمن الإختلاف الواضح في العنصر القانوني والدبلوماسي بالإضافة الى الفرق الجغرافي، محلياً وأقليمياً.

فالإتحاد الفدرالي كما هو معلوم، هو إتحاد إختياري، طوعي، مركزي يتفق طرفان أو أكثر على إقامته، معتمدين على صك قانوني داخلي يسمى (الدستور)[٦]

والدستور العراقي لا زال يفتقر الى مثل هذا النص، الذي يجيز بموجبه إقامة الاتحاد الفدرالي.

كما انّ السلطة المركزية حسب علمي، لم تشترك في مباحثات مباشرة او غير مباشرة، بغية التوقيع على ميثاق مشترك يهدف الى إقامة مثل هذا الإتحاد. الأمر الذي يجعل قرار المجلس قراراً أحادي الطرف.

إذا ما أعتبرنا المعارضة السياسية العراقية بديلاً شرعياً عن السلطة المركزية الحالية في العراق، فهذا الامر لا يزال يتطلّب مزيداً من الوضوح والنضوج، كما يدل عليه الواقع الملموس للمعارضة السياسية العراقية.

لذلك يمكن القول بأن قرار المجلس الوطني الكردستاني- العراق يشكل طرحاً او مطلباً سياسياً أكثر منه ان يكون قراراً يعلن عن حالة قد أقيمت بموجبه.

ومع ذلك فإن هذا القرار الذي أعلنه المجلس الوطني الكردستاني - العراق، يحمل القدر الكافي من المعاني والأبعاد، مما يستدعي الوقوف عليه، والتمعن فيه، وإستقراء مدلولاته السياسية حالياً، وما يمكن أن يتمخّض عنه من الأبعاد السياسية مستقبلاً.

تبسيطاً وتسهيلاً في التناول يمكن أن نطلّ على هذا القرار من زوايا وأبعاد مختلفة، فيمكن تصنيفها على الوجه التالي:

١-البعد الذاتي (الكردي).
٢- البعد المحلي (العراقي و العربي).
٣- البعد الاقليمي.
٤- البعد العالمي.

ولنتطرّق ولو بشكل موجز، الى كل بُعد على إنفراد، عسى أن نستقرئ النتائج السياسية المترتبة على الطرح الفدرالي الجديد.

١- البعد الذاتي (الكردي).

لعلّنا جميعاً نعلم أن السلطة المركزية في بغداد قد سحبت طوعاً جميع مرافقها من غالبية مناطق كردستان، بعد أن وضعت الإدارة الدولية متمثلة في هيئة الأمم المتحدة بعض التدابير للحيلولة دون مواصلة هذه السلطة حرب الإبادة الجماعية المباشرة، ضد الجماهير الكردستانية.

وبغية ملأ الفراغ الإداري، إضطرّت الجماهير الكردستانية على إجراء إنتخابات ديمقراطية عامة لإختيار من يمثل إرادتها في جميع مناحي الحياة.

فكان المجلس الوطني الكردستاني- العراق كسلطة تشريعية أولى، الذي سارع الى ممارسة دوره بشكل فعّال وحيوي، ومنح الثقة لحكومة أقليمية. ورغم الصعوبات الجمة و المتنوعة، لا يتّسع المجال للتطرق اليها هنا، فقد أبدى المجلس المنتخب كفاءة عالية و مقدرة فائقة في الإدارة والقيادة.

وقد أثبت الشعب بإنتخاباته وإلتزاماته، و المجلس بممارساته، على أن الشعب الكردي قادر على إدارة نفسه بكل جدارة. و بإمكانه أن يتفهّم المصالح الأستراتيجية، الحيوية للمجتمع الدولي في هذه المنطقة الحساسة، ويتعامل معها سياسياً، حسب ما يتفق والقانون الدولي العام.

وبنظرة عامةالى الوضع القائم في ذلك الجزء من كردستان، والواقع ضمن الحدود الرسمية للدولة العراقية، نجد أن الجماهير الكردستانية في الأراضي المحررة التي تقع تحت سيطرة المجلس، وبنوع من العناية الدولية، تمارس حقوقها السياسية و الإدارية كدولة مستقلة. ولا تفتقر الاّ الى الإعتراف الدولي الرسمي بها.

نجد هنا بدلاً من أن يطالب المجلس المجتمع الدولي بالاعتراف الرسمي اللازم، نجده

يغض الطرف عنه، ويطالب بالإنتماء مجدداً الى السلطة المركزية في بغداد، مشروطاً بالصيغة الفدرالية.

بالطبع كيف تكون الاسباب التي دفعت المجلس الى هذا الاتجاه، والتي يمكن أن تكون موضوعية على الأرجح، فإنه يهدف الى المحافظة على العراق، والحرص عليه بصدق وإخلاص.

وهذا الإتجاه ليس جديداً في برامج وممارسات الحركة التحررية الكردية في ذلك الجزء من كردستان. فقد ظهر تيار في أواخر الثلاثينات بين الفصائل الكردية المتعلمة، يدعوا الى الحكم الذاتي بدلاً من الإستقلال. وتبلور هذا الإتجاه بعد الحرب العالمية الثانية حيث تسلّمت الطلائع الداعية الى الحكم الذاتي زمام قيادة الحركةالتحررية الكردية*. وأصبح الإستقلال كهدف في خبر (كان) بالرغم من التضحيات الغالية في سبيله. فثورة (الشيخ محمود) خير دليل على ذلك.

بالرغم من أن مسيرة المطالبة بالحكم الذاتي قد إستمرت وبوتائر عنيفة أكثر من أربعين عاماً، وحملت من الضحايا البشرية والمادية ما لا تعد و لا تحصى. فقد بقى الحكم الذاتي أملاً مرجواً، لم يجد سبيلاً الى التحقيق. وجاء قرار المجلس ليسدل الستار عليه بعد أن أثبت الحكم الذاتي ضمناً بأنه أمل مستحيل التحقيق"٢.

يبدو أن الحركة التحررية الكردية في هذا الجزء من وطنه قد دفعها القرار الفدرالي الى موقف غدا صعباً، بل مستحيلاً الرجوع عنه، ورفع راية الحكم الذاتي من جديد كهدف مركزي لها ولو في أصعب الظروف وأضيقها.

لذا يمكن أعتبار القرار الفدرالي انعطافاً نوعياً في تاريخ الفكر التحرري الكردستاني ضمن هذه المنطقة.

---

* يشير الدكتور فؤاد ساكر في الصفحة ٣٧ من بحثه المعنون (الاسس الثانوية لحق الشعب الكردي في تقرير المصير) الى ان تاريخ تبني الحركة التحررية الكردية للحكم الذاتي كمطلب و هدف، يعود الى الفترة مابين ١٩٠٥- ١٩٠٧. لكنني اعتقد ان مثل هذا الرأي ضعيف جداً، ويحتاج الى دليل ووثائق واضحة.

ومن جانب آخر، يبدوا أن «التناقضات في طرح الاهداف حقيقة موجودة في الحركة التحررية للقومية الكردية»"٣". وربما أن المشاعر والأفكار التي أفرزتها الحالة السياسية المعقّدة عبر مدة طويلة من الإضطهاد المباشر والمتنوع، هي التي خلقت مثل تلك التناقضات، وأبرزت على سبيل المثال نموذجين سياسيين مناضلين يقفان على طرفي نقيض في التحليل والطرح و التناول. وليس من السهولة أن يلتقي الطرفان على نظرة شاملة مشتركة في الأهداف والبرامج النضالية في آن واحد. لذا طبيعيٌ جداً ان ينبري هنا أو هناك طرف سياسي كردي ويسفه مثل هذه الاطروحات الفدرالية بهذه الكيفية، مستنداً على شواهد تأريخية لا يمكن التقليل من شأنها بأي شكل من الأشكال.

هنا من شأن هذا الإعلان الفدرالي أن يفتح باباً أكثر جدية للصراع والخلافات السياسية الذاتية بين بعض أطراف الحركة التحررية الكردية ذاتها. ويبقى الطرف المتمسّك ب(الاستقلال التام لجميع أجزاء كردستان، بدون قيد أو شرط) متمسكاً بكافة تبريراته السياسية التي تمكنه خوض السجال في أي وقت و مع أي أحد كان.

لكن المهم و الجديد في هذا الصراع كما أراه، هو تأثير الأطراف الثالثة، وأعني بها الفصائل والتيارات السياسية النضالية في تلك البلدان التي تتقاسم كردستان. فقد كان هذا التأثير في السابق شكلياً، جزئياً وآنياً. بالرغم من أن غالبية الأطراف الكردية السياسية الرئيسية كانت تولي بها إهتماماً كبيراً.

من شأن هذه الاطراف الآن أن ترجح كفة الميزان لصالح أحد الطرفين المتناقضين داخل الحركة التحررية الكردية. والاهم في هذا الموضوع حسب إعتقادي، أن هذا التأثير سيكون ملموساً وجدياً سواء شاءت هذه الاطراف مجتمعة، الكردية منها وغير الكردية أو أبت. وربما ان جدية الصراع في هذه المرحلة وخطورته سوف يدفع الأطراف المتصارعة الى التفكير الجدي في الحوار بدل المراهنة على نتائج الصراع.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن القرار الفدرالي اكسب التيار التحرري الكردي،

الذي كان ينادي بالحكم الذاتي في السابق، اكسبه الآن حجة سياسية اقوى، وثباتاً فكرياً وسياسياً ارسخ، وافقاً مستقبليةً أرحب، وشخصية ذات ملامح سياسية متكاملة. الأمر الذي يؤهّلها لممارسة دور كبير وفعّال حاضراً ومستقبلاً. دور ذو تأثير مُباشر ليس فقط في مسار الحركة التحررية الكردية بل وفي عموم القضايا السياسية في المنطقة.

٢- البُعد المحلي (العراقي والعربي)

من المعلوم أن العراق الحالي ، هو أحد إفرازات أو نتائج الحرب العالمية الأولى. وأن الادارة البريطانية آنذاك هي التي اقامت وأسّست الدولة العراقية ، رسمت حدودها الحالية. ومن المهم التنويه الى أن الادارة البريطانية، أقامت هذه الدولة ورسمت حدودها حسب ما أملتها عليها مصالحها الاقتصادية و الستراتيجية. وليس حسب ماكانت تقتضي المصالح الحقيقية لسكان هذا الاقليم .

وكوننا جميعاً نتفق على أن بريطانيا العظمى كانت تمثل دور الإستعمار المباشر حينذاك على المنطقة. فيمكن القول أن العراق كدولة هي وليد الإستعمار ليس الأ. وليعذرني من لم يستسغ هذه العبارة ، فهي حقيقة متّفق عليها ضمناً من قبلنا جميعاً.

وما أن تحرك هذا الوليد في أحشاء المخطط البريطاني حتى هبّ غالبية الشعب العراقي عرباً وكُرداً وتركماناً لمناهضته والحيلولة دون ولادته . وبالإمكان وتأكيداً على ما ندعى الاشارة ولو بشكل مقتضب الى الحالة الثورية المناهضة للإستعمار البريطاني، ومخططاته الرامية الى إنشاء الدولة العراقية بشكلها الحالي.

فالكرد قاموا بثوراتهم و طالبوا بكيانهم المستقل في دولة كردية مستقلة. وبجدر الإشارة هنا الى ثورة الشيخ محمود الحفيد ، التي كانت نتائجها أن حملت المجتمع لادولي متمثلة ب(عصبة الأمم) آنذاك على الاستجابة نظرياً لاماني الكرد،

فاصدرت القرارات والتوصيات بشأن ضرورة دولة كردية مستقلة.

كما أرغمت تلك الثورة الإدارة البريطانية وحكومة فيصل، على إصدار تصريح مشترك نشر في الجرائد العراقية في حينه والذي جاء فيه:

«إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية تعترفان بحق الكرد الذين يعيشون داخل حدود العراق، في إقامة حكومة كردية ضمن هذه الحدود »[٤].

ومن البديهي أن تصريحاً بمثل ما تضمنته المادة ٦٤ من معاهدة (سيڤر) بخصوص حق الشعب الكردي في إقامة دولته المستقلة على أرضه كردستان، لا يمكن أن يخرج من لجنة (عصبة الامم)مالم يكن للشعب المعني اليد الطولى في المطالبة به، سلماً أو حربا، سراً أو علناً.

وأجد هنا ما يشدني الى القول؛ بأنه لو لا الإنعطاف الفكري الحاصل في أهداف الحركة التحررية الكردية في هذا الجزء من كردستان، في الفترة اللاحقة بعد ثورة الشيخ الخالد محمود الحفيد، لكانت الأوضاع ليست في كردستان وحدها، بل وفي المنطقة برمتها ليست كما نجدها اليوم.

كان قد تم تتويج فيصل ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١، لكن أكثرية مناطق العراق الحالي لم تخضع آنذاك الى حكمه الا بعد سنوات من ذلك التاريخ. ولم تكن عملية رفض الجماهير منصبة فقط على تتويج فيصل ملكاً عليهم، بل كان موجهاً بالدرجة الاساس ضد الشكل الجغرافي للمشروع، ضد إقامة دولة العراق بالكيفية الجغرافية التي هي عليها الآن.

ويمكننا أن نستدل على هذا بما كتبه الاستاذ جرجيس فتح الله المحامي في الصفحة ٦٨ من (اسقاط النضام لا يكون بهذا) كتب يقول:

« صرّت لواء كركوك بالإجماع ضد تنصيب فيصل بأكثريته الكردية وأقليته التركمانية المهمة جداً. أبى أهلها رفع العلم العراقي حتى عام ١٩٢٤. و أوصدت السليمانية أبوابها في وجه لجان الإنتخابات المرسلة وقاطعتها في المدينة وفي قراها

وقصباتها. أمّا لواء اربيل والجانب الأكبر من لواء الموصل،فقد طلب تطبيق معاهدة سيڤر بخصوص اقامة دولة كردية) ولم يقتصر آنذاك الأمرعلى أبناء كردستان من الكُرد و بقية الأقليات القومية الأخرى على مناهضة المخطط البريطاني في إقامة الكيان العراقي الحالي، إنما شمل مواقع مهمّة أخرى».

فيستطرد الكاتب في نفس الصفحة المنوهة عنها آنفاً:

« وأهالي البصرة وملحقاتها أسرعوا في ١٣ حزيران ١٩٢٤ يطلبون الإنفصال عن بغداد، وتشكيل حكومة خاصة بهم وإستقلالاً سياسياً تحت إشراف المندوب السامي، بمذكرة طويلة تحتوي على٢٣ مادة تصف فيها شكل الحكم المنشود ».

يتبين فيما تقدم أن الغالبية القصوى من سكان العراق، إن لم نقل جلّهم، كانوا يقفون ويعملون بالضد من إقامة الدولة العراقية ويرفظونها رفظاً مباشراً.

وبعد فترة وجيزة ، بعد أن أسست دعائم هذا الكيان إنقلب العراقيون ولأمر ربما أجهل حقيقة كنهه، من رافضين معاندين الى عاضدين عاشقين، لكيان العراق كدولة مستقلة. ولست هنا في معرض تقيم الحالتين أو تحليلهما. ولكنني لابد من الإشارة الى حقيقة معاناة العراقين القائمة.. وليست هي معاناة آنية دخيلة. إنه سفر طويل من العذاب الذي يعجز الإنسان عن وصفه.

إنّ تأريخ العراق منذ تأسيسه وحتى الآن، ليشهد على مجمل تفاصيل هذه الدراما الإنسانية، التي لا نجد لها مثيلاً في تأريخ دول العالم المعاصر. ناهيك عما المّ بجواره من الخسائر المادية و البشرية، التي هم وحدهم قادرون على التعبير عنها سواءً وصفاً أو إحصاءً.

والعراقين والحق يقال، ما أنفكوا يوماً عن مواصلة الجهود وبشتى السبل، بغية إستئصال ما يعكر صفو العراق وما يدعوا الى عذاب أهله.

وإعتقدنا جميعاً ولازلنا نعتقد، بأن العلة تكمن في الشخص الحاكم. وكم من حاكم ثرنا عليه وأقلعناه عن الكرسي منفذين فيه حكم الموت، ونصبنا آخراً ليحل محله ممجدين إياه. وبعد فترة وجيزة نجد أنفسنا نعيش العذاب

نفسه. فتثور من جديد، ونكيل فخر الأمس ورمزه الإتهامات بالإنحراف عن المبادئ، بالخيانة، بالعمالة، نشتم فيه، نحكم عليه هو الآخر بالموت، ونسقيه زكامه، لنأتي بآخر.

وهكذا ونحن في دوامة الفعل والإنفعال ، والمتربع على كرسي الحكم لم يزل نعتقده السبب الأكبر إن لم يكن جله في هذه الدوامة المهلكة. وهذا التشخيص يبدوا قد أظهر بُطلانه وأثبت فشله بشكل لا يدع مجالاً للشك.

والحقيقة يشغل العراق جمع سكان غير متجانس، وعدم التجانس له ما يبرره تاريخياً، قومياً، دينياً، مذهبياً وطائفياً.

والتشتت الواضح في صفوف المعارضة السياسية والدينية العراقية وتناقضاتها الفكرية والسياسية، إنعكاس طبيعي ومنطقي لهذا الواقع.

لذا فإن معاداة نظام صدام، ومحاولة الإطاحة به كقاسم مشترك أكبر، لا يكفي لجمع شمل جميع هذه الفصائل المعارضة وتوحيد جهودها. وإن لم يوخذ الواقع العراقي اللامتجانس بنظر الإعتبار الجدي، فإن المحاولات اللاحقة على هذا الطريق أيضاً سوف لن تنجز الأ الحد الادنى من الوفاق والتظافر السياسي والفكري. والحد الادنى بطبيعة الحال لا يمكن أن يحل معضلات البلاد المستفحلة.

والقضية الكردية إن لم تكن تشكل المحرر الأساسي لتلك المعضلات جميعها، فهي تشكل بلا شك أبرزها وأكثرها تأثيراً سلباً كان أو إيجاباً، على جميع مسيرة العراق، وفي كافة الأوجه بالأخص السياسية منها. بإمكاننا على سبيل المثال القول هنا:

لولا الثورة الكردستانية، لما كانت اتفاقية الجزائر.. ولولا هذه الإتفاقية وما تضمنتها من المساس السلبي الواضح في السيادة العراقية، لما كانت الحرب العراقية - الإيرانية، بالإضافة الى وجود عوامل أخرى بالطبع.. ولولا الحرب العراقية - الايرانية، لما حدث

إحتلال دولة الكويت أو محاولة ضمها الى العراق، مع الإقرار بوجود جذور لهذا الامر ايضاً.

وحتى تُبيل صدور القرار الفدرالي الذي اصدره المجلس الوطني الكردستاني - العراق، وبالرغم من ان القضية الكردية كانت فعلاً تعني الشيئ الكثير في المسار العراقي، فإنها لم يسبق وإن طرحت نفسها بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه.

أعتقد أن مرد ذلك يرجع الى التقيّد العاطفي الكبير بالعراق دولة وشعباً، مما جعلها تطمس معالمها، وتخفي ملامحها وتطرح نفسها وكأنها مسألة مرتبطة بشخص الحاكم في بغداد، أو بالاحرى بمزاجه. فان تفتّح الحاكم لها وشرح لها صدره، فتبدوا وكأن لا وجود لقضية في العراق تسمى بالقضية الكردية. وإن عكر مزاج الحاكم وعاملها بنوع من الخشونة، فثمة قضية و ثمة ثورة لا تهدأ.

إن قضية تعد في حقيقتها إحدى أبرز اوجه مشاكل العراق، إن لم تكن محورها كما اسلفنا، وتخص حياة شعب برمته، بالاضافة الى أنها تؤثر في عوامل الإستقرار ليس في العراق وحده بل وفي المنطقة برمتها... حين تطرح نفسها بهذا الشكل، فهي تنفي حقيقة وزنها وثقلها و تحال عبثاً نفي تأثيراتها.

ومادام الواقع العملي والطبيعي يتناقض وهذا الطرح، فتقع في دوامة مؤذية... وهذه الدوامة سواءً شاءت هذه القضية أم أبت، فإنها تؤذى بقية القضايا المطروحة، وتعقّد المعضلات في البلاد وفي المنطقة، بدلاً من المساهمة في حلها والتأثير في إيجاد الحلول لها ومعالجتها.

يبدوا أن المجلس الوطني المنتخب لكردستان- العراق قد تدارك هذا الامر الخطير، فكان أن أصدر قراره القاضي بتحديد العلاقة مع السلطة المركزية وفق الصيغة الفدرالية، مما تحدد بموجبه ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، المعالم السياسية

الواضحة للقضية الكردية، في الجزء الواقع ضمن حدود الدولة العراقية. وأزاحت الستار عن شخصيتها وأخرجتها عن مضاجع التفيأ من خلال أمزجة حكام بغداد.

والطرح الفدرالي بأمكانه أن يصحح الكثير من الأوضاع، بالاضافة الى أنه يمنح القضية الكردية أفضل السبل الممكنة حالياً، في الكشف عن إستقلاليتها وخصائصها. فهو يقر ضمناً بالواقع السكاني الإجتماعي ضمن حدود الدولة العراقية. وهذا الإقرار ضروري فكراً وعملاً بالنسبة للعراقيين جميعاً كما أسلفت. ويعدّ مفتاحاً سليماً لفك عقد التباعد السياسية والفكرية و الدينية والمذهبية الكثيرة التي تنخر في كيان هذا المجتمع.

ولا يتطلب هذا جهداً شائكاً ومضنياً، فهو يتحقق عبر قدر ولو بسيط من الإحترام المتبادل.

أعتقد أن المجلس الوطني الكردستاني - العراق، يخاطب بقراره الفدرالي العراقيين جميعاً وبدون إستثناء، يدعوهم ضمناً الى تناول مشاكل العراق بأسلوب جديد، بعد أن أثبتت بقية الإجتهادات والممارسات السابقة بُطلانها.

فالقرار يحدد العلاقة مع السلطة المركزية في بغداد وفق الصيغة الفدرالية، وإن تبني بعض الأطراف السياسية المهمة في المعارضة العراقية الاعتراف بهذا القرار، لا يحجب بإعتقادي حق الآخرين في البت فيه وتبنيه عملياً.

وإذا ما تصفحنا هذا القرار بنوع من الامعان، وفكرنا ملياً على ضوء الواقع ذاتياً وموضوعياً في ابعاده وآفاقه، وعلى ضوء ما إستجد في السياسة الدولية بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي، وما للقضية الكردية من وزن حقيقي وفعال، فإننا سنجد أن من الممكن أن يتحكم في مستقبل العراق ويتعلق مصير الكثير من الأطراف السياسية به.

لذا فإن القرار يفتح وبشكل غير مباشر، صراعاً مصيرياً من نمط آخر، فيما بين العبارات السياسية المتنوعة في العراق.

وإذا أردنا أن نستقرئ نتائج هذا الصراع، فعلى ضوء تحليل للواقع الملموس عراقياً،

أقليمياً ودولياً، فإن الاتجاه أو الاتجاهات التي تحتضن القرار يمكنها كسب المستقبل.
وإذا ما أطلنا على الطرح الفدرالي موضع البحث في الزاوية العربية مشتملة، فعلينا أن نأخذ بنظر الإعتبار موقف الحركة القومية العربية، بكافة إتجاهاتها من القضية الكردية. وليس من السهولة تعريف هذا الموقف تعريفاً موحداً نظراً لتباين المواقف، حسب تباين الإتجاهات وتغير بعضها على ضوء المستجدات السياسية . فمثلاً نجد في فترة ما إما قطعات مهمةًتجيش رسمي لدولة عربية تدخل الحدود العراقية وتشارك علناً الجيش العراقي عملياته الحربية ضد الشعب الكردي وحركتة التحررية في كردستان- العراق.[٥٠] ويقابل المجتمع العربي حكومات وحركات سياسية هذا الاجراء بالصمت المطبق وكأن أمراً لم يحدث!
وفي فترة أخرى نجد نفس الدولة العربية تفتح مكاتب علنية على أرضها لفصائل متعددة من الحركة االتحررية الكردية، والتي تمثل نفس الجزء من كردستان!
وفي مجال آخر، نجد رئيساً لدولة عربية أخرى، يعلن عن إيمانه بحق الشعب الكردي في الاستقلال التام، ويعيب على بعض أطراف الحركة التحررية الكردية مطالبتها بالحكم الذاتي. كما تتلقى فصائل الحركة التحررية الكردية تفهماً نظرياً واضحاً من قبل فصائل متعددة من حركة التحرر العربية، خلال اللقاء ات الكثيرة التي تجري فيما بينهما.
وترد في الوقت نفسه انباء عن تورط ميليشيات لجناح ما من أجنحة حركة التحرر العربية، في العمليات العسكرية الى جانب قطعات الجيش العراقي، ضد أبناء كردستان الآمنين. والتي كانت نتيجة تلك العمليات أن تشرد أكثر من مليون كردي الى تركيا وإيران. وتلقى الآلاف منهم حتفهم. وكانت النسبة الغالبة منهماأطفالاً، حيث كانت التقارير تشير في حينه الى معدل وفيات الاطفال ب(٧٢) طفلاً في اليوم الواحد،نتيجة البرد والجوع .
و اما عن الرأي العام العربي، وموقفهم من القضية الكردية، فتقول الصحفية المصرية، السيدة درية عوني[٦٠]:

«ان القسم الاكبر من الرأي العام العربي، يجهل الكثير عن أصل الشعب الكردي و نضاله، ويتصور ان الاكراد عرب لكن «من نوع آخر» اقتسموا لأنفسهم قطعة من الامة العربية الغنية بالپترول، هوايتهم «المشاغبة وحرب العصابات» لحساب الامبريالية و الصهيونية والشوڤينية... ...الخ . ولعل سبب هذه النظرة الخاطئة هو التعتيم التام من جانب الانظمة»،

ولعلي لا اتفق ورأي «السيدة» كون التعتيم الحاصل من قبل الانظمة قد سبب في خلق مثل هذه النظرية، التي لها بعض الجذور في بعض جوانبها تمتد الى قبل وجود الانظمة التي تعنيها السيدة.

وثمة آراء عربية اكثر سذاجة وأكثر تخلفاً بهذا الخصوص، تنتشر في الوسط المتعلم والمثقف من الشعب العربي. ويمكن ربط جانب مهم من هذه الآراء بالتوارث الفكري العربي، وكيفية نظره وتعامله مع الآخرين من غير العرب. كما يمكن ربط جوانب أخرى بمسار الفكر القومي العربي المعاصر، وكيفية تناوله السياسي للأحداث والقضايا، عربية كانت أو غير عربية.

فعندما نسمع «أصوات عربية عدة، تنادي بضرورة تغير العقلية العربية»[٣٠] فانها لا تأتي إعتباطاً، بل هي في الأساس إحساس قدير بخطورة العواقب في حال إستمرار هذا النمط من التفكير. بالاضافة الى أنه تشخيص صحيح لأسباب التعثر الفكر القومي العربي الواضحة والملموسة في العصر الحديث. لكننا يجب أن لا ننسى أن «خروج العرب من التأريخ» ليس جديداً، فبسقوط الدولة العباسية خرج العرب عملياً من التأريخ. ومن أراد معرفة أسباب ذلك الخروج الذي دام قروناً من الزمن، وهو مستمر حتى الآن، فليرجع الى سيرة (حكام بني العباس) فهي كفيلة بالاجابة الدقيقة والصائبة.

إن كانت ظروف ومتطلبات الحياة المعاصرة، ومستلزمات وإفرازات الحرب العالمية الاولى فالثانية قد فتحت الباب أمام العرب للدخول من جديد الى التأريخ، فإن ذلك الدخول بالتأكيد لا يتم عبر

إضطهاد الشعب الكردي والتغافل عن حقوقه و تطلعاته القومية المشروعة. اللهّم إذا أريد الدخول من أجل الدخول وليس الأ، ولم يكن مهماً من أي باب.

إذا كان الامر كذلك، فإن صداماً قد حقق ذلك الدخول ومن أوسع الابواب. بالضبط كما فعل جده الاقدم « السفاح».

وهذا الامر بالطبع لا يخصنا الأ قدر تعلق الامر بالتأثيرات العربية على قضية الشعب الكردي التحررية.

وبإمكاني القول هنا؛ أن الشعب العربي فقد الكثير من مصداقيته أمام الرأي العام الكردي (في القسم الجنوبي من كردستان حيث موضوع بحثنا)، بالرغم من أن الاحزاب الكردية كانت وما تزال تلقي بكامل ثقلها للحيلولة دون حدوث ذلك، لإيمانها بضرورة تدعيم وتطوير روابط الشعبين في كافة المجالات. بإعتبار أن المصالح الكردية والعربية «تتطابق» في الكثير من الجوانب، بالاخص الستراتيجية والاقتصادية والسياسية منها!

وهذا التحليل بالذات، يعد أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء تخلي الحركة التحررية الكردية في القسم الواقع ضمن الحدود العراقية، عن شعار الاستقلال لكردستان والذي كان قائماً قبل ظهور هذه الأحزاب.

لا أعتقد ان القرار الفدرالي الذي إتخذه المجلس الوطني لكردستان - العراق، سوف يغيّر من موقف العرب بشكل عام من القضية الكردية. الا أنه من الممكن أن تشدد بعض الأنظمة العربية من موقفها السلبي تجاه هذه القضية، كون القرار الفدرالي ان قدر له واصبح أمراً واقعاً في العراق. فانه سيضغط على بعض تلك الأنظمة للاقتداء به أو مواجهة مشاكل داخلية -إن صح التعبير- هي في غنى عنها. وهذا الأمر يكشف لنا عن اسباب دعوة بعض قادة العرب بعد إعلان القرار المذكور، الى ضرورة وحق العراق في بسط سيادته على كافة أجزاء العراق. لكن

مثل هذه الدعوات ستبقى غير مجدية لأنها تنم عن سوء فهم لحقيقة وعمق مشاكل العراق ومآسيه. لذلك فانها تسيئ العراق أكثر مما تفيده.

والقرار الفدرالي يدعوا ضمناً الأمّة العربية الى ضرورة النظر في القضية الكردية بنظرة واقعية وهي دعوة للاخوة الصادقة، والتحالف الاستراتيجي على أساس الاحترام المتبادل، وأميل شخضياً الى عدم التفاعل في الاستجابة العربية، باستثناء بعض الفصائل السياسية العربية والعراقية، وأرجوا أن اكون مخطئاً في عدم تفاؤلي.

هەوالێ كتێبێ

٣- البُعد الاقليمي:

إن القضية الكردية اقليمياً، هي من أهم القضايا السياسية المطروحة على الصعيد الاقليمي، وأخطرها على الاطلاق. والدول الاقليمية بالاخص الدول الاربعة، التي تتقاسم كردستان، تعي جيداً ثقل هذه القضية ومدى خطورتها. وقد تنبهت الى هذا الثقل الدول المذكورة قبل ان يتنبه اليها الشعب الكردي. لذلك حاربت الشعب الكردي وتطلعاته المشروعة في الحياة الحرة على أرضه بشتى السبل والاساليب. و بذلت الكثير من الجهود والمساعي السياسية والاقتصادية، متضامنة مع بعضها ومنفردة، من اجل الحيلولة دون بروز هذه القضية وظهورها.

الاّ أن الواقع الموجود والواضح للعيان، يؤكد على عدم صواب هذه السياسة وفشلها. فلاالمعاداة السياسية ولا الاتفاقيات العسكرية والامنية، ولا صرف الاموال الطائلة ولا التهجيز، ولا حرب الإبادة والشعارات الإسلامية، ولا التظاهر الديمقراطي المزيف، والتقدمية الفارغة من المحتوى، أنادت هذه الدول في طمس معالم هذه القضية، التي تتمثل في جوهرها حياة أو فناء شعب يتجاوز تعداد سكانه على أقل تقدير عن ال(٢٥) مليون من البشر. وكانت نتائج هذه السياسة اللادموية اللامسؤولة ان اهتزت مشاعر الانسانية من الاعماق، وتعالت اصوات التضامن مع هذا الشعب المنكوب في جميع ارجاء العالم. وكان تضامناً لم يشهد تاريخ العالم المعاصر مثيلاً له. مع ذلك فالسياسة اللامسؤولة التي أشرنا إليه ما زالت قائمة و كأن أمراً لم يحدث!

إن إستمرار تلك السياسة تنم عن مخاطر جسيمة. فهي تدفع المنطقة الى ازمة خانقة أكثر إستفحالاً من ذي قبل، كونها (السياسة المشار اليها) غير قادرة بالتأكيد على القضاء على الحركة التحررية الكردية قضاءً وفق ما تحلم به. وكون المنطقة ولأسباب عديدة، تعيش أزمة تأريخية.

إن هذه السياسة والحال هذه تعقّد الأزمة المذكورة أكثر وأكثر، وتفشل الحلول المطروحة لها. والقرار الفدرالي يأتي مناسباً، كحل للخروج من هذه الازمة المستعصية.

فالقرار وإن كان مطروحاً بالأساس على الشعب العربي في العراق، لكنه يخاطب ضمناً الدول التي تتقاسم كردستان جميعها. ويطرح عليها حلاً حضارياً لمشكلة كبيرة يواجهونها، ولا يمكنها التهرب منها.

حيث ان تلك الدول (تركيا، سوريا و إيران) أدركت المعنى الضمني للقرار، لذلك اسرعت على مستوى وزراء الخارجية في كلٍ من انقرة و دمشق، بُغية وضع تدابير مشتركة، لمواجهة الطرح الكردي الفدرالي الإخير.

وهذا التحرك من قبل تلك الدول يدلل مرة اخرى على تمسكها بسياساتها التعسفية

السابقة تجاه القضية الكردية، تلك السياسات التي لا نفع لأحد فيها. فشعوب تلك الدول هي الأخرى تتضرر بها بقدر لا يقل عن تضرر الشعب الكردي بها. وإن كانت تلك الشعوب لا تبدي إستيائها الواضح تجاه تلك السياسات، فإما هي مغلوبة على أمرها، أو إنها غير قادرة على فرز السياسات فرزاً صحيحاً، أو إنها تشكو داء العصبية القومية الذي هو داء مميت و مقيت.

يتنبّه الأستاذ (وضّاح شرارة) الأستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية الى خبث هذه الدول في كيفية محاربتها للقرار الفدرالي، وكتب مقالاً تحليلياً تحت عنوان «القوى الأقليمية تحارب الصيغة الائتلافية بالانفصال»[٨٠] جاء فيه:

« تعمد القوى الاقليمية الى تغذية الحركة الانفصالية -الكردية- وتقويتها، وهي لا ترمي من وراء ذلك الى التهويل بها وحسب، بل تريد الايعاز بواسطتها الى انّ الائتلاف ليس الاّ خطوة اولى، على طريق الانفصال والاستقلال، والصيغة الائتلافية قناع الدولة الكردية المزمعة».

وأشارالى الاسباب التي دفعت تلك الدول الى محاربة الصيغة الفدرالية علناً وربطها ب(صدى الصيغة المحتمل في البلدان العربية والأقليمية القريبة من العراق، أو البعيدة عنه)[٨٠]. ويسرد أسماء بلدان عربية وأقليمية عديدة، التي يمكن أن يكون للقرار الفدرالي إصداء مؤثرة فيها، بسبب تركيبها وكيفية إدارتها. ويحلل مستخلصاً:

«تأريخ هذه البلدان، المعاصر والظاهر، يكاد يختصره تسلط جماعة من جماعتها على الدولة، وإستيلاءها عليها، والتوسل بإدراتها وأجهزتها ومواردها الى الحاق الجماعات الأخرى وضمها وشل مقاومتها. هذه كله تنشره الفدرالية على الملأ، وتنكر المجازه وإستقراره. فينبغي صوغ تماسك من ضرب مختلف لا يأخذ الجماعات بالقسر والقوة» [٦٠]

إن الشعب الكردي ومن خلال مجلسه الوطني المنتخب، إيماناً منه بوشائج الأخوة

والصداقة التي تربطه وبقية الشعوب في الدول التي تتقاسم موطنه، وحرصاً منه على مستقبل المنطقة، يطرح افضل الحلول السياسية الممكنة في الظروف الراهنة التي ترفض تلك الدول تغير الوجه الجغرافي للمنطقة.

إن هذه البلدان شعوباً وحكومات، مدعوة الى التحلي بروح العصر، والنظر في الحل المطروح نظرة واقعية، كونها توفر الكثير من الدماء والأموال والمآسي التي عاشتها هذه الشعوب والتي تندى لها جبين البشرية.

إنّ تخوف حكومات الدول التي تتقاسم كردستان من الطرح الفدرالي الكردي، منطقياً له ما يبرره... لان الممارسة الفدرالية الناجحة تتطلب نوعاً ملموساً من التحضر، الذي يشترط أن تتحلى بها الحكومة المركزية، لكي تبقى الممارسات الفدرالية مستمرة ومتواصلة، ولا تنتهى الى «الانفصال».

إن تلك الحكومات عندما تبدي تخوفها الواضح من الخوض في التجربة الفدرالية، فلانها لا تجد في نفسها ذلك القدر من التحضر، الذي يؤهلها على ممارسة هذه التجربة ممارسة ناجحة. وبالطبع حينما تبدأ الممارسة الفدرالية، وتنتهي الى الفشل، فلا يكون ثمة علاج الاّ الانفصال، او بالاحرى الاستقلال. لأنّ الفدرالية بإعتبارها إتحاد إختياري طوعي، ولأنها تقوم على أسس قانونية ودستورية، وإن كانت في جوهرها أقل بكثير من الإستقلال، فإنها ليست كالحكم الذاتي قابلة الى تفسيرات تقليصية "من لدن الحكومة المركزية. إنها تحقق للشعب المتحد مع الحكومة نوعاً من الحصانة، تجعله في منآى عن إيذاءات مثل تلك التفسيرات، مما يكون محقاً في المطالبة بالإستقلال، متى لمس نوعاً من الشرخ في الممارسة التطبيقية من قبل الحكومة المركزية.

ولا يمكن ان يطالب شعب منتمي الى اتحاد فدرالي فك الاتحاد، والخروج منه ورفع راية الإستقلال بدون مبرر. لأن الفدرالية بحد ذاتها ليست تكتيكاً سياسياً مرحلياً، إنما هي نظام سياسي، قادر على تحقيق أعلى درجات التقدم والرفاهية والمساواة

لأبناء الشعوبفي الدولة الاتحادية.

إن الشعب الكردي لم يتطلع في يوم الى أكثر من هذا... وتاريخه يشهد على أنه لم يطمع بأي شكل كان في خيزات الآخرين. ولم يطمع في أية حقبة تأريخية، الى بناء إمبراطورية كردية على جماجم الآخرين.

إنّ مراجعة هادئة ومتفحصة ليس لتأريخ الشعب الكرديوحسب، إنما لتأريخ الشعوب المجاورة له، من شأنها أن تفصح بوضح عن سايكلوجية هذا الشعب. تلك السايكلوجية التي أصلته وتؤصله للتعايش السلمي مع الشعوب المجاورة، في حين منعته وتمنعه من إستغلال الآخرين والإستئثار بخيراتهم ومواردهم البشرية و الإقتصادية. ومرد ذلك ليس لأن الشعب الكردي لم يكن قادراً على الإقدام على مثل هذا العمل في أي وقت كان، أو لم تتح له فرص تأريخية مناسبة لتحقيق هذا الغرض.

تُرى ماذا كان يمنع العظيم صلاح الدين الايوبي مثلاً من إمتلاك أراضي شاسعة وأموال طائلة؟ ولنسأل كتب التأريخ الكثيرة، العربية، التركية والفارسية، التي لم تتوانى في التشهير بالشعب الكردي، وتشويه وجهه الانساني المشرق، وتلفيق شتى انواع التهم والاكاذيب والصاقها به. لنسألها؛ ماذا خلف ذلك القائد الفذ من الميراث المالي المنقول منه وغير المنقول، عند وفاته؟ وكم من الجواري والخدم كان يمتلكه؟

لقد وقفت الأقلام الخبيثة عاجزة عن حبك اقاصيص كاذبة والصاقها بذلك المقدام، الذي يعد بحق صورة مجسمة تعكس طبيعة سايكلوجية الشعب الذي كان ينتمي اليه.

إنّ مثل هذه السايكلوجية تعد ضمانة اضافية، تؤهل الشعب الكردي للخوض في تجربة فدرالية ناجحة. وتنفي الادعاء، كون الطرح الفدرالي هي خطوة على طريق (الانفصال) والاستقلال.. بالاضافة الى ان الفدرالية يمكن ان تكون في الكثير من

الحالات افضل من الاستقلال. وثمة تجارب عالمية حية وماثلة للعيان تؤكد على ذلك. الدولة السويسرية على سبيل المثال وليس الحصر خير مثال على ذلك.

لكن ترى هل ان تلك المؤهلات موجودة في شعوب، او بالاحرى حكومات الدول التي تتقاسم كردستان؟

إنّ مجرد محاولة محاربتها للطرح الفدرالي الكردستاني تجيب بالنفي على هذا السؤال. لكن ما هي الخيارات البديلة أمام تلك الدول؟

خيار إذلال الشعب الكردي، وابقائه قيد الاستعباد والاضطهاد هو خيار مرفوض بالطبع، ولا يمكن أو بالاحرى لن تتمكن تلك الدول التمسك به الى مالا نهاية.

خيار طمس القضية الكردية ومحاولة تضليل الشعب الكردي أو الرأي العام العالمي، هو الآخر أثبت فشله.

إن الواقعية تدعوا الدول التي تتقاسم كردستان شعوباً وحكومات، إما الى قبول الفدرالية وتبنيها عملاً، او طرح خيار افضل منها.

لأن الشعب الكردي ولو في جزء من أجزاء وطنه، أعلن عن حل وسط مقبول لقضية قائمة لا يمكن التهرب منها باي شكل كان. والقى بالكرة امام الشعوب المعنية، والتي تعني بها الشعوب التي تضمها دول (العراق، ايران، تركيا وسوريا). فتقع الآن المسؤولية كاملة على عاتق تلك الشعوب، وهي مسؤولية تاريخية جسيمة، تترتب عليها مصير الملايين من البشر من مختلف القوميات في المنطقة. كما يترتب عليها تقرير مصالح المجتمع الدولي ومستقبل المنطقة برمتها.

ولننتظر رد الفعل الأخير والحاسم لهذه الدول شعوباً وحكومات.

وعندما أقول شعوباً وحكومات، فلأني لا أميل كثيراً الى الفصل النوعي العريض، بين هذه الشعوب وحكوماتها. وإن جرت العادة وتتهم وسائل الاعلام للفصائل السياسية المختلفة والمتنوعة المعارضة في هذه البلاد تتهم حكوماتها بمعاداتها الكاملة لشعوبها، وعدم تمثيلها لها ولو جزئياً مما يبدوا وكأن عفاريت غير مرئية قد

اتت بهذه الحكومات من اماكن مجهولة، غيرموجودة على الكرة الارضية، وسلطتها على رقاب هذه الشعوب!

والحقيقة هي عكس ذلك، فالحكومات في هذه البلاد تتكون من افراد هم من ابناء هذه الشعوب، وينتمون اليها بصلة الرحم وليسوا غرباءً منهم. وهم يعبرون بشكل او بآخر عن بعض جوانب الحالة الاجتماعية السائدة، الامر الذي يؤهلهم على استخدام شعوبها كأداة تنفيذية طيّعة لسياساتهم، صالحة كانت او طالحة.

ولدى مراجعة التاريخ السياسي والاجتماعي لهذه الشعوب، ثمة ما يشجعني على القول؛ بان هذه الحكومات تكوّنت بعد فرز(اجتماعي) اكثر من ان يكون فرزاً سياسياً.

لا أود أن أسترسل كثيراً في هذا الموضوع الذي يتطلب في حد ذاته أسهاباً مطولاً وتحليلاً متكاملاً. إنما أود أن أخلص القول بالاعتقاد، بأن تصوير هذه الحكومات كعمل عدائي مباشر ضد شعوبها في جميع الامور، صغيرها وكبيرها، من ألفها وحتى يائها، هو امتهان ضمني لقدر هذه الشعوب واستصغار مهين لارادتها.

اعود هُنا لاسأل؛ ترى ماذا ستقدم عليه هذه الدول شعوباً وحكومات بعد ان تخلص الشعب الكردي عملياً من مسؤولية تاريخية كبيرة، حين طرح عليها الحل الفدرالي كحل وسط؟

باستثناء العامل الموضوعي، أميل الى عدم التفاؤل بالاستناد الى معطيات التاريخ الاجتماعية والسياسية لهذه الشعوب وحكوماتها، والواقع الحضاري الملموس الذي تعيشه. وآمل ان اكون مخطئاً في عدم تفاؤلي.

مع الاعتقاد بالحديث النبوي الشريف (عسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) لان رفض الفدرالية يعني دفع الشعب الكردي الى الخيار الاخير الذي هو الاستقلال.

٤- البُعد العالمي:

ترتبط القضية الكردية إرتباطاً وثيقاً بتأثيرات السياسة الدولية ومسارها واتجاهاتها. فليست ولم تكن الدول التي تتقاسم كردستان وحدها مسؤولة عن معاناة الشعب الكردي في الحقبة المعاصرة من التاريخ. وانما كانت ولم تزل سياسة الهيمنة لبعض الدول تتحمل جانباً مهماً من هذه المسؤولية.

كانت الحركة التحررية الكردية تعي هذه الحقيقة وتدركها. الا ان تناولها العملي، اضفي على فهمها نوعاً من الغموض. ومرد ذلك باعتقادي هو ان الحركة التحررية الكردية حاولت ان تجاري سياسة حركات التحرر العالمية في الخمسينات والستينات في تعاملها الدولي. مما انستها جملة من الخصائص المهمة التي تنفرد بها القضية الكردية في اطار السياسة الدولية العامة.

فاذا كانت سياسة الدول الغربية ومتطلبات مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية املت عليها تقسيم كردستان الى أجزاء متعددة، وجعلت كل من ايران، تركيا ، العراق وسوريا تنعم بجزء منها... فالسياسة السوفيتية كانت قائمة على تثبيت ذلك الوضع وترسيخه حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية والحفاظ على التوازن الدولي.

وإذا كانت تركيا وايران (في عهد الشاه) تلقيان الدعم الكامل من الغرب وتواصلان إضطهاد الشعب الكردي مع مرآى ومسمع منه.

فلم تكن سوريا والعراق بمنأى عن الدعم السوفيتي المباشر. وإضطهادهما للشعب الكردي الذي لم يكن خافياً على أحد.

الحركة التحررية الكردية في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، كانت تعترف بالواقع السلبي للسياسة الغربية تجاه القضية الكردية. بينما كانت تتجاهل الواقع

السلبي للسياسة السوفيتية تجاه القضية الكردية. حيث كانت تعد السوفيت صديقاً، وكانت تحاول التقرب منها بشتى السبل. بل كانت تحاول الحصول على (التزكية التقدمية) عبر الاحزاب والمنضمات الماركسية في المنطقة. وكأن تلك التزكية كانت تمثل المفتاح الحقيقي و الوحيد للتحرر الكردي والكردستاني!

عندما كانت الحركة التحررية الكردية تتحاشى الاقرار بسلبية مواقف السياسة السوفيتية العملية تجاه الحركة التحررية الكردية، يبدوا انها كانت تخشى ان يعد ذلك اقراراً بعداء السوفيت للشعب الكردي. في حين اذا كان واقع تلك السياسة يفضي الى الاساءة الى القضية الكردية في الكثير من جوانبها، فان ذلك لا يعدو بالضرورة عداء الشعب السوفيتي للشعب الكردي.

وكذلك الحال مع السياسة الغربية، فان تلك السياسة لا تعني بالضرورة عداء شعوب الدول الغربية للشعب الكردي.

أتذكر إني كنت قد كتبت بحثاً عن السياسة السوفيتية تجاه القضية الكردية في أواخر ١٩٨٧. وكنت انشد طبعه في مطبعة (ختبات) . الأ ان رفيقاً قيادياً أعرب بلطف كريم عن عدم صلاحية طبع البحث عبر مطبعة(ختبات) إن لم تجري عليه تعديلات في بعض مضامينه وعلّق قائلاً: (ماذا يفيدنا لو اعتبرنا السوفيت اعداء لنا...هل نشكو القلة في الاعداء؟)!!

لقد جسد موقف الرفيق المذكور تيارا فكريا لدى مثقفينا ، باعتبار السوفيت قبلة لحركتنا كماالحجر الاسود قبلة للمسلمين ، ولم يكن يصح السؤال بأي شكل كان عن سبب، وجدوى وماهية هذه القبلة.

لكن الذي أثار الدهشة عبارته الاخيرة؛ (هل نشكو القلة في الاعداء) ولم اكن مومنا بوجود أعداء للشعب الكردي وفق ذلك المفهوم التقليدي .

فحتى الشعوب في الدول التي تتقاسم كردستان، وإن كانت أداة تنفيذ سياسات حكوماتها، فلا أميل الى إعتبارها أعداءً تقليديين للشعب الكردي. ربما من الممكن الاقرار بوجود أفراد يكنون لسبب او لآخر، نوعاً من الحقد على الشعب الكردي.

كما يمكن الاقرار بوجود سياسات عدائية لتطلعات شعبنا. لكننا من الضروري ان ندرك بان تلك السياسات لا ترسمها الشعوب الآنفة الذكر. فثمة دوائر ومجموعات سياسية متنفذة، وبالاستناد الى تحليل معين ترسم تلك السياسات.

سبق و التقيت بالمئات من الجنود العراقيين الذين كانوا أسرى بيد البيشمركة. وأجريت لقاءات مطولة معهم جميعاً. ولكن لم ألمس ولو حالة واحدة تعبر عن حالة العداء الكامنة. بل الغالبية المطلقة منهم يفتقرون الى ابسط المعلومات عن الشعب الكردي وقضيته، وتطلعاته..و...و...الخ.

ترى هل يمكن ثمة عداء بين شخص وآخر لا يعرفه؟ المنطق يجيب على هذا السؤال بالنفي.

وحتى الاعمال العدائية الناتجة عن حالة سوء الفهم، لا تعني بالضرورة ان يكون ممارسها عدواً.

لقد حاولت الحركة التحررية الكردية المعاصرة ان تبرر اخفاقاتها و نكساتها وعثراتها الكثيرة بعاملين اساسيين:

اولهما: التخلف الاجتماعي العام وسيادة ما يسمى ب(العشائرية) كانا يحولان دون تقدم وازدهار الحركة السياسية الكردية فنجاحها. وهذا رأي فيه وجهة نظر، آمل ان اعود اليه في وقت مناسب.

ثانيهما: التعقيدات الموضوعية والذاتية الكثيرة التي تحيط القضية الكردية. وهذا العامل ايضاً وإن كان يفصح عن نوع من الصواب في بعض جوانبه، فهو يظل تبريراً غير كاف لكل تلك العثرات والاخفاقات. لان القضية الكردية وان كانت تكتنفها جملة من التعقيدات الموضوعية والذاتية، فهي كانت ولاتزال تمتاز بارضية جيدة للمناورة السياسية والتعبئة الذاتية، نادراً ما تمتاز بها غالبية الحركات التحررية في العالم.

أعتقد أن من أكبر التعقيدات الفعلية، التي كانت تواجه القضية الكردية، على المستوى العالمي، كان يتمثل بالحرب الباردة بين القوتين العظميين ، ا الامريكان والسوفيت (سابقاً).

لقد كانت هناك التنافس في الموازنة فيما بينهما تفوق المهم الى الأهم عملياً في مجمل سياستهما، الأمر الذي اضطرتا فيه احياناً الى خوض حروب عسكرية غير مباشرة ضد بعضهما.

وأمام هذه الحالة، كانت ثمة دولتين تهيمنان على أكبر جزئين من كردستان، متحالفتين مع امريكا، ولها حدود جغرافية مباشرة مع السوفيت (تركيا وايران).

فكان هذا الامر وحده كافياً لكي تقف امريكا ضد الحركة الكردية بالمرصاد. ناهيك عن شعارات هذه الحركة الصريحة المعادية ل(الامبريالية والاستعمار والصهيونية).

اما الاتحادالسوفيتي، فكان يراهن على العرب في حفظ توازنه مع الغرب في المنطقة، وحفظ مصالحه فيها. وكان ثمة دولتين عربيتين مرتبطين بشكل أو بآخر بالسوفيت يهيمنان على جزئين آخرين من كردستان، مما يلغي بديهياً اي احتمال لدعم جدي سوفيتي للقضية الكردية. بالاضافة الى سياسته التي كانت ترمي الى عدم ازعاج جيرانه بالأخص تركيا وإيران. وكان ينشد ملاطفتهما على الدوام، ليس فقط بسبب تحالفها مع الغرب، إنما لأسباب تمتد الى داخل إتحادها بالذات.

لقد بدى واضحاً مدى عمق هذه الاسباب، عندما عبر الآلاف من المواطنين السوفيت يومياً الحدود، في زيارات الى إيران في عهد البروسترويكا في أواخر الثمانينات، بشكل بدى صعباً على الطرفين السيطرة عليها .

والحركة التحررية الكردية ، يبدوا أنها تغافلت عن أغلب هذه الملاسبات ، ومجاراتا لسياسات أخرى كانت متّبعة في المنطقة، فتبنّت سياسة لم تدر منها غير خيبة أمل. وأقفلت على نفسها باب خيارات سياسية أخرى كانت موجودة فعلاً.

والآن من حيث الشكل العام، يبدوا أن وجه العالم السياسي قد تغير كثيراً. لكن من حيث المضمون فلا يزال قلقاً وغير مستقر. وأعتقد أن من الصعب التكهن بطبيعة الاستقرار المستقبلي. بالاخص ان غالبية الشعوب في المعسكر الاشتراكي السابق تعيش حالة من الغليان التوتر. ومثل هذه الحالة من الغليان تشرع الاباب لأحتمالات عديدة . وفي اغلب الضن ان الغرب عامة وامريكا خاصة تعي هذه الحالة وتراقبها عن كثب، وأستبعد أن يكون لها الدور الحاسم فيها لأسباب متنوعة ومختلفة.

والقضية الكردية، فان كان قد استفادت نوعاً ما من التغيرات الحاصلة في وجه السياسة العالمية، فهي استفادة شكلية اكثر من ان تكون جوهرية، إذا ما إستثنينا القرار ٦٨٨ للأمم المتحدة.

ويبقى المجال العملي والجوهري الذي يفيد القضية الكردية حتى الآن هو مجال نشاط الامم المتحدة. بالاخص ان التغيرات الحاصلة في السياسة العالمية بعد الحرب الباردة، قد مهدت أمام مجلس الأمن الطريق ليلعب دوره بشكل أفضل من ، ونأمل أن تتهيأ الارضية المناسبة بحيث يكون في مستوى الطموح العالمي.

والقضية الكردية كونها ذات إمتدادات صميمية بالوضع السياسي الدولي العام، ولكونها تترك أبعد الآثار على مستقبل المنطقة، فمن الطبيعي أنّ حلاً ثابتاً وراسخاً لا يمكن أن يتم بمعزل عن دور الامم المتحدة. وإن أي حل آخر من شأنه أن يكون آنياً وقلقاً وغير جذري.

ولكون سياسة التوازن الدولية التي كانت تمارسها كل من القوتين العظميين كانت تقف عائقاً جدياً أمام تطور القضية الكردية على المستوى الاقليمي والمستوى الدولي. فقد كانت تلك السياسة تلاحق القضية الكردية بشكل مباشر أو غير مباشر في أروقة الامم المتحدة، وفي جميع مجالات نشاطاتها . ولكون هذه السياسة قد خفت حالياً بعد ما أصاب الاتحاد السوفيتي السابق ما أصابه.

فقد بدى مجال بروز القضية الكردية في جدول إجتماعات الأمم المتحدة أمراً أكثر إحتمالاً وممكناً، مع الاقرار بوجود سياسات متنوعة اخرى، ستعمل على عزل القضية الكردية عن مجال نشاط الامم المتحدة، لأسباب مختلفة ومتنوعة حسب تنوع مصادر تلك السياسات. لكنها ستبقى أقل بكثير مما كانت تفعله سياسة حرب التوازن.

فالحركة التحررية الكردية مدعوة الى تفهم واقع السياسة الدولية، عسى أن تتمكن من عرض قضيتها على الامم المتحدة بشكل مستمر وملح. لأن الارادة الدولية المتمثلة بالأمم لامتحدة، تحمل المفتاح الحقيقي لحل عقدة القضية الكردية كما اسلفت. وللرأي العام العالمي أبعد الآثار في ممارسة دور عرض القضية الكردية على الامم المتحدة. وإثارة الرأي العام العالمي بهذا الاتجاه، لا يمكن ان يتم بدون إعلام مقتدر فعال. وواقع الحركة التحرية الكردية يشهد مع الاسف على الإفتقار لذلك الاعلام بشكل يرثى له.

والقضية الكردية كانت وماتزال، تواجه حصاراً إعلامياً متعمداً من قبل السياسة الدولية. فان كان الرأي العام العالمي قد فك ذلك الحصار لفترات محددة في السنوات الاخيرة، فيبقى الدور الاساس موكلاً بالحركة التحرية الكردية، لتحدي ذلك الحصار وتخطيه بثقة عالية بالنفس. و الشعب الكردي يمتلك مثل تلك الامكانيات التي يكون عبرها إعلامه المتخصص والمقتدر. لكن مثل هذه الخطوة يجب ين يسبقها الايمان بالدور البارز والخطير للاعلام في الحياة المعاصرة، وفي شتى المجالات، حتى اننا لا نبالغ اذا قلنا بأن الاعلام بات يحسم القضايا السياسية ، بالأخص في الفترة الاخيرة من الزمن.

إذا كانت السياسة الامريكية سلبية تجاه القضية الكردية، (ليس بسبب عداء الشعب الامريكي للشعب الكردي) ، إنما لاسباب تتعلق بالصراع مع السوفيت، وبالتحالف مع تركيا وإيران (في عهد الشاه) ، ولأسباب عربية أقل شأناً. فان تلاشي

السوفيت كخصم للامريكان، وإعلان جمهورية إسلامية في ايران معادية قولاً وعملاً للأمريكان، لا تلغي جميع الأسباب التي كانت تدفع السياسة الامريكية الى مثل ذلك الموقف.

فلازالت بعض الاسباب قائمة من شأنها ان تمنع تغيراً جذرياً في السياسة الأمريكية تجاه القضية الكردية. إنّ الذين يذهبون الى الاعتقاد؛ بأن القضية الكردية تتلقى دعماً أمريكيا ، فانما يأخذون هذا الامر ذريعة للتهجم على القضية الكردية وتطلعات الشعب الكردي المشروعة.

لقد توفرت بعض الاسباب الذاتية والموضوعية لكي تلعب امريكا دوراً سياسياً متميزاً في الوقت الحاضر على المسرح الدولي بسبب ميول الهيمنة ، و يتطبع بطابع السيادة.

فلا غرو ان تأخذ الحركة التحررية الكردية هذا الدور وهذا الواقع بنظر الاعتبار. وتتعامل معه تعاملاً عقلانياً بالشكل الذي ينبغي.

فلا إلغاء هذا الدور من الحسابات السياسية، ولا عقد الآمال العريضة عليه تخدمان القضية الكردية. غض الطرف عن الواقع الملموس عمى سياسي ينم عن قلة الادراك. وعمليه عقد الآمال العريضة هي ايضاً في حد ذاتها تجاهل غير مباشر للواقع الملموس.

إنّ المتتبع للاحداث يكشف بوضوح، محاولة تهرب امريكا من القضية الكردية، بالأخص أثناء إنتفاضة الجماهير في كردستان، وإنتكاستها. وحتي الدعم الانساني للملايين المنكوبة، اطفالاً ونساء ورجال، لم تبدي أمريكا رغبة في تقديمها، إلاّ بعد أن بادرت أوروبا عملياً الى ذلك.

فكان لابد وبحكم سيادتها الضمنيةعلى العالم، أن تهرع لتأخذ المبادرة من أوروبا، بالاخص ان سيادتها السياسية على العالم كانت (ولازالت) قيد الامتحان. ذلك الامتحان الذي لابد أن يكون صعباً تأديته لكي تتأهل لممارسة دور السيادة

الفعلية.

فاذا كان إنقاذ الكويت من براثن صدام أولى تلك المراحل، ربما تكون المرحلة الثانية من ذلك الامتحان، إيجاد حل لقضيتين شرق-اوسطيتين، الكردية و الفلسطينية. فالعديد من القضايا العالمية الاخرى التي لها مساس مباشر بمسألة السلم والامن العالميين.

فاذا كانت أمريكا ترد فعلاً أن تحقق لنفسها نوعاً من السيادة المعترف بها على العالم، عليها أن تخوض مثل هذه التجارب جميعها وبجرأة واقدام. وينبغي ان لاتنشد الا تحقيق نوع من العدالة التي تقرها المواثيق والقوانين والاعراف الدولية والانسانية.

إنّ أية ممارسة لا تصب مباشرة في مثل هذا المجال، من شأنها ان تخسر السياسة الامريكية والتحرك الامريكي في المنطقة عاجلاً أم آجلاً.

سبق وقلنا ثمة اسباب قائمة حتى الآن تدعوا السياسة الامريكية الى ممارسة دور لا ينسجم وتطلعات الشعب الكردي وقضية تحرره العادلة. السبب الاول والرئيسي هو السبب التركي، لما تربط بين البلدين من مصالح إستراتيجية مهمة جداً.

لكننا لو ألقينا نظرة واقعية على هذا السبب، فاننا لابد ونعثر على جوانب فيه هي من الاهمية بمكان بحيث تفرض على أية سياسة واقعية أن تأخذها بنظر الاعتبار. فاذا كانت امريكا ترد فعلاً منح تركيا دوراً متميزاً وفعالاً في المنطقة، فان ذلك الامر لن يتحق لتركيا ما لم تجد حلاً مقبولاً للقضية الكردية.

إنّ التشبث بالسياسات التركية القديمة حيال تطلعات الشعب الكردي، لا تلغي ولاتقلل من تأثيرات القضية الكردية المباشرة، والتي ستزداد يوماً بعد آخر، على ما تنشده تركيا من تطلع الى أمام.

إذا أخذنا بنظر الاعتبار مجموع العوامل المتشابكة، المصالح الاستراتيجية

الامريكية في المنطقة، والتحالف الستراتيجي الامريكي- التركي، ووجود تيار تركي متعصب، وواقع القضية الكردية، نرى ان الحل الذي قدمه المجلس الوطني الكردستاني- العراق، بطرح الصيغة الفدرالية كحل للقضية الكردية في ذلك الجزء من كردستان، نراه حلاً عملياً يمكن أن يكون مقبولاً من قبل جميع الاطراف في الجزء الآخر من كردستان، الواقع ضمن سيطرة الدولة التركية ايضاً.

فمن الممكن أن تمارس الادارة الامريكية دوراً إيجابياً وفعالاً في هذا الاتجاه. لأنها لاتستطيع أن تتذرع بأية حجة كانت، لكي تحارب بها هذا الحل.

هذا فيما إذا أرادت فعلاً حلاً للقضية الكردية، أو لنقُل؛ فيما اذا ارادت أن توكل الى تركيا دوراً مستقبلياً افضل.

أمّا العامل العربي الذي سبق وأن أشرنا اليه، بأنه هو الآخر يؤثر بشكل ثانوي على التوجه الامريكي في المنطقة، ويحول دون النظر في القضية الكردية وإدخالها في جدول حساباتها.

إنني أميل الى الاعتقاد بأن هذا التاثير العربي يتضائل، إذا ما قورن بجوانب عربية أخرى، من شأنها أن تحفز السياسة الامريكية للأهتمام بالقضية الكردية، التي يمكن أن تلعب دوراً صمام امان لكثير من المفاجئات التي يمكن أن تتعرض اليها المنطقة لسبب أو لآخر.

هذا ناهيك عن الجانب الايراني. فلا أبالغ إذا ما قلت أنّ أكبر صفعة خارجية مؤذية ومهينة نالتها أمريكا، كانت من يد إيرانية، أي من نظام جمهورية إيران الاسلامية. ومع ذلك، لازالت إمريكا تتعامل مع دول المنطقة على أساس «ليس بامكاننا استشارة هذه الدول مهما كانت الاسباب»[٦١] كأنّ أدنى التفات نحو القضية الكردية، هو الوحيد الذي يثير دول المنطقة. هذا ما أظهرتها حتى الآن السياسة الامريكية تجاه القضية الكرية.

في حين إنني على قناعة تامة، وبالاستناد الى سايكلوجية الشعب الكردي، بأنه لو

قدر لهذا الشعب أن يمارس دوره المتكامل بعد رفع القيود عن شخصيته وإمكانياته، لأبدى استعداداً عظيماً للتقبل الحضاري، والتعامل العقلاني مع المواثيق والاعراف الدولية جميعها. ولأصبح صمام أمان لمشاكل المنطقة برمتها. وواصبح عاملاً من عوامل استقرار السلم والامن في المنطقة، التي هي جزء من قضية السلم والامن العالميين.

وحتى كانت السياسة الامريكية بعد التجربة الايرانية و الصدامية، ترمي الى الغاء جميع الادوار لمختلف دول المنطقة. او التقليل من شأنها. فان مساندة القضية الكردية، والعمل على اعادة شخصية وحرية الشعب الكردي اليه، تعتبر باعتقادي أفضل سبيل لتحقيق ذلك الغرض. ان تهرب السياسة الامريكية من هذه القضية، واغفالها لها، لا يجديها نفعاً مطلقاً.

فان إنهيار الاتحاد السوفيتي (يسميه البعض حل تلطفاً) قد دفع أمريكا الى محك سياسة جديدة على المستوى العالمي. الى انتهاج صعب فعلاً. حيث أعتقد بأن هذا المحك سيحدد مستقبل أمريكا، ليس على المستوى العالمي فحسب، بل على المستوى الداخلي الامريكي البحت ايضاً. فمن العوامل الداخلية مثلاً، العجز الواضح في الميزان المالي،والتوترات الاجتماعية العميقة تدعوا الادارة الامريكية على ضرورة إعادة النظر في كيفية التعامل مع القضايا العالمية الحساسة.

والقضية الكردية هي إحدى تلك القضايا البارزة. فقرارمجلس الامن الدولي المرقم ٦٨٨ الصادر في الخامس من نيسان١٩٩١، يربط صراحة ما بين القمع الذي يتعرض له الشعب الكردي، وبين تهديد السلم والامن الدوليين.

ان هذا الربط، لم يصدر اعتباطاً. فهو يعكس وزن وثقل القضية الكردية ومدى إرتباطها العضوي بالسياسة الدولية.

اذا ما حاولت السياسة الامريكية ان تتجاهل عن هذه القضية، او إتخذت مواقف من شأنها الاساءة اليها، فهي تسيئ الى قرار الامم المتحدة. وهي إساءة لارادة المجتمع الدولي. بالاضافة الى انها تسيئ الى مستقبل حضورها في المنطقة كما أسلفت، في

حالة أداء إمتحان صعب في الظرف الراهن. وسيكون لأي موقف حساباً يختلف عما كانت عليه إبان الحرب الباردة، او صراع التوازن.

ان المعايير الدولية قد اختلفت الآن اختلافاً جذرياً. وأصبح الشعب الكردي قادراً نوعاً ما على تمييز اللعب من الجد.

فاذا كانت السياسة الامريكية تمانع بكل ثقلها ووزنها وامكانياتها إستقلال كردستان، ونيل الشعب الكردي حريته، ضمن دولة كردية مستقلة تقوم على ارضه. وبدون مناقشة لمثل هذه السياسة، فان الشعب الكردي بطرحه الصيغة الفدرالية، قد قطع الطريق عملياً أمام أي نوع من الحجج الامريكية.

إنّ مجرد إطلاق تصريحات «أنّ الولايات المتحدة لا تستطيع أن تكون ضد فكرة الفدرالية، كونها دولة فدرالية»[١٢] لا تكفي مطلقاً في وضع تتمتع امريكا بمثل هذا الحضور. فعليها إما أن تعتذر من اداء هذا الفصل من الامتحان، وربما فصولا اخرى منه ايضاً. او تمارس دورها كما ينبغي وبالشكل الايجابي الواضح الذي يكفل تحقيق نوع من العدالة المتوازنة والراسخة.

إنّ جميع الجهود والخدمات الانسانية من مختلف الهيئات والمنظمات الانسانية والدولية. وكذلك الخدمات الدولية والفردية الانسانية هي مشكورة حقاً. والشعب الكردي سيظل يحتفظ باسمى آيات الاحترام لها جميعاً. انها كانت ولازالت خدمات جليلة وملموسة، لا أحد يستطيع نكرانها.

الا أننا يجب أن لا ننسى أنّ القضية الكردية هي قضية سياسية بحتة. وإنّ محاولة إخفاء هذا الوجه السياسي، وتغييره الى وجه إنساني بحت، من شأنه أن يضر بالشعب الكردي اكثرمما تفيده.

من المفترض، بل من الضروري عدم التغافل عن القضية الكردية كونها قضية سياسية. ويترتب عليها مصير الملايين من البشر. كما يترتب عليها مسألة الامن والسلم في المنطقة، التي هي جزء من مسألة السلم والامن الدوليين.

إنّ المساعدات والخدمات الانسانية الاوروبية المختلفة والمتنوعة للشعب الكردي، لها دور فعال في حياة الشعب الكردي والتخفيف عن معاناته الشديدة حالياً. لكننا لو نظرنا الى مثل هذه الخدمات نظرة سياسية، وحاولنا تفسيرها تفسيراً سياسياً، فسرعان ما نقف على جانبين اساسيين من هذه الخدمات.

الجانب الاول:

هو الجانب الانساني البحت. فالمستوى الحضاري التي وصلت اليها الشعوب الاوروبية هو الذي نمى وينمى فيها الشعور الانساني المرهف، حيث اصبحت المسألة الانسانية تشغل حيزاً كبيراً في فكرها العام. وغدت القضايا الانسانية في العالم محل اهتمام هذه الشعوب. وبات التحرك الانساني للشعوب الاوروبية واضحاً في كل حدب وصوب في العالم.

ونأمل ان تحذو بقية الشعوب في العالم حذو هذه الشعوب في تطوير وانماء الافكار. فالمشاعر و الخدمات الانسانية التي من شأنها التخفيف عن معاناة البشرية، وازلة اسباب الظلم والاستبداد.

الجانب الثاني:

الجانب السياسي المستتر تحت الستار الانساني، والمتعلق بالتعامل (الحكومي) الاوروبي مع القضية الكردية، وتقديم نوع من الدعم الانساني لها.

إنني أعتقد أن هذا الجانب بالذات، يحتاج الى تفسير سياسي دقيق، بغية الاحاطة به وفهم أبعاده.

والحركة التحررية الكردية هي المدعوة فعلاً الى تفسير هذا الجانب من الدعم الاوروبي، بفكر سياسي قادر على التحليل والاحاطة الجيدة، كي يتسنى لها التعامل معه بالشكل الذي ينبغي.

فمثلاً أن القول؛ بأن الحكومة البريطانية عندما تبدي تعاطفاً انسانياً نحو الشعب، فهي تكفر عن ذنوب بريطانيا السابقة تجاه الشعب الكردي، حينما عملت على

تقسيم وطنه كردستان. وعملت على قبر التطلعات القومية الكردية في انشاء دولتهم المستقلة! وهذا التكفير عن الذنوب، انما يأتي جراء تأنيب الضمير الشديد، الذي تعانيه الحكومة البريطانية والسياسيين البريطانيين!!

ان مثل هذا الرأي هو من البساطة، بحيث لايمت الى السياسة بصلة فهو لا يعبر الاّ عن طيبة وشفافية المشاعر الكردية، وصدق نواياها ونظرتها الى الامور.

تصوروا، سياسيون بريطانيون وفي ارفع المستويات يقدمون (تكفيرات) على شكل مساعدات -إنسانية- عن ذنوب اقترفها سياسيون بريطانيون لاينتمون الى جيلهم ولا تربطهم بهم الاّ صلة الوطن الواحد! تلك (الذنوب) التي خدمت الدولة البريطانية، وخدمت مصالحها. تلك (الذنوب) التي ليست ذنوباً الاّ في القاموس الكردي.

من المفروض أن تتجنب الحركة التحررية الكردية مثل هذه البساطة والسطحية في تحليلها للأمور، عسى أن تتسنى لها سبل الوقوف على الجوانب السياسية الأساسية لها ودوافعها وأغراضها، ولكي يتسنى لها بالتالي تناولها وتوظيفها بالشكل الصحيح، خدمة للشعب الكردي وقضيته التحررية.

ثمة ظاهرة غير عادية تعم أوروبا الغربية الآن. فالحكومات والشعوب كل بطريقتها تبدي إعتزازها الاكبر بآفاقها القومية وتراثها القومي.

فحتى دولة كالسويد وشعبها السويدي كغير عادتها، باتت تمارس نوعاً من الاعتزاز والافتخار القوميين، بحيث يصعب تفسيرها. فظاهرة -الراسيسم- تعم معظم مدنها. والاغرب من هذا، وبالرغم من أن الدولة السويدية تعيش أزمة إقتصادية خانقة، تكاد تطيح بالحكومة، فقد اقدمت على صرف الملايين من الدولارات على احياء مراسيم قومية غير طبيعية باسم احياء (التاريخ السويدي). هذا في الوقت الذي كانت تتفاخر فيه دولة السويد وشعبها، بإعتبارها تركت النعرات القومية الضيقة لتخلف القرون الوسطى، وترفعت عن المشاركة في الحربين العالميتين،

وغيرها من الحروب في العصر الحديث.
كان الإعتزاز القومي قد طمسه وأخفاه الى حد بعيد حالة الرقي التي وصلت اليها تلك الشعوب، أو هكذا كان يتراءى للمرء.
الا أن نهاية الحرب الباردة قد فتحت الطريق الى ذلك الاعتزاز من جديد. الامر الذي يفسر الى أن اوروبا حكومات وشعوب، كانت تحت طائلة الحرب الباردة الى أقصى الحدود، بحيث أنستهم او أجبرتهم على تناسى مسائل قومية، تعد جوهرية في عمق تفكيرهم ووعيهم.
والا فربما يفسر هذه الظاهرة كونها رفض ضمني للسيادة الامريكية على العالم. وهذا الرفض له ما يبرره على الاقل من زاوية المصالح الستراتيجية للمجموعة الاوروبية. وبالإمكان لمس صراع امريكي- اوروبي على المسرح العالمي. هذا الصراع الذي لربما، (إن لم نقل لابد) وسوف يشهد مراحل تصعيدية واضحة في المستقبل.
لكنني ارى من المهم ان ننوه هنا بان حالة الغليان التي تشهدها اوروبا الشرقية، أو غالبية أقطارها، والشكل الذي ستستقر عليه، وترسو فيه، ستؤثر على ذلك الصراع الامرو- اوروبي، وتحدد إتجاهاته الى حد بعيد.

التوجه الاوروبي الاخير ومساعداته الانسانية المختلفة والمتنوعة الى الشعب الكردي في الجزء الواقع ضمن الحدود الرسمية للدولة العراقية، ربما تدخل الجوانب السياسية منها ضمن ذلك الصراع الآنف الذكر. وربما انها ترمي لاحتواء القضية الكردية بالاخص، فمحاولات إخفاء الحقيقة السياسية للقضية الكردية وإبرازها كقضية إنسانية بحتة جارية ومشهودة. وربما إنها سياسة، (خطوة فخطوة) لمناصرة القضية الكردية، حيث تنبغي أن فنضح الظروف الموضوعية العالمية والذاتية الكردية لها...و...و...الخ من التصورات.
فالذين يقولون ان (الراعي الامريكي) لم يكشف اوراقه بعد حيال القضية الكردية، يخطئون على ما اعتقد. بل من المفيد ومن الصحيح ان نقول؛ ان (الراعي

الاوروبي) لم يكشف عن اوراقـــه.. ويجب أن يقف الشـــعب الكردي على تلك الحقيقة، أو على الاقل طلائه السياسة، سواء بالتحليل أو المصارحة أو الاستقراء، لكي يتسنى لها العمل على ضوئها. أو على الاقل ادخالها في إعتباراتها وحساباتها السياسية وعملها السياسي.

نعود لنؤكد على أن للرأي العام بالاخص الاوروبي، له دور فعال في موقف الحكومات في الدول الاوروبية. والرأي العام الاوروبي هو بالتأكيد مع القضية الكردية. بالاضافة الى اننا لو توغلنا في البحث عن الروادع التي تمنع الحكومات والسياسة الاوروبية للوقوف مع الشعب الكردي و مناصرة قضيته، فانها إما معدودة أو يصعب إكتشافها بسهولة. لكن المناصرة الاوروبية للشعب الكردي وقضيته تبقى كما أعتقد مرهونة بالعامل الذاتي (الكردي). فهذا العامل من شأنه إما ان يكسب تلك المناصرة أو يخسرها.

فالطلائع السياسية للحركة التحررية الكردية مدعوة بشكل جاد، الى تفهم هذه المسألة فهماً كاملاً. وعليها ان تعمل باستمرار على تقوية العامل الذاتي وتطويره ورفعه، بحيث يكون في مستوى الاحداث وفي مستوى الطموحات.

القسم الثاني

القضية الكردية والأحلام الإمبراطورية في المنطقة

لعلّ الحنين الى الماضي يؤثر أحياناً في فكر الإنسان وسلوكه. ولعلّ السلوك الذي يصوغه الحنين غالباً ما يكون متغافلاً عن الواقع الملموس وعن التطور الحتمي. فثمة محاولات جرت وتجري لبناء إمبراطوريات عربية، فارسية وتركية في المنطقة، تحت أقنعة وتبريرات مزيّفة، وهي محاولات لإعادة التاريخ الى قدمه. محاولات تستهدف إحياء الإمبراطورية الأموية العباسية العربية، و الصفوية الفارسية، والعثمانية التركية.

والقضية الكردية لابدان تتأثر سلباً أو إيجاباً بمثل هذه المحاولات. لكي نكون على بيّنة من هذه المحاولات لابد أن نقف على كل محاولة على حدة، وندرس جوانبها ودوافعها وغايتها ليتسنى لشعبنا التعامل معها على أسس سليمة، وبالشكل الذي ينبغي.

لابد أن التطرق الى مسألة التوجه نحو إقامة إمبراطوريات ثلاث، تختلف في مصادرها وتتباين في أهدافها وغاياتها، يستدعي إسهاباً مقروناً بشواهد بيانية. لكنني أعتقد أنّ مثل هذه المحاولات شهدت في الفترة الأخيرة حداً ملموساً بحيث يسهل أمر التطرق إليها وتبيان جوانبها فالكشف عن غاياتها من غير إطالة وعنان.

الإمبراطورية العربية

من البديهي القول بان التكاتف العربي، بل وحتى الوحدة العربية الشاملة، امر مشروع وايجابي، فيما لو تحلى هذا الامر بروح العصر وقصد به تلبية متطلبات الحياة العصرية الراهنة. وعلى هذا الاساس فقط كونه الاساس الوحيد الايجابي والسليم يمكن ان يتجاوز هذا التوجه دائرة المستحيل، ويصبح امراً واقعاً وملموساً. لكننا لو تفحصنا توجهات الحركة القومية العربية المعاصرة وبكافة اتجاهاتها وتياراتها بهذا الخصوص، نجدها تتطبع بطابع الحنين الى(الفترة الذهبية) من التاريخ العربي. ونقصد بالفترة الذهبية ابتداءً من حكم عمر بن الخطاب، وانتهاءً بسقوط الدولة العباسية. تتطبع بذلك الطابع اكثر منها كتعبير عن حاجة عصرية تمليها ظروف الحياة العربية العامة، الاقتصادية منها، والسياسية، والاجتماعية.

فالدعوات الصاخبة والصارخة التي اطلقتها وتطلقها حركة القومية العربية لا تخرج في حقيقتها عن دائرة التطلع الى الماضي والحنين إليه. ربمّا إنها (الحركة القومية العربية) تتصور أن مجرد قيام الوحدة العربية سوف يحقق ويهيأ للعرب ما كان محققاً ومهيئاً للدولتين العربيتين الأموية والعباسية، دون أن تأخذ هذه الحركة عامل تطور التأريخ في الحساب، فقد ألقت بكامل ثقلها في هذا المجال. أي نحو بناء إمبراطورية عربية سالفة كانت قد أقيمت قبل قرون عديدة من الزمن. لذلك ولكون ذلك التوجه، ووفق ذلك المفهوم (الحنيني) الضيق لا يعبّر عن الواقع الملموس، ولا يعبّر عن روح العصر. فقد بقي جهداً ضائعا يبدد طاقات حركة التحرر العربية بدلاً من إغنائها. ويزيد المشاكل والمعضلات العربية إضطراباً وتعقيداً بدلاً من حلها. ويزيد العرب تباعداً وتناقضاً وتنافراً وتشتتاً بدلاً من تقاربهم وتوحيدهم.

إن الشعوب العربية تمتلك طاقات مادية وبشرية هائلة، ويمكن لها أن تمارس دوراً إيجابياً فعّالاً، ليس في البلدان العربية، أو في المنطقة وحدها، بل على الصعيد العالمي برمته. لكنني أميل الى القول بأن ذلك الدور لن يتحقق للعرب مطلقاً، مالم يتخلصوا من (عقدة) الحنين الى الماضي. تلك العقدة التي حجبت وتحجب عنهم متطلبات العصر الراهن، وتفقدهم القدرة على التعامل الواقعي مع القضايا المطروحة عربياً وأقليمياً وعالمياً.

إن تشبث قطاعات فكرية وقومية عربية واسعة بالتأريخ والحنين إليه والترجه نحو إعادته، جعل العرب غير قادرين على طرح برامج واقعية لأبسط المشاكل ناهيك عن أعقدها وأصعبها. من الضروري هنا الإشارة الى أن ذلك التأريخ الذي يرنوا العرب اليه بكامل جوارحهم ويعتبرون المثال الخير، ربما يكون للآخرين رأي آخر فيه يختلف ورأيهم في صميمه وجوهره. وكون هؤلاء (الآخرين) يشكلون ظلعاً في معضم المشاكل والقضايا التي يواجهها العرب. بالتالي لا يمكن التشبث به (التأريخ) يوجد مخرجاً عملياً لتلك المشاكل. إن القواسم المشتركة وحدها قادرة أن تكون منافذ عملية للولوج من خلالها الى صلب المعضلات وإيجاد الحلول لها. إن التشبث بالآراء والأفكار والعقائد الأحادية ، لا يمكن قطعاً أن تجد الحلول للقضايا العقدية المتعددة الأطراف .

إن القضية الكردية هي إحدى هذه القضايا وهي التي تخصّنا، لذلك نترك التطرق الى بقية القضايا العربية، لأنها تهمهم بالدرجة الأساسية، ولا تهمنا الاّ في جوانبها الإنسانية.

فكما نعرف جميعاً إن القضية الكردية -عربياً- بشكلها القومي التحرري ليست جديدة، فهي قائمة منذ أكثر من سبعين عاماً. وعلى امتداد هذه الفترة تُعامل هذه القضية على وتيرة واحدة، علماً ان العشرات من أنظمة الحكم العربية قد تعاقبت

على دفة الحكم في عموم الوطن العربي ومع تباين خوالف الأنظمة مع سوالفها أو (هكذا أدعت وتدعى على الأقل) ، بقيت السياسة العربية واحدة ذات نمط عصري سلبي واحد لم يطرأ عليها أدنى تغيير تبعاً لتباين إختلاف الأنظمة المفترض فيما بينها.

لقد أتاحت الحرب العالمية الأولى بعد سقوط الدولة العثمانية فرصة ذهبية للتحرر الحقيقي أمام الشعوب التي كانت ترزح تحت وطأة التعسّف والإضطهاد العثمانيين، ولم تكن السياسة العثمانية وممارساتها التعسفية ضد التطلعات التحررية للشعوب التي كانت تخضع لإحتلالها المباشر أو غير المباشر، لم تكن لتفرق بين شعب وآخر، ولم تكن تفضّل شعب على آخر. فالكل في نظرها مجرد عبيد عليهم الإمتثال لأمر الطاعة والخضوع للسلطان العثماني بدون قيد أو شرط. وعليهم أن يتفانوا في تسديد الخدمات المختلفة لعرش السلطان، حتى قبل أن يتوجهوا الى توفير لقمة الخبز لأطفالهم. وقد دام هذا الأمر قروناً ثقيلة وعديدة من الزمن.

مع ذلك بعد أن حررت الحرب العالمية الثانية غالبية العرب من الكابوس العثماني، ونسحت أمامهم مجالاً جيداً للتحرروالاستقلال ، نجدهم يسلكون سلوكاً غريباً يكاد لا يفهم على الإطلاق. ويكاد يستحيل تفسيره بعيداً عن دلائل التأريخ العربي والسايكلوجية العربية، كان ولازال الصفة الغالبة في السلوك العربي يتّصف وكأن ثمة تواصل تأريخي مستمر في السيادة والفوز العربيين من (الخلفاء الراشدين) وحتى الآن، وبدون إنقطاع. كأنهم إمتطوا التأريخ كله دون أن يترجلوا ولو لفترة وجيزة من الزمن.

إن غياب فترة زمنية طويلة تعد بالقرون وتمتد الى الأمس القريب من الذاكرة، والممارسة العربية، على ضوئه يعبر بوضوح عن الإنشداد العربي نحو زمن كانت فيه

إمبراطورية عربية قائمة. وليعبّر هذا السلوك بوضوح عن الكيفية الفكرية التي تقوم عليها أحلام الوحدة العربية المنشودة من قبل العرب جميعاً وبدون إستثناء. وبتبيان هذه الكيفية الفكرية من السهولة بمكان تفسير الفشل العربي في تحقيق اقامة الوحدة العربية وتفسير الفشل في مواجهة المشاكل والمعضلات العربية، وتفسير السلوك العربي تجاه القضية الكردية. وشن حرب إبادة جماعية علنية من قبل حكم عربي،يستند على تيار قومي عربي، وأمام صمت عربي شامل متعمّد. ذلكم الصمت الذي يمكن تفسيره على أنه يعبر عن الرضى التام بالإستناد الى المثل العربي الشائع (السكوت علامة الرضى) و بالإستناد الى الحديث النبوي (من رآى منكم منكراً فليغيره بيده، وإن لم يستطع فبلسانه، وإن لم يستطع فبقلبه وذلك اضعس الايمان) ونحن جميعاً نعرف أن العرب إن لم يكونوا قادرين على العمل بموجب البند الأول من الحديث، فكانوا بالتأكيد قادرين على ممارسة البند الثاني منه. لكنهم أحجموا عن العمل بموجبه أيضاً، إن الإمتناع المتعمد عن العمل يؤكد بوضوح عدم ممارستهم للبند الثالث أيضاً، الذي يمثل «أضعف الإيمان».

إنني أميل الى القول معتقداً ان رسم سياسة صائبة وناجحة للحركة التحررية الكردية لا يمكن أن تقوم بمعزل عن تفسير متكامل للموقف العربي من القضية الكردية، على الأقل في جزأين من وطن الكرد، كردستان.

يبدوا أن الغالبية القصوى من القيادات السياسية لفصائل الحركة التحررية الكردية تعتقد أن الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية لا تمثل إرادة شعوبها، وإن الشعوب العربية هي مغلوبة على أمرها بحكم تسلط تلك الأنظمة. لذلك لا يتسنى لها المجال الصحيح لممارسة دورها بشكل إيجابي، وإتخاذ مواقف مبدئية من عموم القضايا المطروحة إسلامية كانت أو وطنية وقومية!

أما رجال الدين الأكراد، فالغالبية القصوى منهم يعتقدون أن العرب، أو بالأحرى الأنظمة العربية بالعموم قد تخلّت عن إعتقادها وإيمانها وتمسكها بالدين الإسلامي، كون الدين الإسلامي (حسب فهمهم على الأقل) لا يمكن أن يرضى أو يسمح بموجب

سُننه وشرائعه وقيمه، بممارسة حرب إبادة جماعية ضد شعب مسلم! لا لشيء فقط لمطالبته بحقوقه الوطنية والقومية والإنسانية، والتي هي في الأساس تعني المساواة في شتى المجالات ليس أكثر.

وأنا لا أميل الى الإعتقاد بأي تفسير من التفسيرين. لأن التحليل الأول الذي تبديه القيادات السياسية الكردية وترسم على ضوئه برامجها السياسية، هو في الأساس وفي أغلب الضن تقليد للتيارات (الماركسية العربية)، إذ جملة من المثقفين العرب إستطاعوا لسبب أو لآخر، التخلص من مجموعة من القيود الرجعية الظاهرة للعيان، بينما يشهدهم حالة اللاوعي الى مجموعة أخرى من القيم والقيود الرجعيةالراسخة، مما تسبب لهم الضبابية في نظرتهم وتحليلهم للأمور. ولا غرابة في ذلك (التقليد) الكردي كما أعتقد، إذا ما علمنا بأن تلك القيادات قد استقت ثقافتها بالدرجة الأساسية من المكتبة العربية. وبشكل ذلكم التفسير في حقيقته امتهان ضمني مكشوف في أفضل الإحتمالات للشعوب العربية، بل يتهمها ب(الجبن) في أبسط الحالات.

حسب فهمي للتراث العربي والقيم العربية، أعتقد بأن إتهام الفرد أو الجماعات بالجبن مسبّة فاضحة وإساءة لاتغتفر. وإذا كان فهمي للتراث والقيم العربية (بالإضافة الى التوجه الاسلامي الواضح في هذا الصدد) صحيحاً، فإنه بالتالي لا يمكن للشعب العربي أن يكون جباناً، لا يمكن أن يؤدي الى رسم برامج سياسية صحيحة على أساسه.

أما التفسير الثاني القائل بأن الأنظمة العربية قد تخلّت عن تمسكها بالإسلام كعقيدة وممارسة، فأعتقده هو الآخر فهم قاصر، لا يمكن أن يؤدي الى حلول شافية. الأنظمة العربية تدرك جيداً وبشكل أفضل منا بالتأكيد، أن تخلي العرب عن الإسلام يعني (سقوط العرب تأريخاً وحاضراً، حضارة وقيماً).[١٢٠] ويعني مستقبلاً مجهولاً في أفضل الإحتمالات. وهذه الحقيقة تدحض إمكانية تخلي جميع الأنظمة العربية السابقة والحالية في العصر الراهن عن الإسلام عقيدة وموقفاً.

وأما لماذا وقفت موقفاً لاإسلامياً من حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الكردي؟ فربما مرد ذلك الإختلاف بين الفهمين الكردي والعربي للإسلام، ولمسألة (المنكر) بالذات في الإسلام. إذا كان الفهم الإسلامي الكردي يعرّف القائم بحرب الإبادة الجماعية ضد شعب أعزل مسلم (منكراً)، فربما أن الفهم العربي يعتبر الشعب الكردي منكراً يستوجب تأديبه، ولهذا لزم العرب الصمت بشكل عام مع إستثناءات فردية قليلة جداً، يكاد لا يسمع لها دوى على الإطلاق في المحيط العربي الصامت الواسع.

ليس نظام صدام وحده مارس حرب الإبادة ضد الشعب الكردي، فقد مارسها بكافة أشكالها وبالوسائل المتوفرة جميع الأنظمة التي سبقته في الحكم. إلاّ أن الوسائل المستخدمة في عهد نظام صدام ولأسباب عديدة، هي أكثر تطوراً من الوسائل التي كانت تتوفر لدى الأنظمة السابقة. بالإضافة الى ان صدام قد ألبس أشرس حملاته العسكرية ضد السكان العزل لباساً إسلامياً واطلق عليها إسم «الأنفال».

الأمر الذي يسهل على أي إنسان أن يكشف مدى الإنشداد العربي الى ظاهرة تأريخية عربية قديمة، وكيف أن التوجه العربي نحو إقامة الوحدة العربية الشاملة يعبر في حقيقته عن الطموح في إقامة إمبراطورية عربية يكون لها ما كان للإمبراطورية العربية في عهدي الأمويين والعباسيين. بدلاً من تعبير عصري متحضّر آخر، من شأنه تلبية متطلبات الحياة العصرية للعرب وللآخرين من غير العرب.

وعلى ضوء ما تقدم بالإمكان القول ان التفسيرات التي إعتمدتها الحركة التحررية الكردية بالأخص في الجزءين الواقعين ضمن سيطرة الدولتين العراقية والسورية، كانت ولاتزال تفسيرات خاطئة. والبرامج السياسية المصاغة على ضوء تفسيرات خاطئة لابد وأن تكون هي الأخرى خاطئة وغير مجدية. وتبقى (على سبيل المثال وليس الحصر) مسألة ربط حل القضية الكردية في كردستان -العراق بقضية

الديمقراطية في عموم العراق تبقى مسألة فيها وجهة نظر.
أما من جانب آخر، فان الطرح الفدرالي الذي تقدم به المجلس الوطني الكردستاني، فبالإضافة الى أنه يبدوا وكأنه حل حضاري مقبول، فإنه يساعد العرب على المضي قدماً في تحقيق المكانة التي تناسب و إمكانيات وقدرة الامة العربية على أساس حضاري ملموس، وليس على أساس الحنين الى إمبراطورية اسدل التأريخ عليها الستار. ويرفض المنطق المتحضر إعادة مضمونها، وإن بإسم وشكل مختلفين.
إنه بات من الضروري جداً إعادة النظر في العلاقات القائمة بين الشعوب في الشرق الأوسط بصورة عامة، وبالذات في شرق المتوسط. لأن العلاقات القائمة هي علاقات غير نبيلة وغير إنسانية. إنها علاقات تحكمية، إستغلالية، رجعية، تستمد روحها من عصور التخلف والظلام الغابرة.
إن بقاء مثل هذه العلاقات يعني بقاء هذه الشعوب أسيرة تخلفها وحبيسة مشاكلها، ورفيقة عذاباتها. تلك العذابات والإضطرابات التي لا يمكن أن تنتهي وتزول مادامت مثل هذه العلاقات قائمة.

إن الشعب الكردي إذ قدم الآلاف من خيرة أبنائه شهداءً، ولايزال يقدم المزيد منهم، فإنه يتوخى بذلك تغيير تلك العلاقات، بل إزالتها، وبناء علاقات جيدة قائمة على أساس التكافؤ والإحترام المتبادل.
إني ولأسباب عديدة أفترض من الشعب العربي أن يكون السباق بين جميع هذه الشعوب في المنطقة الى إعادة النظر بشكل جدي في جميع القضايا المطروحة في المنطقة. وإعادة النظر في العلاقات التحكمية البغيضة، لكن الواقع يعكس غير هذا الإفتراض. فبدلاً من أن نجد الشعب العربي القدوة الحسنة في هذا المجال، نجد نظاماً عربياً يرش الغازات السامة على اللآلاف من الاطفال والنساء عشية عيدهم الوطني والقومي ورأس سنتهم الجديدة. ويستباح شعباً برمته أرضاً وإنساناً «أنفالاً» عامة! وإستباحت على ضوئها الدماء والأعراض والاموال. لا لشئ، فقط لأن هذا الشعب

طالب بالتكافؤ وإعادة النظر في جوهر ونوع العلاقات القائمة. وصمت العرب، بل لم يكتفوا بالصمت، إنما دعموا النظام وعاضدوه. حتى إنهم شكلوا لجاناً على مستوى السفراء تصول وتجول في أوروبا وغيرها من البقاع بغية إسكات صرخة الانسانية الرافضة لهذه الجرائم الهمجية!

وماذا إستفاد العرب من تلك المحاولات الرامية الى إسكات صرخة الانسانية الرافضة؟ ماذا أفادهم صمتهم وتعضيدهم لذلك النظام؟... ماذا كانت نتيجة كل ذلك؟ ألم يكن ثمار كل ذلك العون المادي والمعنوي أن إضطروا يستصرخون أوروبا وأمريكا والعالم أجمع ليهبوا لنجدتهم وينقذوهم من إعتداءات ذلك النظام؟ تُرى ماهي الأفكار والمبادئ التي إستند العرب عليها حينما عاضدوا وعاونوا النظام العراقي عند إعلانه كردستان شعباً وأرضاً «أنفالاً»؟ لكنهم طالبوا النجدة العالمية والانسانية حينما جعل نفس النظام الكويت أنفالاً من الناحية العملية، وتلطف بعدم إطلاقه إسم الأنفال من الناحية النظرية على حملته على دولة الكويت؟

كم أود ان اسمع، او اقرأ جواباً أو رداً عربياً على هذا السؤال. إنني اعتقد ان هذا السلوك العربي المزدوج في فترة زمنية واحدة، يعبر بشكل لا لبس فيه عن ماهية الافكار السائدة بين الشعوب العربية. وماهية نظرتهم للشعوب الاخرى من غير العرب، ويوضح الاطار الفكري القومي العربي العام، مع الاقرار بوجود افراد استطاعوا الانسلاخ من ذلك الاطار. والثورة العربية الصحيحة والراشدة في جميع المجالات لا يمكن ان تتم الا على ايادي هؤلاء الافراد كيفما كانوا قليلين ومحدودي الامكانيات، لانهم بانسلاخهم قد خطوا الخطوة الاولى الضرورية الصميمة على طريق الثورة. فالثورة يجب ان تبدأ قبل كل شئ على الذات، وإنهم حققوا ذلك سواءً عرفوا ذلك أم لم يعرفوا. وبقى عليهم أن يكتشفوا أنفسهم، ويؤمنوا بأن قدر شعوبهم ومستقبلها في أيديهم.

لقد حاول الكثيرون من العرب، بالاخص التيارات الفكرية والسياسية أن يظهروا

بلباس العصر المتحضر، وبأفكار عصرية متحضّرة ومتفتّحة، لكن ما أسهل أن يكتشف المرء زيف مظهرهم وبطلان إدعاهم بأبسط الاختبارات وأسهلها.

على سبيل المثال: أعلن الرئيس الليبي معمّر القذافي في فترة معيّنة عن إيمانه بحق الامة الكردية في نيل إستقلالها وتكوين دولتها المستقلة، لكنه لزم الصمت إزاء الانفال على كردستان! ولزم الصمت عندما تشرد الملايين من الشعب الكردي الى تركيا وايران! وكتب يعاتب قياداة الشعب الكردي لانها قبلت بالامدادات والمساعدات الغربية!

حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يعد نفسه الطليعة الضرورية للامة العربية، أعلن في يوم ما عن إيمانه بعدالة القضية الكردية، وأبدى إستعداده على حل هذه القضية في العراق حلاً سلمياً وديمقراطياً. وعقد إتفاقية آذار المشهورة مع قيادة الحركة التحررية الكردية، وتبين فيما بعد بأن كل ذلك كان مجرد مناورة سياسية، أريد بها كسب الوقت ليعد العدة لحرب إبادة جماعية، بل ليوفر الاموال بغية الوصول الى أحدث الاسلحة ليعالج بها القضية الكردية! ورش الاطفال والنساء فعلاً بالغازات السامة وكأنهم حشرات! ولم يعر حتى (لقواعد الحرب) ابسط اهمية. في الوقت الذي يعرف الجميع ان للحرب، وان هي لغة الدمار، قواعد لا يسهل على الانسان خرقها اذا كان راغباً أن يحتفظ القاموس الانساني بإسمه ولا ينتقل اسمه الى سجل المتوحشين. ومن له ولو اطلاع متواضع على التراث العربي، يتلمس إحترام العرب لقواعد الحرب، وإنّ (الشهر الحرام) خير دليل على ذلك.

هنااود الاشارة الى واقع ملموس والذي يشهد عليه المئات، بل الآلاف من العرب العراقيين دون نية في القول (بان الشعب الكردي افضل من الشعب العربي) اود ان اشير الى الآلاف من الاسرى العرب الذين كانوا يقعون في ايادي البيشمركة إبان سنوات الثورة الكردية، كيف عاملهم البيشمركة والشعب الكردي، وهل ثمة حالة اعدام شملت جندياً واحداً؟ وبالمقابل ماذا كانت تفعل السلطات العراقية المتعاقبة

بالاسرى من البيشمركة.. عندما كان يحدث احياناً يقع عدد من البيشمركة اسرى في ايدي عساكر تلك السلطات. هل ابقوا ولو نفراً واحداً على قيد الحياة؟ هل عاملوا ولو واحداً من هؤلاء الشهداء معاملة الانسان للانسان؟.

وبالرغم من قدرات الثورة الكردية الواسعة بالاخص في بعض الفترات، هل شهدت ولو مدينة او قرية عربية عملية استهدفت ارواح المواطنين...؟

بعد ان مارست السلطات البعثية الحرب الكيمياوية علناً وفي مناطق عديدة وواسعة من كردستان، تقدمت مجموعة من الشباب بمقترح انتقامي يرمي الى تفجير مجموعة من القنابل الكيمياوية في العاصمة بغداد، وابدت نفس المجموعة استعدادها على تنفيذ تلك المهمة وكانت فعلاً قادرة على ذلك.. الى ان قيادة الثورة اجابتهم: بماذا نختلف عن صدام اذا فعلنا ذلك؟ واذا فعلنا ما يفعله؟ وكانت القنابل الكيمياوية موجودة فعلاً في حيازة الثورة، حيث العشرات من مئات القنابل الكيمياوية التي كانت تلقيها الطيران او تقذفها المدفعية العراقية لم تنفجر، فكان البيشمركة يدفنونها عميقاً في الارض.

في الوقت الذي نفهم ان الغدر والخيانة ليس من شيم العرب ، على الاقل حسب ما افهمهم. لكن لا غرابة في كل هذه الممارسات البعثية، فالمرء يمكن ان يسيئ حتى الى اخلاقه وقيمه وتراثه حينما يدفعه التمسك بالافكار البالية الى اقتراف الانواع من الاعمال. او حينما يعيش في عصر ويتغذى ويعمل على ضوء افكار مستمدة من عصور سحيقة اخرى.

ان محاولات صدام في التشابه بجده الاقدم «السفاح» لا يسيئ فقط الى الشعب الكردي، انما يسيئ الى الحاضر العربي والمستقبل العربي بشكل اكثر عمقاً.

كذلك نقرأ عن عرب آخرين حاولوا التظاهر بالفكر (العربي التقدمي المتحضر) يكتبون عن القضية الكردية «ان الشعب العربي الكريم قد اسبغ حمايته على كل هذه الاقليات.. وترك لهم الخيار بالبقاء داخل الوطن العربي او الهجرة الى بلادهم

كالارمن... القومية العربية تساند نضال الاكراد من اجل اقامة دولة كردية. لكن اين حدود هذه الدولة؟ ان الحدود التي تحوى القومية الكردية هي كردستان التي تؤلف جزءاً من تركيا وايران. وستكون القومية العربية مسرورة بوجود جارها الصديق بلاد كردستان الديمقراطية المتحررة ... الا انها ليست على استعداد لاقتطاع جزء من بلادها واعطائها للآخرين ...» "١٤"

هذا هو المنطق العربي وخلاصة الفكر القومي العربي تجاه القضية الكردية ، او بعبارة ادق: هذا هو خلاصة الفكر القومي العربي السائد والمتحكم والفاعل والفعال حتى الآن تجاه الحقوق القومية للشعب الكردي.

وثمة اقرار ايضاً بضرورة نيل الشعب الكردي الجار حقوقه القومية بما فيها الاستقلال. وثمة رغبة ايضاً في تواصل وتدعيم وتطوير روابط الصداقة بين الشعبين. ولكن يشترط في كل ذلك وحسب ذلك المفهوم الفكري الضيق ، تنازل الشعب الكردي عن جزأين مهمين من ارض وطنه الواقعين وبفعل سياسات استعمارية اجنبية خططت ونفذت ذلك، ضمن سيطرة كل من العراق وسورية. على هذا الاساس فقط يمكن اقامة علاقات جوار وصداقة جيدة ومتينة ...!!

وبالتأكيد اذا كان المخطط الاستعماري في تقسيمه لأرض كردستان كان على اساس غير هذا، مثلاً اذا كان المخطط رسم على توسيع رقعة سيطرة كل من العراق وسورية الى باقي الجزأين في كل من تركيا وايران، فعند ذلك لم يكن بامكان الشعب الكردي حتى ان يسمع مثل هذا (الكرم) ايضاً من هذا الفكر الطامع الدنئ.

وبالطبع كانوا سيسلكون سلوكاً لا يتميز من سلوك الاتراك حينما كانوا وحتى الامس يقولون «ان لا شعب باسم الشعب الكردي في تركيا، فثمة اتراك جبليون ولا وجود للاكراد في تركيا»!

حتى ان بعض العرب انفسهم لم يقصروا في هذا المجال، فالبعض يوصل «نسب العشائر الكردية الى قبائل عربية». وآخرون يقولون ان الاكراد «من نسل الجن

والعفاريت». والى سلسلة طويلة من بذئ الكلام وخرافه، موزعاً على طول تأريخ الجوار الكردي - العربي.

ان ابسط انواع علاقات الصداقة والجوار لا يمكن ان تقوم وتتطور ايجاباً على مثل هذه الاسس الجاهلة والطامعة والظالمة.

الصداقة المثلى تقوم على الاحترام المتبادل. احترام العرض والارض، المال والقيم، العقيدة والفكر، الحاضر والماضي، المساواة والعدالة. وهكذا يضمن المستقبل النافع للعراقيين.

اما استئثار طرف باموال وخيرات الآخر، واستخفافه بتأريخه واعرافه، واستباحته لماله ودمه، وانكاره لشخصيته ووجوده، ومحاولة دفن حاضره، والقضاء على مستقبله، لا يمكن ان ينشأ ويطور صداقة كيفما كان نوعها. كما لا يمكن ان يضمن مستقبلاً مشتركاً باي حال من الاحوال.

ان مثل هذا السلوك لا يفرز غير الضغائن، ولا يولد غير الحرب، الحرب بمفهومها المدمر الواسع والشامل.

كيف تنتهي الحرب وكيف تنجلي الحل الصحيح مادام الفكر الغالب في الوسط العربي يكون مثل فكر وتوجه حفيد (ابا لهب) (وليد ابو ظهر) الذي كتب رداً على القرار الفدرالي، ويعتبر كلامه (تغريداً) حين يستهل مقالته بـ«لا نلتمس لانفسنا العذر اذا (غردنا) خارج السرب»[١٥] ويسترسل: «اذا كان من الطبيعي لاي قومية ان تعبر عن نفسها وان تحاول بلورة آمالها، فاننا لا نعتبر الاكراد غرباء عن الجسد العربي المسلم، فهم اذا استضافتهم جبال الشمالي العراقي ومنحتهم الملجأ عندما هاجروا بحثاً عن الامان، فانهم شكلوا مع العنصر العربي جسداً واحداً، اتحد في الاسلام. بل انهم تأريخياً لم يعرفوا الا من خلال العروبة والاسلام وفي سياقهما»

هكذا وبكل سهولة يعتبر شعباً برمته ضيفاً على وطنه، وليس ضيفاً عادياً، بل ضيفاً هارباً. ودون ان يحدد الموطن الذي هرب منه هذا الضيف، والجهة التي كانت

تلاحقها ان هذا الكلام غير مسؤول الى حد السخافة. وماذا ينتظر من شخص لا يعرف (او يتجاهل متعمداً) تأريخاً للبشرية غير العروبة كما يتضح من (تغريده) القبيح.

انه يتصور ان التأريخ بمجمله يبدأ من (ابي لهب) الجد الغني الضال، وينتهي به وفكره، الحفيد (العالم المنزه). حفيد ابا لهب وبالاعتماد على فكره (الاخاذ) يستنتج ان الاكراد «تحولوا الى اداة لتقسيم العراق، وهي مؤامرة لا تستهدف العراق وحده، بل الامة العربية باسرها».

لكن بالتأكيد لا الصيغة الفدرالية التي ينادي بها المجلس الوطني الكردستاني- العراق، ولا استقلال الشعب الكردي وتكوين الدولة الكردية المستقلة، تشكل اية نوع من المؤامرة على الامة العربية. بل بالعكس تماماً، ان ذلك الامر يحقق العدالة والمساواة، ويتيح الارضية المناسبة لاقامة علاقات شريفة وصداقة مثمرة، وجواراً يليق بالانسان.

ان المؤامرة الحقيقية على الامة العربية لا تكمن في مطالبة الشعب الكردي بمطالبه المشروعة، إنما تكمن في الأساس في مثل هذه الأفكار التي يحملها وينادي بها (وليد أبو ظهر)، وأمثاله وما أكثرهم بين العرب، وهذا النمط من الفكر والسلوك اللامسؤول قد أربك العرب وعكر صفو حياتهم وحياة جوارهم. إن الكثرة الكاثرة من هذا النوع من (العلماء القوميين- الحريصين) على مصالح الأمة العربية، قد شلوا فعلاً العرب وجعلوهم في وضع لا يستطيعون أن يواجهوا أبسط المشاكل، وبقيت قدراتهم المالية والبشرية الهائلة في غياب متواصل مستمر. وعبثاً يحاول الخيرون من العرب حضوراً ملموساً في أي مجال من المجالات، مادام هذا النوع من (التغريد) باقياً في الوسط العربي.

إن وليداً يتخبط في تناقضات واضحة في مقالته السمجة، فتارة ينكر ان يكون للاكراد حق يطالبون به، كونهم «اتحدوا مع الجسد العربي الواحد»، وتارة يقول «من

حقنا ان نتساءل لماذا سمح المجتمع الدولي بتوفير منطقة حماية للاكراد، هي حدود دولتهم الانفصالية، بينما يسكت عن قمع تركيا الدموي لمواطنيها الاكراد، الذين لا تختلف مطاليبهم عن مطالب إخوانهم الاكراد العراقيين. ولماذا يسمح العالم لإيران بقمع أكرادها، مع أن مطالبهم لا تختلف عن مطالب إخوانهم الأكراد العراقيين؟ » مؤكداً على وجود مطالب متشابهة للاكراد في كل من تركيا والعراق... وتارة يقول ان «الاكراد اتحدوا مع الجسد العربي الواحد» ويشير في نفس الوقت الى وجود اكراد غير متحدين مع الجسد العربي في كل من ايران وتركيا.

ان التساؤل الذي يتقدم به وليد من المفروض ان يتقدم به الشعب الكردي، واظن ان الشعب الكردي لم يوكل (وليداً) محامياً له، فلا داعي ان يحمل هو او غيره من امثاله هذا العناء. لكنه يجب ان يفهم ان القمع الايراني والتركي رغم وجوده وقسوته ووضوحه، ورغم ثورة كردية قائمة في كلا الجزأين من كردستان، الذين يطالب وليد ، او يتساءل عن سبب عدم توجه دولي لحمايتهم، مع كل ذلك من الضروري ان يعلم بأن الاكراد رغم علمهم بممارسات وسياسات كل من تركيا وايران، فانهم اضطروا الهرب من بطش نظام عربي ليلتجأوا بهما. وليقس على هذا الاساس نوع وعمق القمع والبطش العربيين. بالطبع انها من سخرية القدر ان يلجأ الكردي بالتركي هارباً من بطش وقمع ما. فتصور يا وليد عمق هذا البطش ووحشيته.

ان كل من تركيا وايران المهيمنان على اكبر جزأين من كردستان يمارسان القمع ضد الشعب الكردي، هذا صحيح وملموس. والدليل حتى ان امثال وليد (بدأوا) يشعرون بها لكن من المهم أن يعلم هؤلاء بأن الدولتين الآثمتين الذكر، ورغم اصرارهما على مواصلة قمع الشعب الكردي حتى القضاء عليه وافنائه، او صهره تماماً في بوتقة شعوبهما، لم يستخدما الغازات السامة ضد الاطفال والنساء بشكل علني مكشوف.

ومن ثمّ لماذا ينسى او يتناسى (ابو ظهر) او غيره المصالح الدولية لهذا الطرف او

ذاك؟ الم تكن الادارة البريطانية الطرف الاساس في اقامة الدولة العراقية الحالية؟ الم تقف تلك الادارة بجانب العرب العراقيين حتى ضمن لهم السيطرة التامة على ذلك الجزء من كردستان الذي يقع ضمن حدود الدولة العراقية الحالية؟ الم تستخدم الادارة البريطانية آنذاك، جميع وسائلها ضد الارادة الكردية بغية رضوخهم للهيمنة العربية، بما في ذلك عساكرها، طيرانها، مدفعيتها، حيلها، احابيلها ... والى غير ذلك من الامكانيات والقدرات البريطانية الواسعة...؟

لماذا لم يسأل آنذاك او الآن، ولا عربي واحد عن تلك المواقف...؟

من البديهي ان الادارة البريطانية عملت كل ذلك على ضوء مصالحها الستراتيجية وليس من اجل سواد عيون العرب. وربما تستدعي الآن نفس المصالح إعادة النظر في عمليات التخندق في المنطقة ليس إلاّ.

كم كان سيبدو طبيعياً ولطيفاً، شريفاً وانسانياً لو تساءل وليد عن اسباب القمع الواسع الذي يتعرض اليه الشعب الكردي واسباب احجام العالم عن الدفاع عن هذا الشعب.. ولكن من غير دس. كم كان سيبدو مبدئياً لو طالب وليد بالمساواة للشعب الكردي واحقاق حقه اسوة بشعوب الجوار، وبشعوب العلم. لكن حتى التساؤل المشروع في اطار مبني على الدسيسة يكون تعاضداً غير مباشر وربما مباشر للقمع ذاته، للظلم ذاته.

بالطبع وكما هو متوقع من وليد وامثاله لايكتفي بذك التساؤل وحده بل يضيف سؤالاً اكثر خبثاً وينم عن دسيسة خبيثة كبرى، يقول: «بل لماذا يسمح اكراد العراق انفسهم ان يكونوا اداة مباشرة في يد الجيش التركي لقمع الاكراد الاتراك المطالبين بنفس مطالبهم؟»

اولاً: من المهم ان يصحح وليد وامثاله معلوماته الضحلة عن الاكراد اذ ليس ثمة (اكراد اتراك) فالاكراد اكراد، والاتراك اتراك.

ثانياً: ان مثل هذا الامر مسألة ذاتية داخلية تخص الاكراد وحدهم. متى كتب كردي

ما، وبالصيغة التي تساءل بها وليد، عن مسألة داخلية عربية، عند ذاك من حقه او الآخرين غيره ان يفرزوا سمومهم بهذا الشكل.

ثالثاً: (الوليد) يسأل لماذا الاكراد يفعلوا هكذا، بينما لم يسأل ولا يريد ان يسأل، لماذا العرب في العراق لم يكتفوا بمحاربة العرب للكويت، بل جردوا عليهم حملة عسكرية رسمية ضخمة، وحلوا اموالهم بل جعلوها غنيمة ارضاً وشعباً. لماذا سكن العربي الخندق جنباً الى جنب الجندي الامريكي ليقتل اخاه العربي؟ اليس الاجدر به ان يسأل مثل هذه الامثلة؟

رابعاً: الم تقل يا وليد، ان الاكراد (شكلوا مع العنصر العربي جسداً واحداً)؟ فربما اكتسب الاكراد هذه الصفة الذميمة نتيجة ذلك الاتحاد!!

يسترسل -ابو ظهر- في (تغريده) العالم: «اننا لا نوافق على تحميل العراق نفسه ككيان قائم وزر نظامه» «ولابد ان يعود الوطن العراقي الي سربه العربي... لن نتخلى عن بوصلة قوميتنا الحساسة» كأن الدمار الشامل الذي عاشه ويعيشه العراق ليس وزراً، كأن حالة الحصار والتجويع ليس وزراً. الوزر فقط يكمن في الطرح الفدرالي الذي تقدم به المجلس الوطني الكردستاني!!

ياله من فهم واحاطة بالامور وبالواقع الاليم. بل ياله من حقد مزمن. بهذا الفكر وهذا التوجه وهذه الاخلاق يعمل الغالبية المطلقة من العرب على مواصلة «البوصلة القومية » العربية «الحسّاسة».

من هذا المنطلق ووفق هذا المنظور يحلمون في اقامة امبراطورية عربية تحت ستار الوحدة العربية.

يشير ابو ظهر باعتزاز «ان الدول العربية عارضت تقسيم العراق وتفتيته، حتى الدولة الاكثر تضرراً بعدوان النظام العراقي وهي الكويت، اعلنت ان تقسيم العراق يشكل خطراً عليها».

ان وليد لا يكشف لنا عن سر خفي باشارته هذه. فهذا الامر مفهوم ومتوقع جداً، لان الافكار القومية العربية الغالبة تستمد وحيها من قاموس قديم. قاموس حفظه

التأريخ في ارشيفه، بل في احد جوانب ارشيفه السوداء. ومثل هذه الافكار إلتبست فعلاً على الكويت امر الفرق بين ماهو خطر وما هو غير خطر. ولذلك حصل ما حصل.

اعتقد ان الخطر الحقيقي يكمن في عدم القدرة على التفريق بين ما هو خطر فعلاً وما هو آمن.

ان التصدي العربي للتطلعات الكردية المشروعة باعتبار ان «الامة العربية لا تتحمل خسارة المزيد من الارض» يشكل في حد ذاته خطراً جسيماً واضحاً. ورغبة توسعية ملموسة، وطمعاً في مواصلة الاستئثار بخيرات وأموال الآخرين. حيث يكمن الخطر الاعظم. ان هذا التوجه لو قيض له ان يكون الغالب -لا سمح الله- فانه لايحل فقط مشاكل العراق، بل يدفع الشعب العراقي وني افضل الاحتمالات الى الوقوع في براثن حرب اهلية مدمرة وقبيحة، ليس بين الاكراد والعرب ، بل بين العرب العراقيين انفسهم. بالاخص اذا اخذنا في الاعتبار وجود عوامل مساعدة اخرى داخلية وخارجية.

لقد نشأ في العراق ولاسباب عديدة، أبرزها كما أعتقد وجود ثورة كردية متواصلة، ولفترة طويلة، نشأ تيار او بالاحرى فكر قومي عربي قادر الى حد ملموس في النظر الى الامور نظرة واقعية رصينة بعد ان إستطاع التخلص من الآفاق القومية الضيقة، وأعاد ولو بحذر واضح تقييم الماضي والحاضر العراقي والعربي بشكل عام. وإستطاع على ضوء ذلك أن يكون فهماً أكثر علمية حول عملية التطور وكيفية معالجة القضايا الاساسية الملحة. إن هذا النوع من الفكر، كان العامل الذي دفع بعض الاطراف السياسية في المعارضة العراقية الى معاضدة الطرح الفدرالي الكردستاني.

علماً أنه من المهم الاشارة الى هذا النوع من الفكر في الوسط العربي العراقي، بالاضافة الى انه يبعث على الارتياح، لايزال فتياً غير متبلور في حركة سياسية

واضحة المعالم والبرامج، ولايزال هذا الفكر الفتي يحتاج الى رعاية خاصة، ودعم متواصل، وتنمية ذاتية عنيدة، لكي يتسنى له التطور الصحيح ويحتل المكان الطليعي الذي يناسبه. وربما يوجد مثيل هذا الفكر القومي العربي في لبنان أيضاً وربما في مستوى ملحوظ. لكنه هو الآخر ولضيق في الحيز الذي يشغله وضعف في الامكانيات، فهو الآخر لايزال بعيداً عن مراكز القوة والتأثير ... ان هذا الفكر يبدو واضحاً بانه يختلف في تحليله وتعامله مع التأريخ عن فكر القومية العربية التقليدي الذي الفناه. ان هذا الفكر يبدوا قد تخلص الى حد يبعث الى الارتياح من (عقدة الحنين) الى الامبراطورية الاموية، العباسية-

اميل الى القول معتقداً ان التعامل العربي، والتناول العربي الصحيح للقضية الكردية، ومظلومية الشعب الكردي (قد تعلق الامر بالعرب) مرهون بتطور وتوسع هذا النوع من الفكر وعلى مدى قابليته في تبوء مكانته التي تليق به، التي من المفترض، بل من الضروري ان تكون مكانة طليعية اولى.

بامكاننا الاستشهاد برأي الاستاذ الدكتور عبدالحسن شعبان. رئيس المنظمةالعربية لحقوق الانسان، حول القضية الكردية ورده على المخاوف العربية من الطرح الفدرالي الكردستاني:

«... هكذا ظل الشعب الكردي محروماً من اقامة كيانه الخاص المستقل، ويكاد يكون هذا الشعب من بين القليل والنادر من شعوب العالم التي لم تمارس حقوقها المشروعة، بما فيها حقه في الوجود والعيش ضمن كيان سياسي خاص به ومستقل وهو ما يتطلب، بل يستوجب التفكير بحل سليم وعادل خصوصاً بعد الحضور الجديد للقضية الكردية على المسرح الدولي مع الترتيبات الدولية الجديدة...».

«منذ تأسيس الدولة العراقية كان الاختلال واضحاً في تركيبها باهمال الوجود القومي الكردي ... وظل الشعب الكردي يعاني من القمع والاضطهاد والتمييز...»[١٦٦]

هذا هو التقييم الواقعي الصحيح والشريف للقضية الكردية قدر تعلق الامر بالعرب وبهكذا تقييم وهكذا طرح بامكان العرب كسب مودة وصداقة الشعب الكردي.

صداقة و مودة مثمرة وفعالة. وليس على اساس ان الاكراد «ضيوفاً هربوا» او ان ارض كردستان الواقع ضمن سيطرة العراق او سوريا «جزأ لا يتجزأ من الوطن العربي».

يبدوا واضحاً ان التوجه الذي يبديه الدكتور بصدد احقاق الشعب الكردي اكثر واقعية حتى من المطاليب التي نادى وينادى بها الشعب الكردي نفسه ضمن حدود الدولتين العراقية والسورية.

رداً على المخاوف العربية، بل التصدى العربي للطرح الفدرالي الكردستاني، يقول الدكتور عبدالحسن شعبان: «اعتقد ان المخاوف والمبررات التي تدعوا لمثل تلك المخاوف بشأن خطر الانفصال او التقسيم - التجزأة، او التفتيت- اي (البلقنة) و(اللبننه) لا يتأتى من اعلان وهو مجرد اعلان البرلمان (المجلس الوطني الكردستاني- العراق) الاتحاد الفدرالي كصيغة مناسبة لتنظيم العلاقة مع الشعب العربي في اجزاء العراق الاخرى، وضمن اطار الوحدة العراقية. لان خطر التقسيم والتفتيت يتأتي من بقاء نظام الحكم الحالي، فهو الذي فرط بسيادة العراق سواءً بمغامرته الرعناء، وتعريضه الشعب وموارده وطاقاته البشرية والمادية للخطر. او برضوخه المشين في حرب مجنونة لم يكن لها اي داع على الاطلاق. كما انه هو الذي وافق على التنازل عن جزء من الشط العرب باتفاقية آذار ١٩٧٥ مع ايران الشاه بموجب ما سمي بخط(الثالويك)

وعن جزء من الجرف القاري والبحر الاقليمي العائد الى العراق، فضلاً عن تنازله عن حوالي الف كيلومتر في اراضي كردستان (منطقة ناوزنگ ونوكان) مقابل اجهاض الثورة الكردية بقيادة المرحوم البارزاني. ثم دخل في حرب ضروس لثماني سنوات بحجة استعادة حقوق العراق في الماء واليابسة. لكن عاد وسلم تلك الاتفاقيات المجحفة والمذلة وبجميع المطالب الايرانية كما ورد في رسالة صدام حسين الى هاشمي رفسنجاني في ١٥ آب (اغسطس) ١٩٩٠، اي بعد مغامرة اجتياح الكويت ...

من وجهة نظري ارى ان الاعلان عن الاتحاد الفدرالي الذي اتخذه المجلس الوطني

الكردستاني- العراق، هو الشكل الذي اختاره البرلمان للاتحاد الاختياري الاخوي بين الشعبين العربي والكردي، وهو اجراء ينسجم مع مبدأ حق الامم والشعوب في تقرير مصيرها بحرية تامة، واعتقد من الناحية المبدأية ان القضية الفدرالية قد تكون مناسبة في هذا الظرف بالذات ونحن نتطلع لمستقبل ديمقراطي للعراق ولتغيير عميق وشامل لجميع مناص الحياة، ولاعادة تركيب وترتيب دولتنا العراقية المعاصرة على نحو عادل ومشروع ولكن ليس بديلاً عن حق تقرير المصير الذي هو حق للشعب الكردي لاختيار شكل العلاقة اليوم وغداً. والاقرار بهذا الحق هو اقرار بواقع اليم عاناه الشعب الكردي من الغبن والتهجير والتعريب ومحاولات امحاء الهوية القومية والتشكيك بالوطنية والغاء التركيب السكاني وتغيير الطابع الديموغرافي للمنطقة الكردية بهدف تذويبها وتعويمها واضافة لونها الخاص. وهذا الاقرار ليس هبة من احد، او منه من جهة، او هدية من مجموعة، وهو تعبير عن النظرة الانسانية الاصيلة والتفكير الحضاري المتمدن».

هكذا نجد ان الاستاذ الدكتور عبدالحسين شعبان يفند الادعاءات الزاعمة بان الدعوة للفدرالية تشكل خطراً على العراق او تآمراً على الامة العربية. ويشخص بان الخطر يكمن في بقاء النظام العراقي الحالي. لكنني اميل الى القول بان الخطر لا يكمن اساساً حتى في (النظام) نفسه ، بل يكمن في المناخ الذي يولد وينشأ مثل هذه الانظمة، والمناخ المساعد على ظهور مثل هؤلاء بالتأكيد هي نمط الافكار (القومية العربية) التي يدعوا اليها (ابو ظهر) وانظمة الحكم العربية.

بمراجعة بسيطة للاسباب التي دفعت بالنظام لارتكاب ذلك المسلسل الرهيب من الفضائع الشنيعة، نجدها ناجمة عن (الحرص الشديد) لحزب البعث العربي وفق مفهومه القومي الخاص على مصالح الامة العربية!!

رأى حزب البعث في الثورة الكردية (خطراً) على مصالح وسيادة الامة العربية! فدفعته التزاماته المبدئية للاقدام على اجهاض تلك الثورة باي ثمن كان!!

اننا ندعـوا هنا الانظمـة العـربيـة والفكر القـومي العـربي والملايين من امـثـال (وليدابوظهر) للقيام بعملية حسابية مقارنة بغية الكشف عن الخسائر العربية الواقعة والمتوقعة فيما يخص هذا الموضوع. ترى هل كانت خسائر الامة العربية المتوقعة كانت ستكون اكثر اذا كان حزب البعث اقدم على تناول القضية الكردية تناولاً واقعياً بعيداً عن الحقد والكراهية والاستئثار بالاطماع الامبراطورية؟ مثلاً ان كان قد اقدم لا على منح الحكم الذاتي للشعب الكردي، بل ان كان ابدى استعداده حتى على انشاء دولة كردية مستقلة؟ هل كانت الامة العربية تخسر فعلاً جراء تمتع الشعب الكردي بالحكم الذاتي؟ بل وحتى جراء قيام دولة كردية صديقة ومتعاونة في الجوار العربي هل كانت الخسائر اكثر من خسارتها في الحربين الخليجيتين اللتين كانتا نتيجتين لمواقف البعثيين (المبدئية) في محاولة مستميتة لاجهاض الثورة الكردية والقضاء عليها؟ لقد فعل البعثيون كل ذلك تحت ستار صيانة المصالح الستراتيجية للامة العربية!!

ومن ثم ليسأل البعثيون والعرب عامة انفسهم هل تمكنوا من القضاء على الثورة الكردستانية فعلاً؟

بالتفريط بالسيادة العراقية والتنازل عن جزء من شط العرب وجزء من الجرف القاري، ومناطق شاسعة من (ناوزنگ و نوكان) وهدر المليارات من اموال الشعب، وزهق الآلاف من الارواح البشرية سابقاً وحتى الآن، مع كل هذا هل استطاع البعثيون (ويعاضدهم القوميون العرب) اكثر من ان يدفعوا الثورة الكردية الى طريق شبه سدود لفترة وجيزة من الزمن لم تتجاوز (١١) شهراً؟

ترى هل كان منح الحكم الذاتي للشعب الكردي، بل حتى قيام دولة كردية (بموازرة بعثية وعربية افتراضاً) هل كان سيكلف الامة العربية كل هذه الخسائر المادية والبشرية...؟

الملايين من امثال (ابو ظهر) -الحريصين- جداً على «البوصلة القومية الحساسة» حسب تعبيره لا يريدون البت في مثل هذه المقارنات. ولا يريدون ان يواجهوا مثل

هذه الاسئلة، لا ذاتياً ولا من خلال الآخرين. انهم مصابون بالعمى القومي المتقوقع. لانهم وكما يعبر عنهم فكرهم وممارساتهم يعيشون في عصر غير هذا العصر. يعيشون في عصر كان يمكن ان تقام حرب على امتلاك (بعير) تدوم اربعين عاماً! لذلك نراهم يعاملون المسائل والقضايا القومية كأنها مسائل قبلية وليست سياسية . في حين ان القومية مسألة سياسية بحتة وفق المفهوم والتعامل العصريين.. بينما القبلية لا ترتبط بالسياسة الا بخيط واهن رفيع. ويترتب على كل قرار، بل كل خطوة سياسية مسائل جداً مهمة، يمكن ان تغير الاحوال رأساً على عقب. هكذا هو منطق العصر لابد ان تكون لكل خطوة سياسية كيفما كانت متواضعة ثمنها سلباً كان ام ايجاباً.

لقد اخرج الطرح الفدرالي الكردستاني واقرار مؤتمر المعارضة العراقية به المنعقد في ايلول ١٩٩٢ في صلاح الدين، اخرج المئات بل الآلاف من امثال (ابو ظهر) من شرانقهم وجلودهم، وهم يكتبون ويصرخون، يشتمون ويتواعدون. جلهم يضربون على وتر واحد، ويكشفون عن حقيقة واحدة التي تعبر عن عفونة افكارهم.

الشاعر والكاتب العراقي (نبيل ياسين) المقيم في بريطانيا، دفعه عميه القومي ليكتب هو الآخر مقالاً مطولاً تحت عنوان «مؤتمر السوابق الخطيرة في اربيل»[١٥] كأن جميع الاحداث التي مر بها العراق، والعرب وجيرانهم لم تكن خطرة، بل لم تكن ذات شأن. هكذا يوحي به فكر الشاعر!

الخطر الكبير والوحيد يكمن في مطالبة الشعب الكردي بصيغة فدرالية! والاخطر، اقرار المعارضة العراقية به.!!

هذا جل ما تعلمه الشاعر العربي العراقي من دروسه وتجاربه وتجارب وطنه وبنى قومه.

ان مثل هذه المواقف ليست خفيفة الوطأة والتأثير بالاخص اذا سلمنا بالتعريب القائل (الشاعر هو ضمير الامة). لكننا لو رجعنا الى الجذور التاريخية لمثل هذه المواقف فلابد وتتبدد الدهشة، فاننا عندما نقرأ اتهامات شاعر بلاط بني العباس وهو يصب

جام حقده الشوفيني الاسود قبل قرون من الزمن على الشعب الكردي واصفاً اياه ب(الشعب الغادر) وهو يغني طرباً لمقتل ابا مسلم الخراساني حين يقول:

ابا مجرم ماغير الله نعمه على عبده حتى يغيرها العبد
امنى دولة المنصور حاولت غدره الا ان اهل الغدر آبابك الكرد*

عند ذاك ليس فقط يتلاشى عجبنا، بل نجد بالملموس التوارث الفكري ذو الطابع العنصري المتخلف لدى الكثيرين من الاخوة العرب الذين لا فقط يسببون الاذى للشعب الكردي، وانما يؤذون الامة العربية، وعرضوا ويعرضون مصالحها الاستراتيجية للخطر.

ترى، ما هي الآمال التي يمكن ان يعقد المرء على التحالفات مع امثال هؤلاء؟ هل بإمكان هؤلاء تجاوز احلام الامبراطوريات في يوم من الايام...؟ هل بامكانهم يوماً ان ينظروا نظرة مساواة انسانية الى الآخرين من غير العرب...؟

باعتقادي ان الحركة التحررية الكردية مدعوة ليس الآن، بل منذ زمن طويل في اعادة النظر في امر علاقاتها وتحالفاتها.

التأريخ العملي للحركة التحررية الكردية منذ تبلورها وحتى الآن، يشهد على انها عقدت آمالاً عريضة على التحالف مع العرب. وكان هذا احد الاسباب وراء رفع شعار -الحكم الذاتي-. ذالك الشعار الذي اثبتت تجربة السبعين عاماً على انه شعار غير قابل للترجمة الفعلية. والسبب واضح لايحتاج الى مناقشة. لقد اثبت العرب على عدم قدرتهم على التعامل مع هذا المطلب البسيط، تعاملاً حضارياً. فعاملوه بالاسلحة الكيمياوية وب"الانفال" وبالحروب المدمرة وهتك الاعراض.

---

* نقلاً عن عبدالله قرداغي - راكريزاني كورد لة مهزوودا- ص٤٤، ١٩٩١ السويد.

وطرح الصيغة الفدرالية هو الآخر يأتي نتيجة تمسك الحركة التحررية الكردية بضرورة التحالف مع العرب. رغم ايماني بان هذا الطرح يشكل افضل حل وفق الضروف الملموسة. لكنه هو الآخر نيتظر كيفية التعامل العربي معه، وسيتقرر مصيره على ضوء ذلك.

إن القاسم المشترك الوحيد، المعاداة للنظام الحالي في بغداد،الذي يجمع بين الفصائل والعبارات السياسية والدينية والمذهبية، لايشكل في رأي أرضية علمية راسخة للتحالفات، لابين الحركة التحررية الكردية و بقية الأطراف العربية، ولا بين تلك الأطراف نفسها.القاسم المشترك الاعظم والوحيد يبقى الايمان المتبادل بعدالة القضايا المطروحة.

أي تحالف للحركة التحررية الكردية مع أي طرف كان يجب أن يكون على أساس مدى إيمان ذلك الطرف بعدالة القضية الكردية، إيماناً عملياً بدون قيد أو شرط.

حتى الآن الغالبية القصوى من الفصائل العراقية العربية المعارضة لنظام الحكم الحالي، تبدى إيماناً مشروطاًأو بالاحرى مبتوراً بجوهر القضية الكردية. او بجوهر عدالتها. لذلك نراهم يفرضون شروطاً مسبقة عندما يطرحون الحلول للقضية الكردية. شروط كأن تكون ضمن الوحدة العراقية.

إن مثل هذه الشروط وإن كانت مقبولة من قبل الحركة التحررية الكردية، لكنها تعبر في جوهرها عن حقيقة اوآمصداقية ايمان تلك الأطراف بجوهر عدالة هذه القضية.

إذا كان لمثل هؤلاء الاطراف هذه الشروط وهم يبحثون عن ملاجئ آمنة لي المنافي ، من يضمن إنهم سوف لن يفرضوا شروطاً اقسى اذا قبض لهم واستلموا الحكم؟

إن التمسك بالشروط لدى تناول القضية الكردية، يعني عدم التخلص من جملة من الافكار القسرية، قومية كانت او دينية. ويعني نوعاً من التمسك ان بشكل غير

مباشر بالافكار والاحلام الامبراطورية. وبالتالي لا يمكن ان يؤدي التحالف مع من يمتلك ولو نزراً يسيراً من مثل هذا الفكر والتوجه، الى نتيجة طبيعية ومثمرة.

من الضروري جداً ان تكون تحالفات الحركة التحررية الكردية مع اي طرف كان ، وفي اي وقت كان ، من الضروري ان تكون على اساس ايمان ذلك الطرف بعدالة القضية الكردية وحق تقرير المصير للشعب الكردي. وهذا الحق من اختصاص الشعب الكردي تحديده، كما يعبر عنه الدكتور عبدالحسين شعبان «*باختيار الصيغة التي تناسبه سواء بالاتحاد الفدرالي مع الشعب العربي في العراق، او اي صيغة اخرى تنسجم مع طموحه وتطلعاته في الوجود والعيش الحر الكريم في اطار كيان سياسي واختيار حر وواع بادارة شؤونه بنفسه دون وصاية او تبعية او اكراه*» [١٦٠]

على أساس هكذا فهم وهكذا تعامل يمكن بناء علاقات صداقة متينة، راسخة، مثمرة، وليس على أي اساس آخر.

إن فهم العصر والعلاقات الإنسانية والممارسات السياسية بات ضروريا باعتبارها ليست مجرد (سبايا، وجواري، وأنفال)

هدى كتب

الامبراطورية التركية

بنظرة شاملة على طول إمتداد وتواصل التأريخ التركي قديماً وحديثاً، منذ دخولهم التأريخ وحتى الآن، يتبين أن السياسة التركية كانت قادرة دوماً على التعامل الفعال مع الواقع الموجود، ومتمكنة على تحريك التناقضات وتوظيف الممكنات بما يخدم اهدافها القومية على افظل وجه.

يبدوا واضحاً ان اعتناق القبائل التركية للدين الاسلامي، الذي كان السيف القهاروالاداة الحاسمة للسيطرة آنذاك، كان يختلف في جوهره ومضمونه عن اعتناق بقية الشعوب الغير العربية لذلك الدين.

فاذا كان الاسلام الفارسي مبعثه الاساسي قائماً على مبدأ (التقية) الذي اصبح مسلكاً شيعياً فيما بعد(حسب اعتقادي)، فان الاسلام التركي كان يتعدى ذلك الى ابعد الحدود، وكان طموحاً جداً بل كان طامعاً. لذلك تمكن الشعب التركي وعلى ضوه ما اراد من الاسلام تحقيق اعظم المكاسب التي كان يطمح اليها، وحقق الاهداف التي وضعها نصب عينيه.

فانشاء امبراطورية مترامية الاطراف والتي كانت تسمى ب(الامبراطورية العثمانية) كون الهدف الستراتيجي للاسلام التركي كان السيطرة على المنطقة والاستنشار بخيراتها ارضاً وشعوباً. ذلك ما رغبوا نيه بعد تشخيص صحيح للواقع الموجود، والتعامل العقلاني مع التناقضات والممكنات المطروحة على الساحة. بينما الهدف الاساسي للاسلام الفارسي كان يتضمن فقط المحافظة على الذات. لذلك لم يستطع ان يحقق اكثر من ذلك، رغم ان الفرس حاولوا في فترات متفاوتة على تحقيق مكاسب اضافية لكنهم لم يفلحوا في ذلك، لان لكل هدف ثمة برامج سياسية، اقتصادية، شعبية، وتكتيكية خاصة به. فمن الصعب ، ان لم نقل من المستحيل

تحقيق هدف جديد بالاعتماد على برامج تكتيكية وتعبوية لهدف سابق يختلف مضمونه عن الهدف الجديد.

اما الاسلام الكردي فيبدوا انه كان بسيطاً وشفافاً تكاد تنعدم فيه الاهداف بالاخص الدنيوية منها، لذلك بقي بسيطاً بدون عمق مما اصبح «عادة» اكثر من ان يكون فهماً وآيدلوجية، باستثناء طرق التصوف الكردية بالطبع، التي تحمل من المعاني والابعاد الشئ الكثير، لا يتسع المجال للتطرق اليها هنا.

قلنا ان الاعتناق التركي للاسلام كان واعياً وهادفاً وكان لابد لذلك الوعي ان يرسم السياسة المناسبة لتحقيق الاهداف المرسومة التي كانت تتمثل في السيطرة على اوسع قدر من المناطق واكبر عدد من الشعوب والاستئثار بخيراتهم الواسعة التي لا تنضب. ولكون المناطق الواسعة التي تهيأ لهم السيطرة عليها تحت لواء الاسلام، كانت تضم شعوباً وقوميات تتباين وتختلف فيما بينها فكراً وتراثاً وطبيعة، فكان لابد من سياسة تستطيع التوفيق بين جميع هذه التناقضات وجعلها في وضع تكن الولاء للسلطان التركي في «الاستانة» حيث الهدف المركزي. لذلك نجد ان جميع السلاطين العثمانيين وعلى مر مئات من السنين كانوا ينظرون الى الهدف المركزي نظرة واحدة. وبغية تحقيق الهدف المركزي نجدهم يمارسون السياسة على وتيرة واحدة. نجدهم يمارسون اشد انواع القسوة احياناً، بينما يطلقون عنان المرونة واللين احياناً اخرى حتى ان المره لا يشعر بارتباط المنطقة الفلانية بالاستانة الأ بالاسم. وكان هذا النوع من السياسة مرهوناً بمتطلبات الواقع اكثر من يكون نتيجة لضعف اوقوة السلطان المتربع على العرش.

عندما وجدت الامبراطورية العثمانية بان الدولة الصفوية تحاول ان تزاحمها في بعض مناطق نفوذها بالاخص في كردستان والعراق عامة، وان ذلك الصراع كثيراً ما يتأثر بالتأثيرات المباشرة للشعوب التي تعيش في تلك المناطق بالاخص الشعوب الكردية والعربية، رأت السياسة التركية انه من الضروري ابعاد تأثير تلك الاطراف الثالثة في الصراع الدائر هنا لكي يستقر الواضع على الحال الذي يبغيه الاتراك. وان

المعارك والانتضارات العسكرية في نفس المواقع المتصارع عليها لا يبعد تأثير تلك الاطراف ،وبالتالي لا يؤمن استمرار النتائج المتحققة. لذلك اختارت السياسة التركية توجيه ضربة قاصمة للصفويين بعيداً عن تأثيرات الاطراف المنوهة عنها، فجردت على الصفويين جيشاً جراراً يهاجمهم في قعر دارهم، وكانت موقعة (جالديران) الشهيرة وما تمخضت عنها من نتائج. وكأن جالديران افهمت الفرس انهم دخلوا الاسلام تقية ويجب ان لا يحاولوا اكثر من ذلك.

اخيراً وليس آخراً جاء ت الحرب العالمية الاولى لتشكل خطراً حقيقياً ليس على المصالح المترامية الاطراف للامبراطورية التركية -العثمانية- وانما على وجود كيان الشعب التركي ككيان له وجاد على الخارطة العالمية. ادركت السياسة التركية خطورة الوضع بعد ان ظهر الاختلال الكبير في ميزان القوى المتحاربة، فاقدمت على حفظ ما يمكن ان يحفظ، وانتشال ما يمكن انقاذه بعد ان شخصت السبيل الى ذلك. فكما وجدت السياسة التركية في الاسلام خير وسيلة لتحقيق اهداف وغايات متنوعة وعديدة، وجدت نفس السياسة في التخلي الرسمي والعلني عن الاسلام ضمانة سليمة في الظروف الملموسة للمحافظة على ما يمكن انقاذه. اضافة الى مساعي مثمرة في كسب قدر كبير من ابناء الشعب الكردي الى جانبه باطلاقه الشعارات البراقة في الحرية والمساواة.

لم يكن تأقلم السياسة التركية مع الوضع العالمي الجديد امراً غريباً، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار تواصلها الفائز مع التأريخ عبر قرون عديدة من الزمن. ثمة ثلاث مراحل او منعطفات اساسية تكشف بوضوح عن القدرات الواسعة للسياسة التركية:

اولى تلك المراحل تتمثل في دخول القبائل التركية الى الدين الاسلامي. فاستخدام البيرق الاسلامي وسيلة فعالة لاقامة كيان سياسي مقتدر دام قرون عديدة من الزمن.

والمرحلة الثانية كانت تتمثل في التخلي عن الاسلام كخطوة ضرورية لمواجهة المراحل الاخيرة من الحرب العالمية الاولى.

والمرحلة الثالثة تتمثل في الممارسة السياسة البارعة في الوضع العالمي الجديد

والصعب الذي تمخض عن الحرب العالمية الثانية. فقد تمكنت السياسة التركية في عقد اخطر الاتفاقيات مع الغرب بالدخول الى حلف «ناتو»، بينما استطاعت في الوقت نفسه ان تحتفظ باطيب العلاقات مع الاتحاد السوفييتي.

ان السياسة التركية تعد الوحيدة عالمياً التي تمكنت من خوض هذا النوع من الممارسة السياسية التوفيقية وبهذا العمق الملحوض اثناء حرب التوازن العالمية والتي تسمى ب(الحرب الباردة) بين القطبين العملاقين الامريكان والسوفييت. في الحقيقة ان هذه السياسة هي التي مهدت للحكومات التركية الطريق في القضاء على الثورات والانتفاضات الكردية بالوحشية المعروفة بعد الحرب العالمية الاولى دون ان تشكل ذلك اية مضاعفات دولية للسياسة التركية.

تركيا في الوضع العالمي الجديد

انهيار الاتحاد السوفييتي خلق وضعاً عالمياً جديداً. وهذا الوضع العالمي الجديد يدفع السياسة التركية الى خوض مرحلة رابعة من مراحل التواصل التأريخي الرابع. يبدوا ان السياسة التركية تحاول الاستفادة من الوضع العالمي الجديد الى اقصى الدرجات . والبرنامج التركي يبدوا واسعاً وكبيراً ويشمل النواحي العسكرية، الاقتصادية والجغرافية بالاضافة الى الجوانب السياسية.

تحاول تركيا الاستمرار في اداء اسمى الولاء للولايات المتحدة الامريكية والاظهار باعتبارها الحارس الامين الوحيد الذي بامكانه المحافظة على المصالح الامريكية الستراتيجية في المنطقة، وهي بذلك تتلمس استمرار الدعم العسكري والمالي الامريكيين. والواضح ان هذا التلمس يتلقى استجابة امريكية ملموسة، على عكس

الرأي القائل بان انهيار الاتحاد السوفييتي انهى الحاجة الامريكية في التعامل الستراتيجي مع تركيا. والدعم الامريكي الاخير لتطوير المصانع الحربية التركية خير دليل على تواصل التعامل الستراتيجي الامريكي- التركي.

ومن جانب آخر فان تركيا لا تنفك عن مواصلة جهودها المضنية بغية قبولها عضواً في السوق الاوربية المشتركة. هذا في الوقت الذي اظهر الانهيار السوفييتي عن جملة واسعة من التناقضات المهمة بين المصالح الستراتيجية الامريكية والاوربية.

عربياً، تحاول تركيا ليس كسابق عهدها مد علاقات الصداقة والتفاهم بينها وبين معظم الدول العربية. و المحاولات والمحاورات التي جرت وتجري مع الجانب السوري، حاولت ان تقنع الجانب السوري انه بالامكان حل جميع الخلافات القائمة بالحوار الهادئ وبالعلاقات المبنية على حسن الجوار. ويبدوا ان هذا التحرك حقق نوعاً من التقدم في هذا الخصوص. بالاضافة الى هذا فان قبول تركيا على ادخال الاموال العربية -السعودية والكويتية- شراكة مع الاموال الامريكية في اخطر مشروع صناعي حربي تركي الذي هو صناعة الطائرات الحربية المقاتلة، يدل على مدى السعي التركي في مد جسور من التعاون الستراتيجي بينها وبين العرب.

واما اسلامياً فيبدوا ان تركيا وقفت عن كثب على عمق المعاني التي حملتها تظاهرات الفتيات الجامعيات في كل من انقرة واستنبول في اواخر الثمانينات وهن تطالبن رفع المنع عنهن في لبس الحجاب الاسلامي على رؤسهن في الحرم الجامعي. لذلك خففت كثيراً من تشديد القوانين العلمانية ، وافسحت مجالاً ملحوظاً للتنفيس الاسلامي، مراسيم وتنظيمات، فتذهب الشحنات مفرغة في الهواء دون ان تستطيع ايران او غيرها التحكم فيها، وتوظيفها بشكل من الاشكال.

كما ان زيارة الرئيس التركي السابق توركوت اوزال وفي اطار تلك الاهمية الاستثنائية للجمهوريات الخمس التي ظهرت اثر انهيار الاتحاد السوفييتي ومحاولته في تحقيق جامعة الجمهوريات التركية المستقلة. وتصريحاته عن اتساع مسؤوليات

تركيا وكون الاخيرة «ستكون يابان الشرق الاوسط وآسيا، بحيث يمتد نفوذها من البحر الادرياتيكي الى الصين .*

كل هذا التحرك وهذه المساعي وهذه التصريحات ان دلت على شئ فانها تدل على النوايا التركية في الاقدام على برنامج سياسي اقتصادي عسكري كبير، وهي تفصح عن نوع وحجم البرنامج الذي يبدوا طموحاً الى اقصى الدرجات، ويهدف في مضمونه الاساسي الى تحقيق نفس الغايات عند اعتناق القبائل التركية للاسلام ورفعهم لواء بيرقه. وتبقى الاختلافات في الشكل، حيث لكل عصر وسائله وادواته.

لكن يجب ان لا ننسى العقبات والمشاكل التي تواجه السياسة التركية والتي تقف حواجز مهمة في طريق تحقيق حلمها الامبراطوري بالثوب المعاصر. واهم تلك المشاكل:

اولاً علاقاتها المتوترة مع اليونان بسبب جزيرة القبرص، واسباب تأريخية اخرى.

ثانياً القضية الكردية، التي تعد بحق اهم واخطر مشكلة تواجه السياسة التركية داخلياً، اقليمياً وعالمياً. تَرى كيف السبيل الى هذا الامتحان المصيري الصعب؟!

---

* هدى الحسيني، تركيس بعد اوزال، جريدة الشرق الاوسط، العدد٥٢٥٨، الاربعاء ١٩٩٣/٤/٢١.

الحلم التركي والعائق الكردي

من المعلوم ان السجل التركي من ناحية احترام حقوق الانسان اسود قاتم، وهكذا كان سجلهم منذ دخولهم التأريخ وحتى الآن. ان هذا الامر ليس تلفيقاً او بهتاناً من احد، انما يشهد على ذلك سلسلة الجرائم المروعة التي ارتكبها سلالة السلاطين العثمانيين بحق الشعوب التي كانت كانت ترزح تحت عقبهم وسياطهم التي طالت حتى وصلت مشارف (ڤينّا) بغزواتهم الاحتلالية لاوطان الشعوب، كما يشهد على ذلك تأريخ الدولة التركية المعاصرة التي وضع اركانها (اتاتورك)، وما يطوي عليه هذا التأريخ من سفك للدماء وانتهاك للاعراض الارمنية والكردية واليونانية. بالاضافة الى الشهادة الدامغة للسجون التركية الرهيبة وما تقترف بحق جملة واسعة من ابناء الشعب التركي نفسه بتهمة انتهاكه للقوانين التركية الجائرة.

الوضع العالمي الراهن يفرض على تركيا اعادة النظر وبشكل جدي في بنائها الفكري وممارساتها السياسة مع القضايا المطروحة امامها. هذا اذا ارادت تركيا فعلاً ان تنال احترام المجتمع الدولي. سيبقى باب السوق الاوربية المشتركة موصداً امامها مادامت تحتفظ بسجلها الاسود من حيث احترام حقوق الانسان.

يكفي للمره ان يعرف انه في اوربا من قال لاحد ما (تركي) فان ذلك يعد مسبة كبرى واهانة لا تغتفر. هكذا هي الصورة الحقيقية للوجه التركي امام العالم.بالاخص العالم الاوربي. ناهيك عما يحتفظ به قواميس الشعوب الكردية ،الارمنية و اليونانية من مختلف النعوت التي تنعت الصفات التركية.*

---

*في الغالبية القصوى من المناطق الكردية في كردستان كانوا يطلقون على مرض(المصران الاعور) ب(قولنجا=

فاذا اكانت تركيا تطمح الى اعادة (مجدها) التي تحلم به، ويكون لها ذلك الدور العالمي الذي تبغيه، وتلك المكانة الرفيعة والامكانيات الواسعة التي تأملها والتي افصحت عنها تصريحات توركوت اوزال العديدة، فلابد ان تتقدم على جملة واسعة من الافعال التمهيدية التي تهيأ لها الارضية المناسبة للانطلاق الى حيث تأمل.

واعتقد ان من اولى هذه الافعال توجيه نقد صريح الى كافة ممارساتها التأريخية التي اساء ت الى الانسان. هذا بالنسبة الى ما مضى. اما ما هو قائم فمن الضروري ان يكون النقد مترجماً الى افعال حيّة ملموسة في احترام حقوق الانسان واطلاق الحريات ورفع الغبن.

فبالنسبة الى القضية الكردية فان الاتراك لن يستطيعوا ان يكسبوا ثقة الشعب الكردي مادامت الممارسات التي تلحق الغبن بالمطاليب والتطلعات الكردية المشروعة قائمة. ان الملاحضات التي تبديها تركيا لبعض المنظمات الكردية، او بالاحرى لبعض المسؤولين الاكراد لن تجديها نفعاً ولن تكسب بها مودّة وتعاون الشعب الكردي ان لم تكن جدية وصادقة وغير مراوغة. فالجهات المسؤولة التركية تعلم جيداً ان الشعب الكردي يمتلك امكانيات بشرية ومادية كبيرة، وهو ان الشعب الكردي في طريقه الى اكتشافها واستخدمها بالوجه الصحيح.

عند ذلك سوف لن يكون الطريق التركي مسدوداً الى آماله العصرية المنشودة. بل سيخسر الكثير مما يمتلكه ايضاً.وبعكس ذلك فان توجهت تركيا توجهاً جاداً نحو الشعب الكردي وعالجت من طرفها ما الحقت وتلحق بهذا الشعب من الاذى الكبير فانها لا تعالج تأريخ العلاقات الكردية -التركية فحسب، بل ستكسب هذا الشعب وتجعله عون ارتقائها الحضاري الى حيث ما تتطلع اليه.

=تركي) وربما حتى في الوقت الحاضر لازالت هذه التسمية جارية في بعض المناطق، وكان هذا المرض يعد خطراً جداً، اذ لابد للمصاب به ان يلاقي حتفه. ان هذه التسمية رغم انها تبدوا ساذجة لكنها تحمل دلالات وابعاد عميقة جداً، وتظهر بجلاء نوع العلاقة بين الكرد والترك.

اميل الى القول بان الوضع الكردي وكذلك الى حد ما الوضع الدولي مناسب لكي تثير بها تركيا مجدداً المشكلة التي تسمى ب(مشكلة ولاية الموصل)، فان كانت بعض المعاهدات والقرارات الدولية قد وقفت في نهاية الامر على الحاق كردستان -العراق بالدولة العراقية .. لكن تلك المعاهدات والقرارات كانت مشروطة جميعها. و قد اخلت بتلك الشروط بشكل صارخ.

واعتقد ان الاثارة التركية لهذه المشكلة اذا كانت قائمة على اساس ان (ولاية الموصل) تعتبر من الممتلكات التركية، سوف لن تجني مثل هذه الاثارة بهذا الشكل نفعاً في مثل هذه الظروف ولن تلقى اذناً صاغياً من قبل الارادة الدولية.

وان ولاية الموصل (كردستان-العراق) ليست في حقيقتها من ممتلكات الدولة التركية كما هي ليست من ممتلكات الدولة العراقية. انها ارض الاكراد وملك الاكراد. عاش الاكراد فيها ومازالوا، قديماً وحديثاً.

اذاً الاثارة يجب ان تكون على اساس اختيار الشعب الكردي وليس على اي امر آخر. والضروف الكردية الملموسة الراهنة ترغب في اقامة تحالف فدرالي.

كما يدل على ذلك الاعلان الفدرالي الذي اعلنه المجلس الوطني لكردستان -العراق وكذلك برنامج اوجالان - برقاي (راجع الملحق رقم٣) المقدم الى الحكومة التركية.

ان الدعم التركي للآمال والتطلعات الكردية سوف يكون كفيلاً ليس فقط ما علق بذهن وذاكرة الشعب الكردي من الممارسات التركية المسيئة تأريخياً بل سيكون كفيلاً على بناء علاقات تعاون وصداقة امينة راسخة ومثمرة. وسيأثر ذلك بالنتيجة ايجابياً ليس فقط في دعم ترسيخ مقومات التطور لدى الشعبين الكردي والتركي بل سينجم عن ذلك وضع جديد في عموم المنطقة. وضعاً يكون فيه الامن والاستقرار مستتباً. حقوق الافراد والشعوب والدول مصانة. كما ان مثل ذاك الوضع يمكن ان يهيئ الطريق امام جملة واسعة من المشاكل والتعقيدات التي تعانيها المنطقة الى الحل الدائم والصحيح. وبذلك ترتفع مكانة المنطقة في نظر العالم وتنال جميع الشعوب التي تعيش فيها حرمتها المفقودة الى حد بعيد.

ان تركيا لديها من التجارب والشواهد التأريخية الكافية التي تدل على ان الاستمرار في استعباد الشعب الكردي وتجاهل تطلعاته المشروعة وانتهاك حقوقه لا يمكن ان يلغي حقيقة وجود الشعب الكردي وفاعلية حضوره. وجميع التجارب تدل على ان الاستمرار في مواصلة هذا النهج اللاانساني سوف لا يحقق غير الخسائر.

الخسائر الفادحة في الارواح والاموال والممتلكات. وسوف يسد الطريق باحكام امام البرامج التي تتطلع اليها تركيا. بل ان تجربة العراق بوحدها تكفي لجميع الدول التي تتقاسم كردستان كي تغير النظر في كيفية تعاملها مع القضية الكردية. كلي اعتقاد بان اية دولة من الدول التي تتقاسم كردستان وتعمل على استعباد الشعب الكردي حينما تسبق صديقاتها وتعيد النظر في سياستها وتعاملها مع القضية الكردية على اساس الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره وتدعمه دعماً جاداً في هذا الاتجاه سوف تكسب صداقة الشعب الكردي، تلك الصداقة التي تهيئ الارضية المناسبة في اقامة تحالفات ستراتيجية فعالة مثمرة تكسب بها الحاضر والمستقبل، وتكتسب مناعة ملموسة قوية ضد معظم المعضلات الداخلية والخارجية.

ومادامت تركيا تتطلع الى تحقيق برامج عصرية رفيعة تريد ان تصبح (بابان الشرق الاوسط) ذات نفوذ كبير فاولى بها ان تسبق الاخريات من الدول التي تتقاسم كردستان خدمة لمصالحها على الاقل والتي ترتبط بها مصالح دولية اخرى.

ان الملاطفات والمراوغات ومحاولات التمييع سرعان ما تنكشف وستستفحل ازمة عدم الثقة بين الشعبين الكردي والتركي اكثر فاكثر.

من الضروري ان تدرك تركيا وتعترف بان القضية الكردية هي كخنجر مزروع في خصرها، وان الجروح التي يتركها هذا الخنجر على الكيان التركي لا فقط يفقده قدرة التحرك الى الاهداف «المرجوة» وانما يجعله كياناً هزيلاً مشوهاً الى ابعد الحدود.

الامبراطورية الفارسية

تحدث اليّ في احدى المرات شخص كان له اهتمامات اسلامية واضحة مفسراً نكسة ١٩٧٥ اثر اتفاقية آذار السيئة مؤكداً : « *ان المره مدعو دائماً ان يتعمق ف التفكير في اي امر كان عسى ان يكشف حقائق الامور (واتى بآية قرآنية لا اذكرها) حتى ان الله سبحانه وتعالى يؤكد صراحة على وجوب التعمق في التفكير. واننا اذا ما تعمقنا في التفكير في اسباب نكسة ١٩٧٥ ، فاننا نجد امريكا كانت المهندس الاساسي لتلك النكسة، هي التي هندست النكسة لكن ادوار التنفيذ اوكلت الثلاثي الظالم الشاه وصدام وبومدين. ولو تعمقنا في التفكير في الاسباب التي دفعت امريكا لكي تقترف ذلك الظلم فاننا لا نعثر بيسر على الدوافع والاسباب، ولن نتمكن من ذلك مطلقاً ان لم نتعمق اكثر ونعود للتاريخ، عندها نكشف ان السبب هو البطل المسلم المرحوم صلاح الدين الايوبي. لانه كان كردياً ولانه حرر القدس من دنس الصليبيين وذاقهم فشلاً ستحتفظ به ذاكرة التاريخ ابداً، كما احتفظت به ذاكرة امريكا وانتقمت له بالتخطيط لمؤامرة كبيرة سميت انتكاسة١٩٧٥* »

لقد كان ذاك المحدث متحمساً جداً في تفسيراته بحيث لم يدع لي مجالاً لابداء رأي ما واضاف:

« *يبدوا انك غير مقتنع بهذه الحقيقة! لكنني بامكاني ان اذكر لك دليلاً لا يستطيع احد ان ينفيه: لقد قرأت في كتاب (ولم يذكر اسم الكتاب او اسم مؤلفه) انه عندما دخلت الجيوش الفرنسية اثناء الحرب العالمية الاولى الى دمشق، طلب قائد القوات الفرنسية ان يدلوه الى قبر المرحوم صلاح الدين الايوبي مباشرة دون ان يجلس ويستريح في اي مكان! وعندما وصل الى قبره الاطهر، اخذ تحية عسكرية وقال بصوت مرتفع: ها لقد عدنا، الم نقل لك اننا سنعود يوماً، وها نحن*

قد نفذنا وعدنا وليس من صلاح الدين ان يردنا. وكرر اداه تحيته العسكرية وقفل راجعاً الى حيث المكان المخصص لاستراحته. الا يدل هذا ان احفاد الصليبيين لم ينسوا ما فعل بهم المرحوم صلاح الدين؟ والا يدل هذا على تمسكهم بالانتقام من احفاده الى مالانهاية؟»

فبادرته بالسؤال: وكيف تفسر هذه المساعدات الانسانية الواسعة التي قدمتها وتقدمها تلك الشعوب التي تسميهم احفاد الصليبيين الى شعبنا المنكوب في كردستان -العراق؟ وفوجئت به ينتفض غاضباً:

«انه سم عجاف وليس مساعدات!! انهم يخططون لانتقام اكثر الماً وابلغ تأثيراً من انتقام ١٩٧٥، ثق ان مذاق نكسة ١٩٧٥ ستحلو بالمقارنة مع ما ستتذوقونه في القريب على ايديهم الذين تسمونهم بالانسانيين والذين لا يبلغ مكرهم احد، حتى انهم استطاعوا ان يقنعوكم بان ما يقدمونه هي مساعدات انسانية، وانهم يريدون انقاذكم من الويلات والكوارث المحاطة بكم. بينما هم في الحقيقة يحفرون لكم قبراً مظلماً! فقد سبق وقبل نكسة ١٩٧٥ مدوكم بالعون واعتبرتم كذلك مساعدات لوجه الله! حتى تبينت لكم حقيقتها وماهيتها. ومع ذلك تعودون الى نفس الافعى وتتكأون عليه لا ليلدغكم هذه المرة، بل ليقضي عليكم ويبدد احلامكم الى قرون من الزمن، كما بدد المرحوم صلاح الدين احلامهم الى قرون طوال من الزمن»

كان هذا حديث احد انواع «المثقفين» النادرين جداً من ابناء شعبنا الكردي المتأثرين بالمدرسة الايرانية السياسية الحديثة. تلك المدرسة التي ترمي في حقيقتها الى اقامة امبراطورية فارسية، تحت قناع نصرة الاسلام والمستضعفين في الارض. ويعكس هذا الحديث مدى لؤم وخباثة المدرسة الايرانية، التي تعمل على ايجاد شرخ كبير غير قابل للالتئام كيفما طال الزمن، بين شعبنا الكردي وبقية الشعوب في العالم ممن تعتقد بالصليب عقيدة او سمبولاً. وكان يمكن ان يلقي هذا التخريب المخطير اذناً صاغية بين قطاعات واسعة من ابناء شعبنا الكردي، لو كان مقترناً ببرنامج اسلامي

(عصري) متكامل الجوانب والابعاد لحل القضية الكردية حلاً عادلاً، على الاقل في الجزء الواقع ضمن حدود سلطة الجمهورية الاسلامية في ايران. عند ذاك كان يجد ذاك التخريب طريقه المعبد الى الوسط الكردي في كافة الاجزاء من كردستان. لان اوسع القطاعات الشعبية الكردية تقف حائرة فعلاً امام عشرات الاسئلة التي تدور حول الاسباب التي تدفع اوربا وامريكا للحيلولة دون ان يكون للشعب الكردي دوراً دولياً او اقليمياً، وان يكون له كيانه المستقل، وتعاد اليه هويته الشخصية المسلوبة. وهي (القطاعات الشعبية الكردية) لا تقتنع بلعبة المصالح الدولية كاجابة صحيحة ودقيقة الا على مضض. لانه ليس ثمة تجربة عصرية، او حتى غير عصرية تثبت على ان الشعب الكردي يخل بالمصالح الدولية، ولا يتعامل معها بالشكل الصحيح.
لقد كانت تتوفر ثمة ارضية مناسبة في الوسط الكردي العام، او هكذا كان يتراه ى للمرء على الاقل، وكان بامكان الجمهورية الاسلامية في ايران التأثير في ذلك الوسط الى حد ملموس، وكسب قطاعات واسعة من ابناء شعبنا الى طرفها فاستخدامهم استخداماً مؤثراً في عموم تلك الدول التي تتقاسم كردستان.
لكن ايران فشلت فشلاً كبيراً في هذا المسعى. وثمة سببين اساسيين وراء هذا الفشل، اضافة الى اسباب ثانوية اخرى.

السبب الاول هو السبب الكردي، ويتمثل في رسوخ تأثير الاحزاب الكردستانية في الوسط الجماهيري الكردي بشطرية المتعلم والامي، مما اكسبه مناعة قوية ضد الانجرار وراء اي نوع جديد من الاصوات الداعية الى الخلاص الكردي. سواء كانت هذه الدعوات او الاصوات صادقة وحقيقة وجادة او كاذبة ومزيفة.
اما السبب الثاني فهو السبب الايراني. فلان ايران قد فشلت عملياً في معالجة القضية الكردية داخل حدودها، ولم تأتي بجديد في نهجها العملي يختلف وتنهج بقية الدول والانظمة التي تتقاسم كردستان. ذلك النهج القائم على اساس التعسف والاضطهاد، والذي لا يسمح باستخدام سوى لغة الحديد والنار، لغة الارهاب الشامل

مع التطلعات الكردستانية المشروعة. كان هذا كفيلاً في ان ينظر الشعب الكردي الى نظام الجمهورية الاسلامية في ايران نظرته الى الانظمة العنصرية المتنوعة التي عملت وتعمل على قهر الشعب الكردي واستعباده، وسلب ونهب خيرات بلاده.

الدعوات والشعارات الاسلامية الايرانية لم تكن مسموعة من قبل الشعب الكردي، لان ايران بممارساتها العملية افقدتها مصداقيتها لذلك بقيت اصواتاً وكانها لم تسمع فعلاً.

الفكر العنصري والممارسات العنصرية الايرانية الفارسية لم تكن قادرة على التخفي خلف الاقنعة الاسلامية، والشعارات الاسلامية الداعية الى التحرر والانعتاق. لقد وجد الشعب الكردي في هذه الشعارات عودة الى استخدام اداة قديمة للاستمرار في استعباد هذا الشعب. وكان هذا صحيحاً فعلاً. لذلك لم يستطع النظام الايراني ان يربط سياسة ولو الاحزاب الكردستانية في كردستان -العراق بنهجها ربطاً ملموساً رغم صرف الجهود والاموال الكبيرة على طريق هذا المسعى. فبقيت تلك الاحزاب متمسكة بآيديولوجيتها، ولم تتأثر الا جملة من تكتيكاتها الآنية بالسياسة، وبقية المؤثرات الايرانية، وكان ذلك قد اثر سلباً على مسار الحركة التحررية الكردية الى حد ما، الا ان ايران كانت تحلم باكثر من ذلك بكثير.

تناقض نهج الجمهورية الاسلامية الايرانية في تعاملها مع القضية الكردية كان ولم يزل الى حد السذاجة. ففي الوقت الذي اقرت وتقر فيه على ان الشعب الكردي تعرض ويتعرض الى اضطهاد مبرمج متنوع شامل، فهي قد مارست وتمارس نفس الاضطهاد. ذلك لان النظام الايراني لم يستطع ان يخفي ولو بقدر بسيط ،وقدر تعلق الامر بالقضية الكردية، جوهر فكره العنصري بالحجب والاصباغ الدينية.

مثالاً على ذلك نقرأ ما جاء في كتاب (كردستا وامپريالزم) الذي اصدره نضام الجمهورية الاسلامية في ايران باللغة الكردية ووزعه بشكل واسع. نقرأ فيه:

« ان الاكراد يتعرضون الى ابشع انواع التنكيل، ليس لانهم اكراد وكما يعتقده

الاكـراد، انما لانهم شـعب مـسلم»!* وفي نفس الوقت يبـرر الخميني فتـواه المعلن بقدسية الجهاد وضرورته ضد الشعب الكردي عندما قال «ما باكرد في جنگيم، ما با كفر مي جنگيم»!* اي: اننا لا نحارب الاكراد، اننا نحارب الكفرا

انني اعتقد ان الاساءات المتعمدة الى عقيدة ما يعتقد بها الملايين من الناس كيفما كان نوعها، هي اساءة متعمدة الى البشرية كلها.

لكن بقي ان اتساءل هنا، وسؤالي معروض امام جميع علماء الاسلام اينما وجدوا، بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية والطائفية والقومية:

- اي الاساءتين ابلغ في الاسلام: مسبات (سلمان رشدي) في -آياته الشيطانية- الرخيصة، ام اعتبار شعب مسلم كافراً، والفتوى باحلال سفك دمائه، واعلان (الجهاد) عليه، وتوزيع الآلاف من المفاتيح التي يصنعها احدى المعامل في طهران، على الآلاف من المسلمين، باعتبارها مفاتيح ابواب الجنّة! او ستغدو ذلك ان حمروا اياديهم بدماء الكرد، ويتموا اكبرعدد من الاطفال...؟

ان الآلاف من المساجد المعمرة في طول كردستان وعرضها، والتي يؤمها الملايين من البشر، ويؤدون فرائض الصلاة الاسلامية، لم تعني للجمهورية (الاسلامية) الايرانية شيئاً. لكنها اعتبرت مجرد المطالبة ب(المساواة) كفراً، وخروجاً عن الاسلام، استوجب اللعنة، والقصاص بالموت!

مع ذلك، على ضوء هذه المفاهيم والممارسات، يتطلع النظام الايراني الى جعل الاكراد اداته الطيعة لبناء امبراطورية جديدة في المنطقة.

---

* اعتذر من الاشارة الى الصفحة، لان الكتاب ليس في متناولي الآن.

*يجد المرء هذا القول منقوشاً على الجدران في المدن والقصبات الكردية في كردستان -ايران.

ان الاسـاء ات لايرانيــة، او بالاحـرى اسـاء ات الانظمــة الايرانيــة للشــعب الكردي ولتطلعـاته المشروعة قديماً وحديثاً هي اساء ات تاريخية وعميقة جداً، الى درجة أميل فيها الي الاعتقاد كون القضية الكردية في الجزء الواقع ضمن سيطرة الدولة الايرانية هي اعقد منها عن بقية الاجزاء من كردستان. لذلك يتطلب امر معالجتها جهوداً كردية اضافية جامعة ومتآزرة.

الفكر العنصري الفارسي وبالاستناد الى تجربته الموغلة في التاريخ، استطاع ان يفرغ ثورة الشعوب الايرانية ضد الشاه من محتواها التحرري والانساني الواسع، ووجهتها وجهة تبددت فيها تطلعات الشعوب غير الفارسية من جديد. تلك الوجهة التي انتهزت فرصة عدوان النظام البعثي على ايران ليتمسك الفكر العنصري الفارسي بذلك العدوان حجة، بغية ربط العراق بايران ومن جميع النواحي، عن طريق اسقاط نظاام الحكم في بغداد واقامة نظام بديل تابع الى ايران ليس الأ.

لذلك نجد نظام الجمهورية الاسلامية في ايران وتحت ستار دعم لجملة واسعة من الفصائل السياسية والدينية العربية والكردية المعارضة لنظام صدام، كان يعمل ولايزال على احتواء الشخصية المستقلة لتلك الفضائل.

ان المتتبع لمعضلات ومشاكل جميع هذه الشعوب القاطنة في المنطقة بامكانه ان يشخص بسهولة ويسر السبب الاساسي الكامن ورائها ، والذي هو الفكر والممارسات العنصرية. مما يسهل الامر على الدوائر الطامعة برسم وتنفيذ مخططاتها المتنوعة دون عناء يذكر. فتزيد هذه الشعوب مأساةً على مأساة. وتأخذ معضلاتها ابعاداً متنوعة اخرى.

كانت تتوفر خيارات عديدة امام ثورة الشعوب الايرانية بعد انتصارها على الشاه لحل معضلاتها الداخيلية. الا ان الفكر العنصري حلم باقامة امبراطورية ذات بأس شديد، بعد ان استطاع التخلص والى حد بعيد من احكام التقية. ولايزال الحل الفدرالي يعد افضل الحلول للمشاكل القومية التي تعانيها الدولة الايرانية ، ومنها

المشكلة الكردية.

الا ان الحل الفدرالي، وكما نوهت سابقاً، يتطلب درجة ملموسة من التحضر والتحرر من الفكر العنصري لكي يتسنى العمل به. واميل الى القول بان النظام الايراني ليس مؤهلاً لهذا الامر. وليس بامكانه التوجه طوعاً لحل المشاكل القومية التي تعاني منها. فاميل الى القول بان هذه المشاكل ستشاهد تصعيداً كبيراً في المستقبل، وربما المستقبل القريب وليس البعيد، سوف تشاهد تصعيداً الى الدرجة التي تهدد فيها بشكل جدي ايران كدولة، وككيان سياسي، مادامت السياسة الداخلية العملية تقوم على اساس «الاتراك حمير والاكراد مترحشون وانهم يشكلون تهديداً على اي بلد متمدن» (١٧)

عندما عجز نظام الجمهورية الاسلامية في ايران حل المشاكل القومية ضمن اطار الدولة الايرانية وفق الاسس الاسلامية فيعني ذلك ان الفكر العنصري الفارسي لا الفكر الاسلامي هو الغالب في سياسة ذلك النظام لدى تناوله لتلك المشاكل. لان الفكر السلامي الصحيح لا ينكر المسألة والانتماء القوميين، على سبيل المثال لا الحصر نشير الى الآيات الكريمة التالية في القرآن الكريم: الآية ٣٦ و٨٤ و٨٩ و٩٣ من سورة النحل. ويقول سبحانه وتعالى في سورة الحجرات: «يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير» سورة الحجرات الآية ١٣. ان التغافل عن هذا النداء العظيم (يا ايها الناس) يكشف بوضوح جوهر الفكر العنصري الفارسي. هل دعى الرب الى وجوب صهر شعب في بوتقة شعب آخر؟ هل دعى الى وجوب خضوع جميع الشعوب والامم الى امة واحدة او شعب واحد؟ كيف لا يفقد مثل هذا النظام مصداقيته الاسلامية وهو يتغافل متعمدا عن نصوص واضحة وصريحة في القرآن الكريم.

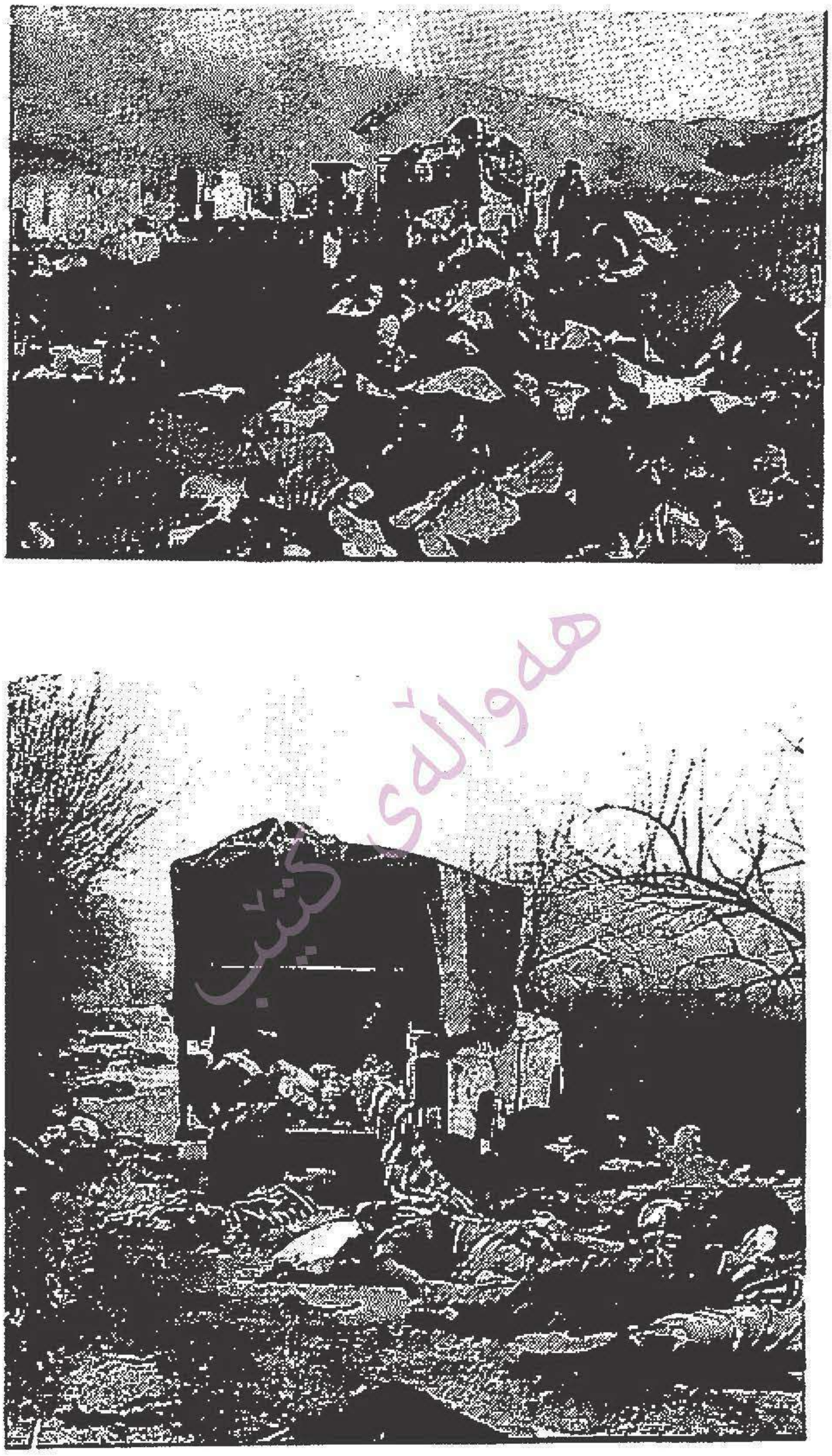

القسم الثالث

ملاحظات وانطباعات ختامية

هدوالله كتب

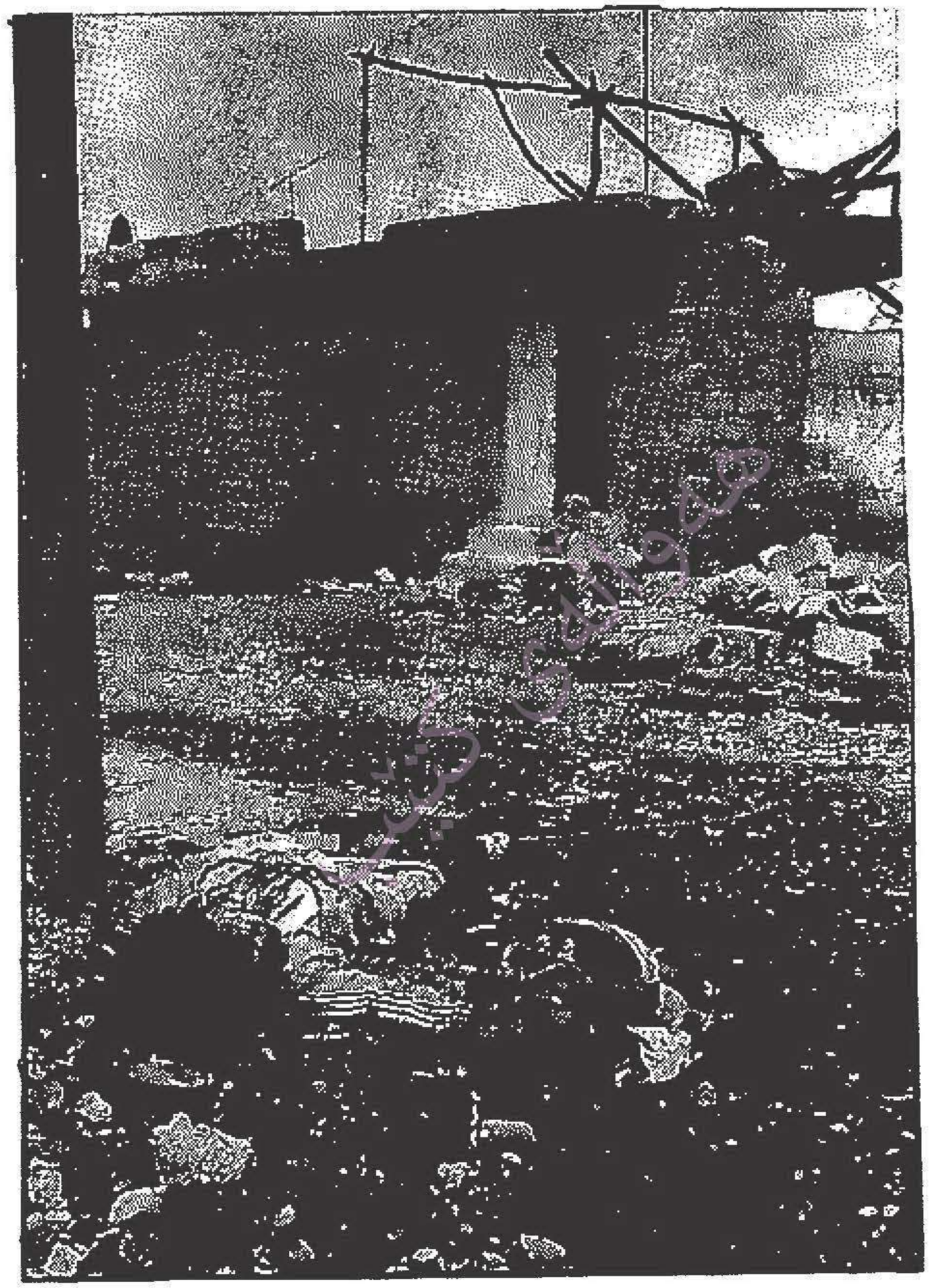

من الصعب الى الاصعب

اعتقد ان الحركة التحررية الكردية، في الفترة بع الحرب العالمية الثانية عندا غضت الطرف عن شعار (استقلال كردستان) وحملت ندلاً عنه شعار (الحكم الذاتي)، انتقلت من الصعب الممكن الى الاصعب شبه المستحيلز ذلك لانها (الحركة التحررية الكردية) رمذت تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية المشروعة بمسألة تحقيق الديمقراطية في البلدان التيتتقاسم كردستان، بل ربطت ضمناً وحقيقة، تحقيق حرية الشعب الكردي بمسألة تغيير الانظمة الدكتاتورية وشبه الدكتاتقرية في البلدان المهيمنة على اجزاء كردستان وحلال انظمة ديمقراطية محلها!.

شعار استقلال كردستان لم يكن يتطلب اكثر من برنامج ثوري تعبوي جماهيري موحد، لطرد الجيوش من الاراضي المحتلة من ارض كردستان واقمة الدولة الكردية المستقلة. فاذا كان تحقيق مثل هذا البرنامج صعباً في حقيقته، باعتبار ان الشعب الكردي سيضطر في هذه الحالة الى حمل السلاح بوجه اربع دول (ايران، تركيا، العراق وسوريا) دفعة واحدة، وهو (شعبنا) محاصر ويفتقر الى العدة والامكانيات الضرورية اللازمة الاخرى، فان مسألة اسقاط الانظمة في البلدان المذكورة واحلال انظمة ديمقراطية محلها ليس اسهل تحقيقاً منها بالتأكيد. ليس هذا فحسب ، بل ان مسألة اسقاط الانظمة في كل من طهران، انقرة، بغداد ودمشق واحلال انظمو بديلة عنها ، مسألة لا تخص في حقيقتها المنطقية فالواقعية الشعب الكردي. فهي مهمة تلك الشعقب التي تنتمي اليها تلك الانظمة. وان تلك الشعوب هي التي يجب ان تقرر فيما اذا كانت تلك الانظمة جديرة بالبقاء من عدمه.

فاذا كنا معذورين او غير معذورين، ان نستصعب مهمة خلاصنا الوطني استقلالنا القومي.. فنحن غير معذوري بالتأكيد بالانابة عن شعوب عريقة وبدون توكيل منهم

فنقرر الاطاحة بانظمة حكمهم باعتبارها دكتاتورية او فاسدة والى آخره من التسميات، ونأتي بانظمة بديلة (حكيمة).

ان هذه المهمة التي اقحمنا انفسنا فيها هي اصعب بالتأكيد من عملية طرد الجيوش من ارض الوطن. بل هي مهمة يستحيل علينا تحقيقها، لانها ليست مهمتنا، ولاننا لانملك الشرعية الحقيقية في امر البت فيها.

انها من سخرية القدر ان اهتدت طلائعنا الثقرية المثقفة في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية ولاسباب عديدة الى هذا السبيل النضالي الملتبس، الذي لم نستطع من خلاله تحقيق ما يسعد شعبنا، وما يذيقه الراحو والطمأنينة، بل قاس شعبنا الويلات وتجرع المحن، وعان من عشرات ونكسات مهلكة، بل عاش دوامة لا تطاق، بالرغم من ذلك الكم الهائل من التضحيات البشرية والمادية الجسيمة، والجهود السياسية والشعبية المضنية المتواصلة. ان رفعنا لشعار الحكم الذاتي ونضالنا في سبيله على مر اكثر من اربعين عاماً، ابعدنا ونحن لاندري عن مسار تحررنا الصحيح واقحمنا في مهمات هي ليست من مهماتنا في الاساس عندما ربط ذاك الشعار تحقيق ثمرة نضالنا بوجوب تنحية انظمة حكم واحلال اخرى بديلة عنها.

ورغم انه حصلت تزامناً مع نضالنا وفق هذا المنهج، فتغيرت انظمة حكم عديدة وقبرت الى الابد، وحلت محلها انظمة حكم اخرى، لم يثر لدينا هذا الامر حتى سؤالاً جدياً واحداً عن السبب الحقيقي وراء بقاء شعبنا قيد الاضطهاد والاستعباد. فكابرنا وواصلنا النضال بذات المضمون الفكري البائس، مدعين ان الانظمة التي حلت محل الانظمة المقبورة، هي الاخرى غير ديمقراطية، فيجب مواصلة النضال من اجل قبها هي ايضاً، وحلال انظمة ديمقراطية محلها!. كاننا نريد ان نمثل دور رسل الديمقراطية لهذه الشعوب، فنرشدهم الى الديمقراطية والتلذذ بمحاسنها. بل كاننا نريد ان نفرض عليهم فرضاً شكلاً من الديمقراطية يقر بها القاموس السياسي الكردي، وليس سواه! انني في الوقت الذي انتقد فيه بشدة هذا السلوك الفكري غير المجدي، اقف اجلالاً

واكباراً لذكرى كل هؤلاء الاعزاء من التضحيات الغالية في سبيل الحكم الذاتي، حيث كنا نعتقد انه الطريق الاصح والامثل والاقصر. واود في الوقت ذاته ان اسجل جل تقديري لتلك الطلائع الثورية المثقفة من ابناء شعبنا التي اهتدت الى سبيل الحكم الذاتي الاسطوري، مؤكداً، ان اهتداءها ذاك جاء من حسن نية صادقة ومخلصة، لا يشوبها شائب اطلاقاً.

لكنه من الضروري -حسب اعتقادي- ان اضيف هنا؛ ان اي ايغاز خارجي (غير كردي) استحسن ويستحسن اتجاه الحركة التحررية الكردية بالكيفية الفكرية التي جرت عليها بعد الحرب العالمية الثانية، انما هو ايعاز مقصود اراد ويراد به؛ دفع الحركة التحررية الكردية الى طريق مسدود.

والان وقد جاء الطرح الفدرالي الذي تقدم به المجلس الوطني لكردستان -العراق الغاءً لشعار الحكم الذاتي من البرامج السياسية الحالية والمستقبلية للحركة التحررية الكردية قدر تعلق الامر بالجزء المعني من كردستان وللاقل.

في تقديري، جاء هذا القرار تصحيحاً وجيهاً للمسيرة النضالية لشعبنا الكردي. انه (الطرح الفدرالي) يعدو محطة مناسبة وضرورية لمعالجة الشرود النضالي الطويل للحركة التحررية الكردية. الا ان هذا لايعني ابداً ان شروط ترجمة هذا الطرح الى واقع ملموس متوفرة وقائمة فعلاً. بل الاصح ان مثل تلك الشروط ضئيلة جداً على ما يبدو على الاقل من الناحية الحضارية المبدأية.

وليس ثمة فرص باستثناء الناحية السياسية المحدودة لاقامة مثل هذا النظام الفدرالي في الوقت الراهن، وتتمثل مع كل من النظام الحالي في بغداد بالاستناد الى شعاره المركزي (جئنا لنبقى)، وبعض مواقفه السابقة حيال القضية الكردية. او مع الدولة التركية حيث البرنامج السياسي الطموح وفق خط تركوت اوزال. ولابد من الاضافة ايضاً بان تحقيق هذا الامر تحقيقاً ولو واقعياً كاملا في اي جزء كان، لا يحل المشكلة الكردية نشكلها ومضمونها الحقيقي التام لعموم الشعب الكردي. لكن نجاح

التجربة ربما يفتح آفاقاً اخرى نحو حل فدرالي او غير فدرالي، يشمل الاجزاء الاخرى من الشعب والوطن.

بعض الشوائب الضارة في مسار سياستنا التحررية

اثبتت اسطورة الحكم الذاتي التي ناضلنا من اجلها على مدى اكثر من اربعين عاماً، والتي راح ضحيتها من الخسائر المادية والبشرية، مالا تعد ولا تحصى، فاهيك عما صرف من الجهود النضالية المخلصة المتواصلة من مئات الالوف من ابناء شعبنا، اثبتت تلك الاسطورة على انها غير قابلة التحقيق بمعزل عن معالجة نظام الحكم.

واثبتت التجارب الملموسة بما لا تدع مجالاً للشك؛ ان كردستان ليست هي ساحة الانطلاق الصحيحة القادرة على معالجة انظمة الحكم. وقد اشرت سابقاً ان اهتمامنا لهذه النظرية (نظرية الحكم الذاتي) جاء نتيجة استصعابنا لمهام تحررنا القومي، وكذلك نتيجة سرعة كمال ثقتنا بالآخرين.

ان سرعة ثقتنا بالاخرين، سواء كان ذلك نتيجة ضعف الثقة بالذات، او تعبيراً طبيعياً لسايكولوجية انسانية سليمة تفسر نوايا الآخرين بمعيار نواياها، فان هذه الحالة قد خلقت لدينا، بالاخص لدى ساستنا شبه نظرية، من الممكن ان نسميها (نظرية قيل وقال).

فاذا حاولنا ان ندرس مسار سياسة الحركة التحررية الكردية، بالاخص في كردستان - العراق، كونها مثلت دور الريادة من الثلاثينات فصاعداً، بامكاننا ان نلمس مثل هذه النظرية بسهولة، بالاخص في المنعطفات الحادة . وبامكاننا ان نلمس في نفس الوقت عمق الاضرار الجسيمة التي خلفتها لنا هذه النظرية.

كانت سياسة لااتحاد السوفيتي تعمل بوسائل مباشرة وغير مباشرة على ترسيخ نهج الحكم الذاتي في حركة تحررنا الناهضة بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن الاستدلال لهذا بتجربة مهاباد، ونشأة فعلاقات الحزب الديمقراطي الكردستاني -العراق بلااتحاد السوفيتي سواء بالشكل المباشر، او عبر الحزب الشيوعي العراقي.

وكذلك السياسة الغربية التي دفعتنا الى عدم المقاومة اثر اتفاقية الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥، ومفاوضات ١٩٩١، ومسلسل اخرى عديدة.

باعتقادي، ان اكثر ضربة نالها الشعب الكردي، ونالتها السياسة الكردية على الاطلاق، تتمثل في؛ المفاوضات المذكورة السيئة جداً.

انني لا انوي هنا التهجم على اي طرف سياسي كان، كما لا انتقد تلك المفاوضات على اساس ان نظام صدام لا يصح التفاوض معه باعتباره تجاوز الاعراف الانسانية في ممارساته العدائية لشعبنا. لأنه من المعلوم ان العرف السياسي لا يقوم على الاعتبارات الانتقامية البحتة، كالتي تقوم بين القبائل مثلاً. الا انني اعود فاقول: ان تلك المفاوضات تعد اسوء فاجعة في التاريخ المعاصر للشعب الكردي. اي ان جميع النكسات والويلات والخسائر المادية والبشرية الكردستانية في كف، وتلك المفاوضات في كفة اخرى. كل ذلك لان المفاوضات المذكورة لم تكن توقيتها سليما. كان الوقع يختلف تماماً لو كانت تتقدم زمنياً، او تتأخر. الا ان توقيتها جاء تهديماً لكل ما بناه الشعب الكردي بدمائه ودموعه. وكل ما بناه اصدقاء الشعب الكردي الصادقين في كافة ارجاء العالم من دعائم الدعم والتضامن.

جاءت المفاوضات في وقت كانت القضية الكردية قد حطمت فيه اصلب الجدران واخطرها، ليس على صعيد الدولة، بل وعلى الصعيد الاقليمي. وفرضت نفسها على الساحة الدولية فرضاً مهيباً، كانت كالزلزال تهز العالم هزاً مريعاً. وانتفض الرأي العام العالمي متضامناً مع شعبنا ومع تطلعاته المشروعة، تضامناً لم يسبق له مثيل، لم تنل اية قضية عالمية في التاريخ المعاصر، كيفما كانت خطورتها وشرعيتها، مثلما نالت قضية شعبنا من التضامن من لدن الرأي العام العالمي. وحتى دولة كالسويد، التي ولاسباب خاصة بها، هي آخ دولة يمكن ان تقف سياباً بجانب القضية الكردية، كان من الممكن جداً،بل كان من السهل تحريك الشارع السويدي، ليفرض على الحكومة السويدية مواقف ما لم تكن الحركة التجررية الكردية تحلم بها ..وهكذا كان الحال في جميع اوربا وربما حتى في امريكا. الا نظرية (قيل وقال) رأت ان لا خلاص

للحكومات في البلاد المذكورة، من الضغط الشديد الذي بات يمارسه الرأي العام المنتفض، سوى هذا المخرج، وهودفع قيادةالحركة التحررية الكردية الى التفاوض مع نظام صدام.وحدث ذلك فعلا، وكان صدمة موجعة لكل صوت مرتفع خير، ينادي بضرورة ايجاد حل عادل لقضية الشعب الكردي.

كانت المفاوضات صدمة للرأي العام العالمي، لان الاخير وجد وبشكل مفاجئ، ان هذه القضية لاتخصه، بل لا يحق له البت فيها باي شكل من الاشكال، لانها قضية (داخلية). هكذا بكل سهولة انتزعت المفاوضات الرديئة قضية شعبنا من الساحة الدولية، ومن احضان الرأي العام العالمي انتزاعاً فضّاً، والقت بها مرة اخرى امام اقدام حكام بغداد. في الوقت الذي لم تكن لتلك المفاوضات اية مبررٍ على الاطلاق اذا استثنينا نظرية (قيل وقال) المميتة التي رأت في المفاوضات خير سبيل لدفع القضية الكردية الى طريق مسدود مرة اخرى.

ان الملم ليس بالسياسة كعلم وفن، وانما بابسط ابجدياتها يعلم ان المفاوضات هي ذلك النوع من الحوار القائم على مبدأ الاخذ والعطاء المتبادل. ولم تكن قيادة الحركة التحررية الكردية تملك آنئذ شيئاً لتضغط بها على مائدة المفاوضات، حيث كان الشعب الكردي قد خسر كل شئ واصبح جله مشرداً.

كما بات من الضروري ان ندرك ايضاً، ان العمل وفق السياسة التقليدية القديمة القائلة (عدو عدوي صديقي)، لا يمكن ان يحقق اية اهداف. فمثل هذه التحالفات القائمة على هكذا اساس تضر بجوهر قضيتنا العادلة اكثر من ان تفيدها. وقد لمسنا هذه الحقيقة عن كثب ابان الحرب العراقية - الايرانية.

كما ان سياسة المراهنات التي اعتدنا احياناً على مزاولتها، على احداث او مصارعات تنجم عن تنافسات وتناقضات في المنطقة، هي الاخرى ليست سياسة صائبة. ان لنا قضية تختلف في جوهرها ومضمونها كلياً عن تلك المنافسات والمصارعات واننا سواء

شئنا ام ابينا عندما نقدم على مثل تلك المراهنات فاننا نربط قضيتنا بتلك القضايا، فنحرف عملياً ومن غير ان ندري، مسار حركتنا الصحيحة بالاضافة الى اننا نقلل من قيمة عدالة قضيتنا ونجزف باعظم الجهود النضالية الجبارة المخلصة. اننا عندما نجتنب مثل تلك المراهنات فاننا نمنح قضيتنا اكبر الاحترام وكذلك نترك قضايا الآخرين لهم ونمنحها الاحترام اللازم.

هدوالّ كتب

المهمة الاساسية والآفاق المستقبلية

يبدو واضحاً من خلال عرض بسيط لواقع الافكار العنصرية السائدة في البلدان التي تتقاسم كردستان، تلك الافكار التي لها جذور تاريخية عميقة، والتي ترسخت لاسباب عديدة في وسط تلك الشعوب، بحيث اصبحت مالكة لمصادر القوة المستمرة منذ وقت بعيد وحتى الآن، ان تلك الافكار لا يمكن ان تزول او تتغير بين عشية او ضحاها. من السذاجة الاعتقاد، بان الثورة الكردستانية بامكانها تغيير تلك الافكار الى وضع بحيث تقبل فيه تناول القضية الكردية تناولاً ديمقراطياً وانسانياً متحضراً. ان تلك الافكار بحاجة الى ثورات فكرية ذاتية اصيلة، تنبع من بين وسط تلك الشعوب. وتلك الثورات لا يمكن ان تقوم مالم تصبح ضرورة ذاتية ملحة. اي ان الثورة الكردستانية ليس من الضروري ان تمارس اي ددور بهذا الخصوص سوى ان تكون سنداً وصديقاً لتلك الثورات في حالة نشأتها ونموها. لان الثورات الحقيقية الاصيلة هي التي تولد من صلب المجتمع كاستجابة ضرورية لمتطلبات سير وتطور الحياة بكافة نواحيها.

لذا فالمهمة الأساسية والحقيقية لعموم فصائل حركة التحرر الكردية وفي كافة اجزاء كردستان، هي؛ تحرير الارض، اذ بدون انجاز عملية تحرير الارض تحريراً تاما، لا يمكن تحرير المواطن الكردستاني المعذب تحريراً سليماً متكاملاً باي شكل من الاشكال.

لقد اثبتت التجارب الثرة للحركة التحررية الكردي، ان لا مناص من القيام بهذه المهمة، كما أن بقية المشاريع السياسية التي تبنتها السياسة الكردية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، ان كانت تعكس الرغبة الانسانية الصادقة للتعايش الديمقراطي

مع الشعوب الجارة في الدول التي تتقاسم كردستان، فهي كانت تعني في نفس الوقت التهرب من مهمة انجاز تحرير الارض، وقد اثبتت تلك المشاريع على انها انلم تكن اصعب من مهمة تحرير الارض، فهي ليست اسهل منها، لاسباب تتعلق بتلك الشعوب وحدها، وهي في خارج ارادة الشعب الكردي. لذلك ستبقى معظم الجهود الكردستانية كيفما كانت مخلصة وعظيمة تذهب هدراً مادامت تصب في مجرى ليس للشعب الكردي عليه ارادة.

ان الاعتقاد، ان الثورة الكردستانية بامكانها ان تحيد الدول التي تتقاسم كردستان بعضها عن بعض، اعتقاد خاطئ تماماً. وقد اثبتت على ذلك ايضاً التجارب الحية.

كيفما كانت التناقضات بين الدول المذكورة واسعة وكبيرة، فهي متفقة ومتطابقة الافكار والآراء تماماً في التصدي للثورة والتطلعات الكردستانية. فعندما تسير الثورة الكردستانية على برامج خططت على ذلك الاساس فهي ترسخ واقع تقسيم كردستان اكثر فاكثر في جانب، وتخسر امكانية لم الطاقات الكردستانية على بعضها في الجانب الآخر.

في شتى الاحوال وعلى ضوء ما كشفت عنها التجارب المتكررة الملموسة للثورات الكردستانية، لابد من الخوض في حرب تحريرية عامة، وتنظيم الشعب وتسخير جميع الطاقات والامكانيات لهذا الغرض.

اذ لا سبيل والحال هذه غير ان تجتمع الفصائل السياسية لحركة التحرر الكردستانية في عموم اجزاء كردستان ضمن مجلس قومي واحد موحد يدير عملياً حركة التحرير السياسية والعسكرية، وفق سياسة تحريرية واضحة امام الشعب وامام العالم اجمع. من اجل اقامة دولة كردستان الفدرالية المستقلة، دولة فدرالية على اساس الاقاليم وليس على الاساس القومي.

بات ضرورياً ان ندرك جميعاً، بان الحركة التحررية الكردستانية هي التي ستقرر مصير المنطقة وليست انظمة الحكم في الدول التي تتقاسم كردستان. على فصائل حركة التحرر الكردستانية ان تدرك هذه الحقيقة وتعرف قدر ذاتها، ليس حل القضية

الكردية، وربما حل مشاكلة عديدة اخرى تعانيها المنطقة مرهونة على ذلك.
فلنسترشد بقول كونفوسيوش: (اصلح ذاتك، فستصلح الآخرين، وتقهر الظالمين).

هەواڵ كتێب

الملحقات

١٠٥ ---------- كردستان والخيار الفدرالي

هەوالێ كتێب

ملحق رقم (١)

المجلس الوطني لكردستان العراق

Kurdistan National Assembly

بيان إعلان الاتحاد الفدرالي

عندما وضعت الحرب العالمية اوزارها، تطلعت الامة الكردية كسائر الامم الرازحة تحت الحكم العثماني، الى اقامة كيان خاص بها. ولكن شاءت المصالح المتعددة الجوانب للقوى المنتصرة في تلك الحرب المالكة لمفاتيح الحل والربط، لا ان تحرم هذه الامة العريقة من حقها المشروع في الاستقلال فحسب، بل انها قسمت بين خمسة كيانات مجاورة رغم احتجاجات وثورات هذه الامة المظلومة، ورغم اعتراف المادتين ٦٢ و ٦٤ من القسم الرابع من معاهدة سيڤر (Sovre) المعقودة في ١٠آب ١٩٢٠، بحق الامة الكردية في حكم ذاتي يتحول خلال سنة الى استقلال تام لدولة كردية تضم جميع اجزاء كردستان، بضمنها كردستان الجنوبية التي عرفت فيما بعد، وبعد تأسيس الدولة العراقية بكردستان العراق، ان شاء سكانها الانضمام الى تلك الدولة المستقلة. الا ان تلك الآمال اجهضت في معاهدة لوزان المنعقدة في ٢٣ تموز ١٩٢٣، ثم الحقت ولاية الموصل بالعراق في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ (الجلسة ٣٧)، بالرغم من ان اللجنة المشكلة من قبل عصبة الامم كانت قد اقرت في الصفحة السابعة والخمسون من تقريرها بان (حقائق الوضع السكاني تقود الى الاعتراف بانشاء دولة كردية مستقلة لان الكرد يشكلون اثمان السكان)، واكتفت عصبة الامم باشتراك تمتع الكرد بحقهم في الادارة والعدالة والمؤسسات اللغوية.

هكذا ورغم ثورة الشعب في كردستان الجنوبي بقيادة الشيخ محمود الخالد واعتراف الحكومة البيطانية به حاكمداراً للمرة الاولى ني سنة ١٩١٩ وللمرة الثانية في سنة ١٩٢٢ فان هذا الجزء من كردستان قد الحق قسراً وبالضد من ادارة سكانه بلادولة العراقية حديثة التكوين. وقد حاولت حكومة صاحب الجلالة البريطانية طمأنة الشعب الكردي عندما قدمت الحكومة العراقية -وهي تحت الانتداب البريطاني- وعداً تضمنه تصريحهما السمي المشترك الذي يعترف بحق الكرد الذين يعيشون داخل حدود العراق في اقامة حكومة كردية ضمن هذه الحدود. وتأمل الحكومتان ان العناصر الكردية على اختلافها ستتوصل... الى اتفاق فيما بينها حول الشكل الذي ترغب ان تقوم تلك الحكومة وحول الحدود التي ترغب ان تمتد اليها وان يرسلوا وفدين ذوي صلاحيات الى بغداد للتداول في العلاقات الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية. ولكن هذه الوعود بقيت حبراً على ورق.

عندما قبل انضمام العراق الى عصبة الامم في ٣/ ١٠/ ١٩٣٢ عُلق ذلك القبول على شرط تقيد العراق بالتزامات وضعتها عصبة الامم تلك هي الالتزامات ذات الاهتمام الدولي الواردة في البنود الستة عشر لتصريح الحكومة العراقية الصادر في ٣٠ مايس ١٩٣٢. ومن تلك الشروط وجوب احترام العراق للحقوق الانسانية والثقافية والادارية للكرد والاقليات القانطين في الوية: الموصل، اربيل. كركوك والسليمانية. وهذا التصريح لازال ساري المفعول اذ نقلت حقوق والتزامات عصبة الامم الناشئة عن المعاهدات والانتدابات والتصاريح بعد حل تلك العصبة الى هيئة الامم المتحدة وذلك بموجب القرار الاخير لمجلس عصبة الامم في ١٨ نيسان ١٩٤٦، وقضت المادة (١٦) من ذلك التصريح بوجوب تقيد العراق ببنوده وعدم مخالفتها بموجب اي قانون داخلي وعدم جواز تعديلها الا بموجب اتفاق بين العراق ومجلس عصبة الامم وباكثرية الاصوات. كما تخضع المنازعات حول تفسير بنود التصريح الى حكم محكمة العدل الدولية الدائمة.

وهكذا فان استقلال العراق ووحدة اراضيه اصبحتا مرهونتين باحترام العراق لبنود ذلك التصريح. ولكن الحكومات العراقية المتعاقبة خرقت بشكل صارخ تلك الالتزامات وثبت ذلك الخرق بقرارمجلس الامن الدولي رقم ٦٨٨ في ١٩٩١/٤/٥ وبقرار لجنة حقوق الانسان التابع للامم المتحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) في الدورة(٤٨)رقم القرار ١٧/١٩٩٢ في ٥ آذار ١٩٩٢.

ان تاريخ شعبنا الكردي في العراق حافل بالانتفاضات والثورات، ففي ١١ ايلول ١٩٦١ امتشق هذا الشعب بقيادة الزعيم الخالد مصطفى البارزاني سلاحه مرة اخرى بعد ان نكثت حكومة عبدالكريم قاسم بوعودها واخلّت بالمادة الثالثة من الدستور المؤقت الصادر بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي اعتبرت العرب والكرد شركاء في الوطن العراقي. فكانت ثورة قومية تجسّد مطاليب شعبنا وتطلعاته المشروعة متوجّة ذلك باتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ التاريخية واقرار الحكم الذاتي لشعبنا الكردي وتثبيته في الدستور المؤقت وان لم تلتزم الحكومة العراقية بتنفيذ بنود الاتفاقية بما ينسجم ومطامح شعبنا وروح ذلك الاتفاق. وبالرغم من الانتكاسة المؤقتة في عام ١٩٧٥ على اثر مؤامرة دولية ادّت الى توقيع اتفاقية الجزائر، التي باع فيها صدام حسين جزء من ارض العراق لقاء قمع الثورة الكردية. فان شعبنا الابي سرعان ما استأنف ثورته وواصل نضاله ليثبت للعالم اجمع انه شعب ابيّ لا يقهر.

لقد نص ميثاق الامم المتحدة على عدم جواز الحرمان من التمتع بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية -ديباجة الميثاق (الغايات)- كما نصت الفقرة (٦) من الفصل الاول على (اقامة العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساوات في الحقوق بين الشعوب وبان يكون لكل منها حق تقرير مصيرها). وتأكد حق الشعوب في تقرير مصيرها بشكل واضح في الفقرة الالى من المادة الاولى من العهدين الدوليين الخاصين ب(الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية) وب(الحقوق المدنية والسياسية) الصادرين عن الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٦٦ والذين

انضم اليهما العراق في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧١ حيث اكدتا (حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وحرية تقرير مركزها السياسي). وبن حددت المادة الثانية من ميثاق لامم المتحدة المبادئ التئ تعمل هذه الهيئة وفقها لتحقيق غاياتها جعلت تمتع اعضاء الامم المتحدة بالحقوق والامتيازات - ومنها طبعاً احترام السيادة ووحدة الاراضي- المترتبة لها بموجب الميثاق، مرهوناً بوفاء الاعضاء بالالتزامات المترتبة عليهم وفق ذلك الميثاق.

ولو استعرضنا سلوك الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ولحد الآن تجاه الشعب الكردي لوجدنا ان ابرز سمة لذلك السلوك هو القمع والاضطهاد والتشريد والحرمان من ابسط الحقوق الانسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بل وحتى الحق في الحياة ناهيك عن الحرمان من الحقوق السياسية. ولقد حصل ذلك بوتيرة تصاعدت بشكل منتظم بحيث شمل الدمارالزرع و الضرع والطبيعة والحيوانات اضافة للبشر، وتوجّت الحكومة العراقية اعمالها الاجرامية بابشع حملة ابادة لم تشهد البشرية عبر تاريخها الطويل لها مثيلاً من ذلك:

١) القاء القبض في ليلة ضلماء على اكثر من ثمانية آلاف برئ من البارزانيين في سنة ١٩٨٣ لا يعرف لهم مصير حتى الآن.

٢) ابعاد اكثر من ثلاثمائة الف من الكرد الفيليين الى خارج العراق خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٨ والقاء القبض على ٧٥٠٠ من الشباب واخفاء اي اثر لهم.

٣) ابادة اكثر من خمسة آلاف امرأة وطفل وشيخ برئ بالاسلحة الكيمياوية والغازات السامة في مدينة حلبجة الشهيدة يوم ١٦ آذار ١٩٨٨ واعداد اخرى في باليسان وغيرها من مناطق كردستان.

٤) حملة همجية تجاوزت كل الاتقام القياسية في الظلم والتعسف والوحشية فيما سميت بعمليات الانفال السيئة الصيت راح ضحيتها اكثر من مائة وثمانين الف برئ كانوا ضحايا التعذيب والتجويع والاغتصاب والدفن الجماعي للاحياء.

٥) تدمير اكثر من ٤٥٠٠ قرية تمثل اكثر من ٩٠٪ من ريف كردستان، هذا ولم ينج من القمع والابادة ابناء الاقليات العرقية كالتركمان والآشوريين وغيرهم وهي جرائم حرب او جرائم ضد الانسانية وفقاً لقواعد القانون الدولي، وعلى اية حال فان حكومات العالم الصامتة لزمن طويل تجاه تلك الجرائم لم تستطع ان تكبت صيحة شعوبها وتمنع تعاطفها وهي ترى على شاشات التلفزيون مأساة الهجرة الجماعية القياسية في عددها وفي اهوالها ايضاً اثر نكوص انتفاضته المجيدة في ربيع عام ١٩٩١. وهكذا قال العالم وللمرة الاولى بعد معاهدة سيفر كلمة عدل ثانية بحق الكرد حينما صدر القرار رقم ٦٨٨ لمجلس الامن الذي ادان بصريح العبارة قمع الكرد وما اعقبته من اقامة منطقة آمنة في جزء من كردستان العراق والتعهد بحماية الكرد من اعتداء ات النظام العراقي.

لقد كان شعبنا يعبر عن حسن نيته وصفاء سريرته في قبوله لكل بادرة لحل شعبنا لمشكلته، رغماً عن الآلام والمآسي وحملات الابادة التي تعرض لها ومن ذلك مفاوضات ١٩٦٣، بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦، مفاوضات ١٩٨٤ والعديد من المحاولات الاخرى بهدف التوصل الى حل سلمي مع النظام. ولكن حسن نية شعبنا كان يقابل في كل الاحوال بالغدر والخيانة والتنصل من الاتفاقات الموقعة من جانب الانظمة العراقية المختلفة. وآخر تجربة في هذا الصدد كانت مفاوضات ١٩٩١ حيث ان النضام العراقي تنصل من وعوده التي رافقت بداية لامفاوضات ثم سحبت الادارات الحكومية وفرضت حصاراً اقتصادياً على كردستان مما اضطر شعبنا الى اجراء انتخابات نيابية حرة لقرار من الجبهة الكردستانية لسلطة الامر الواقع (De Facto) آنذاك، فتمت تلك الانتخابات بصورة رائعة يوم ١٠ ايار ١٩٩٢ انتخب فيها شعبنا في المناطق الحرة من كردستان ممثليه بحرية تامة في المجلس الوطني الكردستاني، ثم شكلت اول حكومة لاقليم كردستان حازت على ثقة المجلس المذكور بملأ الفراغ الاداري في الاقليم في ٥ تموز ١٩٩٢. لقد نص القانون رقم (١)

لسنة ١٩٩٢ (قانون المجلس الوطني لكردستان العراق) في الفقرة (٢) من المادة (٥٦) من مهام المجلس (البت في المسائل المصيرية لشعب كردستان العراق وتحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية لصيانة الوحدة الوطنية للعراق وتعزيزها وحفاظاً لعلاقات الاخاء التاريخي بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي ولضمان ديمومتها وترسيخ صرحها وانسجاماً مع القرار الذي اجمعت عليه المعارضة العراقية في ڤينّا وكردستان العراق الذي اكد فيه المبدأ القانوني الذي يقر للشعب الكردي حقه في تقرير مصيره ضمن المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين العربي والكردي والحقوق القومية و الثقافية والادارية للتركمان والآشوريين وضمان مساواتهم في الحقوق والواجبات واقرار ذلك دستورياً).

فهاهو المجلس الوطني لكردستان العراق يمارس نيابة عن شعب كردستان العراق مهمته في هذا الصدد، وحقه الثابت وفقاً للعهود والمواثيق الدولية المشار اليها في تقرير المصير، معلناً انه قرر بالاجماع تقرير مصيره وتحديد علاقته القانونية مع السلطة المركزية، في هذه المرحلة من تاريخه على اساس الاتحاد الفدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني يؤمن بنظام تعدد الاحزاب ويحترم حقوق الانسان المعترف بها في العهود والواثيق الدولية.*

المجلس الوطني لكردستان العراق

اربيل ٤ تشرين الاول ١٩٩٢

---

* نقل نص هذا البيان من نشرة موزعة من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق الفرع السادس (اوروبا).

ملحق رقم (٢)

ايضاح من رئيس المجلس الوطني لكردستان -العراق حول بيان اعلان الاتحاد الفدرالي

بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٤ قرر المجلس الوطني لكردستان العراق في مجال تحديد العلاقة بين اقليم كردستان العراق والسلطة المركزية القرار التالي:

استناداً لاحكام الفقرة (٢) من القانون رقم(١) لسنة ١٩٩٢، قرر المجلس الوطني لكردستان العراق بجلسته المرقمة (٣٨) ما يلي:

تحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية واختيار المركز السياسي لاقليم كردستان العراق وشعبه انطلاقاً من حقه المشروع في تقرير مصيره، على اساس الاتحاد الفدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني يؤمن بتعدد الاحزاب ويخدم حقوق الانسان المعترف بها في العهود والمواثيق الدولية.

وما يؤسف له انه واثناء نقل هذا الخبر من قبل بعض وكالات الانباء العالمية، التباس لمضمون هذا القرار مما يستوجب وباسم المجلس الوطني لكردستان العراق هذا التوضيح:

١- ان القرار المذكور جاء ممارسة ديمقراطية لحق تقرير المصير للشعب الكردي من قبل برلمانه المنتخب، وترجمة فعلية لاجماع المعارضة العراقية حول اعطاء حرية اختيار مبدأ العلاقة بين الشعب الكردي والحكومة العراقية سواء في مؤتمر ڤيينا للفترة ١٦-١٩/٦/١٩٩٢ او خلال اجتماعات هذه المعارضة في كردستان العراق للفترة ٢٣-١٩٩٢/٩/٢٧.

٢- ان هذا القرار يؤكد بشكل واضح الالتزام التام بوحدة العراق في ظل نظام ديمقراطي برلماني تعددي يحترم فيه حقوق الانسان والمواثيق والعهود الدولية.

٣- ان الفدرالية من الصيغ الاكثر فعالية والتي تساهم في تعزيز الوحدة الوطنية ووحدة العراق والتقدم المنشود. ويشهد عالمنا المعاصر العديد من الامثلة الفذة في هذا المجال، فالولايات المتحدة الامريكية رسخت وحدتها وتقدمها في ظل النظام الفدرالي. وتوحدت المانيا على هذا الاساس ولدينا مثال كندا والمكسيك وسويسرا والعديد من البلدان والامم الاخرى.

٤- ان شعبنا حين اختار وبملء ارادته الفدرالية في تحديد علاقته مع السلطة المركزية، فان ذلك ينسجم مع النظام العالمي الجديد والذي من اهم اركانه اعطاء الحرية للشعوب وبالذات الصغيرة والمضطهدة في التعبير عن حق تقرير مصيره بما يتلائم وظروفه وطموحاته، في ظل الديمقراطية والقوانين الذي يحترم حقوق الانسان ويصونه، وبعد ان عانى الشعب الكردي في كردستان العراق ولسنين طويلة لشتى صنوف الاضطهاد والتشرد والحرمان وغمط للحقوق بمافيه حملات التهجير والابادة الجماعية واستخدام الاسلحة الكيمياوية والغازات السامة.

اننا في المجلس الوطني لكردستان العراق نتطلع الى تفهم وضع شعبنا الكردي وتقدير ضروفه وسناد قضيته ودعمه في هذه الظروف العصيبة بما يخدم قضية الحرية والديمقراطية ووحدة العراق وشعبه وتقدمه.

جوهر نامق سالم
رئيس المجلس الوطني لكردستان العراق
اربيل ٦ تشرين الاول ١٩٩٢

ملحق رقم (٣) *

١- يجب ايقاف عمليات الابادة.

٢- رفع الضغط والتعذيب عن الشعب.

٣- يجب ايقاف عمليات الاغتيالات.

٤- الاعلان عن عفو عام.

٥- تثبيت الحقوق الثقافية.

٦- اطلاق الحرية للغة الكردية.

٧- اعادة القرويين المهجرين الى قراهم.

٨- الغاء الاحكام العرفية.

٩- دفع التعويضات للمتضررين من الشعب.

١٠- الغاء نظام النهب.

١١- اجازة التنظيم قانوناً للتنظيمات الكردية.

١٢- اطلاق حرية التنظيم السياسي.

---

* نقل وترجم عن جريدة Welat العدد ٦١ في ١٨- ٢٤ نيسان /١٩٩٣.

الهوامش

١- معجم الدبلماسية و الشؤون الدولية. ص١٦٩

سمرحي فوق العادة. مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٦.

٢- راجع بهذا الخصوص كتاب الاستاذ خالد خالد كوجي (كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي) ص٥٢ ستوكهلم ١٩٩٠.

٣- كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي. ص٥٤

٤- إسقاط النظام لا يكون بهذا. ص٧١ جرجيس فتح الله المحامي.

٥- س.ج. آشيريان. الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان -العراق ١٩٦١-١٩٦٨.ص١٠٦.تعريب وزانك. دار الكاتب بيروت. الطبعة الاولى حزيران ١٩٧٨.

٦- درية عوني.تطور القضية الكردية في ظل الغياب العربي. جريدة الحياة ١٩٩٢/٩/٥.

٧- نفس المصدر السابق

٨- جريدة الحياة ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢.

٩- نفس المصدر.

١٠- خالد خالد كلجي. كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي. ص٥٤

١١- جون كولي. العصاد (حرب امريكا الطويلة في الشرق الاوسط) ص٤٤، ترجمة عاشور الشامس. بيروت ١٩٩٢.

١٢- الحياة ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٢

١٣- د. قاسم محمّد. الكاتب طلاس وه الخارجون عن جلدهم» جريدة العرب العالمية، العدد ٤٠٤١ في ١٩٩١/٤/٦.

١٤- جريدة الصحافة، بيروت ٩شباط ١٩٥٩. نقلاً عن العراق في عهد قاسم، الجزء الاول ص١٩٩ ترجمة جرجيس فتح الله.

١٥- الوطن العربي، العدد ٨١٦، الجمعة، ١٣-١١- ١٩٩٢.

١٦- جريدة الحياة، العدد ١٠٨٩٨، ١١ كانون الاول ١٩٩٢.

١٧- الدكتور مارغرين كان. ابناء الجن، ترجمتزرا شيخ بكر. ص٣٢٠. الطبعة لاولي، مطبعة لاخلرد.

هەوالنێ كتێب

جمنر مايي ـــــــ

كلمة شكرا

الاحسان لطف والشكر واجب.

*شكري الى اخي محفوظ مايي لحثه اياي الاستمرار في الكتابة وتبنيه تصميم الكتاب وتحرير النصوص على الكومپيوتر.

*شكري الى الصديق لطفي حاتم لمراجعته اقساماً من الكتاب وتفضله بابداء ملاحظاته القيمة.

هدية كتب